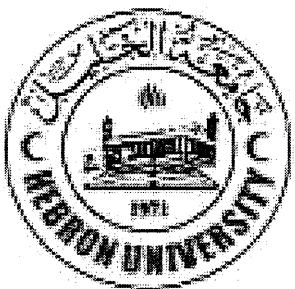


جامعة الخليل

كلية الدراسات العليا

ادارة الاعمال



المسؤولية الاجتماعية للشركات العائلية: الإشكاليات والمقترنات

Social Responsibility of Family Business: Problems and Proposals

إعداد

نهى نظمي عبدالله جعبري

بإشراف

د. محمد محمد عمرو

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات نيل درجة الماجستير في إدارة الأعمال بكلية

الدراسات العليا في جامعة الخليل

2016م

إجازة الرسالة

"المسؤولية الاجتماعية للشركات العائلية: الإشكاليات والمقترنات"

Social Responsibility of Family Business: Problems and Proposals

إعداد الباحثة

نهى نظمي عبدالله جعبري

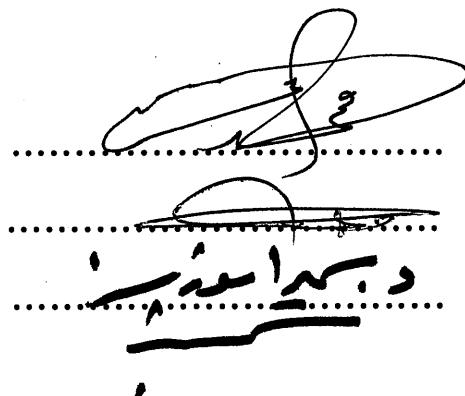
إشراف

د. محمد عمرو

نُوقشت هذه الرسالة وأجيزت

يوم الإثنين بتاريخ 25/4/2016م، الموافق 18 رجب لسنة 1437 هـ.

أعضاء لجنة المناقشة



1. د. محمد عمرو (مشرفاً ورئيساً)
2. د. عطية مصلح (متحناً خارجياً)
3. د. سمير أبو زيد (متحناً داخلياً)

الإهداء

إلى الذي أتشرف بحمل اسمه

إلى الذي أقتدي بخطوات رسمه

عيناً سهرتْ ويداً تعبتْ، زرعتْ وحقَّ لكَ الحصاد

أبي الحبيب.....

إلى مدرسةِ الحبِ والحنان

إلى من جعلَتْ تحتَ أقدامها الجنان

إلى ضياء قلبي ونور حياتي، زهرة بيضاء كلما ابتسمت ذهب عنى العناء

أمِي الحبيبة

إلى أخي وأخواتي وأصدقائي وأقربائي وزملائي ومن مدّ يد العون والمساعدة

إليكم جميعاً أهدي هذا الجُهد المتواضع
.....

الباحثة: نهى نظمي جعبري

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين، والصلوة والسلام على سيد المرسلين، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

يقول الله تعالى ﴿لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾ (سورة ابراهيم آية 7). ويقول عليه الصلاة والسلام: **﴿لَا يَشْكُرُ اللَّهُ مَنْ لَا يَشْكُرُ النَّاسَ﴾** (الارنؤوط، صفحة 313)، وانطلاقاً من هذا الهدي القرآني والنبوى أتوجه بالشكر الخاص إلى أستاذى الفاضل الدكتور: محمد عمرو، على تفضله بالإشراف على هذه الدراسة، وعلى نصائحه وتوجيهاته القيمة.

والشكر موصول كذلك إلى الأساتذة الأفاضل الذين تفضلوا بتحكيم أداة الدراسة، وتقديم النصائح الهامة، وأخص بالذكر الدكتور سمير أبوزنيد، والدكتور محمد الجعبري، والدكتور محمد عوض، والدكتور إسلام حسونة، والدكتور يوسف أبو فارة، والأستاذ أحمد الزعairy، والأستاذ نائل سيد أحمد، فلهم مني جزيل الشكر والعرفان.

أتقدم بالشكر والتقدير للأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة الكرام.

وأتقدم بالشكر والتقدير إلى جميع أعضاء الهيئة التدريسية والإدارية في كلية التمويل والإدارة وكلية الدراسات العليا في جامعة الخليل، فلكم مني عظيم الشكر وجزيل الامتنان.

أتقدم بالشكر والتقدير لجميع زميلاتي وزملائي في مديرية التربية والتعليم في الخليل.

أتقدم بالشكر والتقدير إلى جميع الدوائر والمؤسسات وخاص بالذكر غرفة وتجارة وصناعة محافظة الخليل، وزارة الاقتصاد، وزارة البيئة، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الشركات العائلية الذين قدموا لي يد العون والمساعدة لإنجاز هذه الدراسة.

وأخيراً الشكر والتقدير إلى كل من ساهم في إتمام هذا الجهد بشكل مباشر أو غير مباشر، و لكم مني عظيم الشكر والعرفان.

الباحثة: نهى نظمي جعبري

فهرس المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع	الترتيب الفرعى	الرقم الرئيس
1	إجازة الرسالة		
2	الإهداء		
3	شكر وتقدير		
4	فهرس المحتويات		
7	فهرس الجداول		
8	فهرس الأشكال		
9	فهرس الملاحق		
10	الملخص باللغة العربية		
11	الملخص باللغة الإنجليزية		
الفصل الأول : الإطار العام للدراسة		-	1
13	المقدمة	1.1	
14	مشكلة الدراسة	1.2	
16	أسئلة الدراسة	1.3	
17	أهمية الدراسة	1.4	
18	أهداف الدراسة	1.5	
18	حدود الدراسة	1.6	
19	مصطلحات الدراسة	1.7	
الفصل الثاني : الإطار النظري والدراسات السابقة		-	2
25	المبحث الأول : الإطار النظري	2.1	
25	مقدمة	2.1.1	
25	تطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية	2.1.2	
27	مفهوم المسؤولية الاجتماعية	2.1.3	
29	الفرق بين المسؤولية الاجتماعية والعمل الخيري	2.1.4	
30	أبعاد المسؤولية الاجتماعية	2.1.5	
31	مبادئ المسؤولية الاجتماعية	2.1.6	

33	التجارب الدولية والمحنية في مجال المسؤولية الاجتماعية	2.1.7	
37	التسويق الأخضر	2.1.8	
39	التلوث البيئي	2.1.9	
41	دور القطاع الخاص في تحقيق المسئولية الاجتماعية	2.1.10	
42	مفهوم الشركات العائلية	2.1.11	
43	مميزات وأهمية الشركات العائلية	2.1.12	
45	التحديات التي تواجه الشركات العائلية	2.1.13	
45	حوكمة الشركات العائلية	2.1.14	
46	الشركات العائلية في فلسطين	2.1.15	
49	المبحث الثاني: الدراسات السابقة	2.2	
49	مقدمة	2.2.1	
50	الدراسات المحنية	2.2.2	
57	الدراسات العربية	2.2.3	
63	الدراسات الأجنبية	2.2.4	
69	خلاصة الدراسات السابقة	2.2.5	
70	أهم ما يميز الدراسة الحالية	2.2.6	
الفصل الثالث : منهجية الدراسة وإجراءاتها		-	3
73	مقدمة	3.1	
73	منهج الدراسة	3.2	
74	جمع البيانات والمعلومات	3.3	
74	مجتمع الدراسة	3.4	
76	أدوات الدراسة	3.5	
83	إجراءات تطبيق أدوات الدراسة	3.6	
84	المعالجة الإحصائية	3.7	
85	متغيرات الدراسة	3.8	
85	محددات الدراسة	3.9	
الفصل الرابع : نتائج الدراسة		-	4
88	مقدمة	4.1	
88	عرض نتائج المقابلات	4.2	

92	عرض نتائج أسئلة الدراسة	4.3	
92	عرض نتيجة السؤال الرئيس	4.3.1	
93	عرض نتائج أسئلة الدراسة الفرعية	4.4	
93	عرض نتيجة السؤال الفرعي الأول	4.4.1	
96	عرض نتيجة السؤال الفرعي الثاني	4.4.2	
99	عرض نتيجة السؤال الفرعي الثالث	4.4.3	
102	عرض نتيجة السؤال الفرعي الرابع	4.4.4	
105	عرض نتيجة السؤال الفرعي الخامس	4.4.5	
108	عرض نتيجة السؤال الفرعي السادس	4.4.6	
الفصل الخامس : مناقشة النتائج والتوصيات		-	5
111	مقدمة	5.1	
111	ملخص نتائج الدراسة	5.2	
112	مناقشة نتائج المقابلات	5.3	
117	مناقشة نتائج أسئلة الدراسة	5.4	
133	مناقشة التوصيات	5.5	
قائمة المصادر والمراجع		-	6
140	المراجع العربية	6.1	
143	المراجع الأجنبية	6.2	
144	الموقع الإلكترونية	6.3	

فهرس الجداول

رقم الصفحة	الموضوع	جدول
48	عدد المنشآت العاملة في القطاع الخاص والقطاع الأهلي والشركات الحكومية في فلسطين، حسب المحافظة والكيان.	جدول رقم (1)
75	شركات مجتمع الدراسة	جدول رقم (2)
76	خصائص مجتمع الدراسة الديموغرافية	جدول رقم (3)
79	معاملات الثبات	جدول رقم (4)
81	مصفوفة قيم معاملات الاستخراج	جدول رقم (5)
85	مفتاح التصحيح الخماسي	جدول رقم (6)
92	الوسط الحسابي و الانحراف المعياري/ السؤال الرئيس	جدول رقم (7)
93	الوسط الحسابي و الانحراف المعياري/ السؤال الأول	جدول رقم (8)
96	الوسط الحسابي و الانحراف المعياري/ السؤال الثاني	جدول رقم (9)
99	الوسط الحسابي و الانحراف المعياري/ السؤال الثالث	جدول رقم (10)
102	الوسط الحسابي و الانحراف المعياري/ السؤال الرابع	جدول رقم (11)
105	الوسط الحسابي و الانحراف المعياري/ السؤال الخامس	جدول رقم (12)
107	عدد أقسام المسؤولية الاجتماعية في الشركات المبحوثة	جدول رقم (13)

فهرس الأشكال

رقم الصفحة	الموضوع	الشكل
31	هرم كارول للمسؤولية الاجتماعية	شكل رقم (1)
136	نموذج مقترن لتطبيق المسؤولية الاجتماعية	شكل رقم (2)
137	المفتاح التوضيحي للنموذج المقترن	شكل رقم (3)
137	الإجراء التفصيلي لتطبيق النموذج المقترن (اتجاه العاملين)	شكل رقم (4)
138	الإجراء التفصيلي لتطبيق النموذج المقترن (اتجاه المستهلكين)	شكل رقم (5)
138	الإجراء التفصيلي لتطبيق النموذج المقترن (اتجاه المجتمع)	شكل رقم (6)
139	الإجراء التفصيلي لتطبيق النموذج المقترن (اتجاه البيئة)	شكل رقم (7)
139	خطوات لتطبيق النموذج المقترن	شكل رقم (8)

فهرس الملاحق

رقم الصفحة	الموضوع	ملحق
146	نموذج أسئلة المقابلة	ملحق رقم (1)
147	ترميز المقابلات	ملحق رقم (2)
148	الاستبانة	ملحق رقم (3)
155	قائمة بأسماء المحكمين	ملحق رقم (4)
156	كتاب من الجامعة إلى وزارة الاقتصاد	ملحق رقم (5)
157	كتاب من الجامعة إلى وزارة البيئة	ملحق رقم (6)
158	كتاب من الجامعة إلى غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل	ملحق رقم (7)
159	كتاب من الجامعة إلى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني	ملحق رقم (8)
160	معلومات حول الشركات العائلية في الخليل/ جدول صادر من غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل	ملحق رقم (9)
164	دليل إرشادي لتطبيق نموذج المسؤولية الاجتماعية المقترن	ملحق رقم (10)
170	نموذج لتقييم المسؤولية الاجتماعية في الشركات العائلية	ملحق رقم (11)

الملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى تطبيق المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات العائلية في فلسطين اتجاه (العاملين، المستهلكين، المجتمع، والبيئة)، والتطرق إلى الإشكاليات التي تقف عائقاً أمام هذه الشركات في تطبيق المسؤولية الاجتماعية، وتقديم مقتراحات ووصيات إلى الجهات المعنية، لتجاوز هذه الإشكاليات، وقد تم اختيار مدينة الخليل كدراسة حالة.

وللإجابة عن أسئلة الدراسة وتحقيق الهدف الرئيس استخدمت الباحثة المنهج الوصفي، وتكون مجتمع الدراسة من الشركات العائلية في مدينة الخليل التي انطبقت عليها الحدود المكانية والموضوعية للدراسة - مقر عمل الشركة مدينة الخليل، على أن يكون عدد العاملين فيها خمسين فأكثر - حيث كان عددها عشر شركات عائلية من مدينة الخليل، وتم اتباع أسلوب المسح الشامل لجميع الشركات التي تنطبق عليها الشروط، من خلال إجراء مقابلات شخصية مع مدرباء الشركات، وتصميم استبانة وزعت على جميع رؤساء الأقسام العاملين في الشركات المبحوثة، ويبلغ عددها خمساً وثمانين استبانة وتم استرداد ثلاثة وثمانين استبانة فقط.

خلصت الدراسة إلى أنَّ أغلب الشركات العائلية في مدينة الخليل تفتقر إلى قسم مختص بالمسؤولية الاجتماعية، ولكنها تمارس المسؤولية الاجتماعية تحت مظلة أقسام أخرى، وتبين أن الشركات تلتزم بتطبيق المسؤولية الاجتماعية بشكل مرتفع اتجاه (العاملين، المستهلكين، المجتمع، والبيئة)، وأظهرت الدراسة أن الشركات العائلية تخلط بين العمل الخيري ومفهوم المسؤولية الاجتماعية، كما اتضح أيضاً أن الشركات العائلية تواجه مشاكل داخلية وخارجية عديدة في تطبيق المسؤولية الاجتماعية، وقد قامت الباحثة بتطوير نموذج مقترح لتطبيق المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات العائلية في مدينة الخليل.

أوصت الدراسة إلى ضرورة إيجاد قسم مختص بالمسؤولية الاجتماعية داخل الشركة، وتعزيز ثقافة تنظيمية متضمنة لمفهوم المسؤولية الاجتماعية، وتكثيف جهودها نحو الاهتمام بالمستهلكين، والتعاون مع الجهات ذات العلاقة على نشر الوعي حول مفهوم المسؤولية الاجتماعية، وتحفيز الحكومة للشركات العائلية في فلسطين كي تهتم بالمسؤولية الاجتماعية، من خلال برامج تعزيزية، ومنح امتيازات للشركات الملزمة بتطبيقها.

Abstract

Social Responsibility of Family Business: Problems and Proposals

The study aims at identifying the extent of the application of the concept of social responsibility by family businesses in Palestine. The study touched upon the problems reducing the ability of these businesses to implement the four pillars of social responsibility (employees, customers, the community, and the environment) and makes suggestions and recommendations to the concerned authorities to overcome these obstacles. The researcher chose the city of Hebron as a case study.

As to achieve the goal of the Study, the researcher used the descriptive approach. The targeted population of the study was the Palestinian family businesses that met the study's spatial and objectivity conditions; namely businesses based in Hebron and that the number of its employees is fifty and above. The number of targeted businesses was ten family businesses from the city of Hebron. The researcher conducted personal interviews with business executives while designing a questionnaire distributed to all heads of departments working in the targeted businesses. Number of questionnaires distributed was 85 and 83 of them were completed and recovered by the researcher for analysis.

The study concluded that most of the family businesses in the city of Hebron lack a specialized department dealing with social responsibility. These businesses, though, exercise social responsibility but under the umbrella of other departments of the business. The study also found that these businesses are highly committed to applying social responsibility towards its employees, customers, community and the environments despite the confusion between the concept of philanthropy and that of social responsibility. It also turned out that family businesses face many internal and external problems in the application of the concept of social responsibility.

The study recommended the need to find a specialist and independent department of social responsibility within the family business. It also suggested the strengthening of the organizational culture to accept social responsibility as integral part of its programming. That is in addition to intensifying the businesses efforts towards favoring the interests of customers and cooperating with the relevant authorities to raise awareness about social responsibility. On the other hand, the study places part of the responsibility on the relevant governmental entities as it needs to motivate family-based businesses in Palestine to adopt social responsibility as a mode of action via promotional programs and via granting specific privileges for businesses that are committed to apply this concept.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

- المقدمة 1.1**
- مشكلة الدراسة 1.2**
- أسئلة الدراسة 1.3**
- أهمية الدراسة 1.4**
- أهداف الدراسة 1.5**
- حدود الدراسة 1.6**
- مصطلحات الدراسة 1.7**

1.1 المقدمة:

الشركات على اختلاف حجمها ونوعها تتأثر بالبيئة الداخلية والخارجية - بشكل عام - (داودي، 2007)، فهي تحرص كل الحرص على استمرارية وجودها المادي والمعنوي بأجمل صورة في أذهان المتعاملين معها، مهما كلفها ذلك، وهذا ليس بالأمر السهل والبسيط، لكن يمكنها تحقيقه من خلال قيامها بدراسة بيئتها الخارجية لمعرفة التهديدات المتوقعة لتجنبها، والفرص المتاحة لاستغلالها، ودراسة بيئتها الداخلية لتحديد نقاط الضعف لتفاديها، ونقاط القوة لتعزيزها، وذلك من أجل تعزيز مكانتها التنافسية.

مع التوجهات الحديثة، لم يعد دور الشركات مقتصرًا على تحقيق الربح فقط، بل تعداد ليطول جوانب مختلفة من الحياة اليومية و يؤثر فيها، وإن كان تحقيق الربح هو الهدف الحقيقي، لكن ذلك لا يغني الشركة عن القيام بواجباتها اتجاه المجتمع والمتعاملين معها، فالاليوم يقع على عاتق الشركات مسؤولية تجاه المجتمع أكثر من أي وقت مضى، لمساهمتها الفاعلة في زيادة رفاهية المجتمع، وتحسين نوعية الحياة، وتحقيق نمو اقتصادي، وتقدم اجتماعي، وحماية للبيئة.

(AFED، 2015). التطوير و التغيير المستمر في بيئه الأعمال، وثورة المعلومات والتكنولوجيا، والمنافسة الشديدة، بات يلزم الشركات بإحداث تحسينات مستمرة من أجل البقاء، والمثابرة للوصول لأفضل مستويات الأداء، والقدرة على التكيف مع التغيرات المتسارعة في البيئة المحيطة، لزيادة حصتها ومكانتها السوقية، من خلال (كسب ثقة الجمهور، وإرضاء أصحاب المصالح- داخل الشركة وخارجها- والاهتمام بالمستهلكين و مراعاة أدواوهم واهتماماتهم، واحترام ثقافة المجتمع، والمواطبة على اتخاذ الجودة نهجاً لإنتاج السلع وتقديم الخدمات، وحماية البيئة

والموارد الطبيعية، والحد من هدر الطاقة، ورعاية حق الأجيال القادمة، وتقليل المخلفات والانبعاثات) وهذا كله يؤدي بدوره لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة.

ولا يقل دور الشركات العائلية عن أهمية دور الشركات المساهمة الكبرى في الاقتصاد الفلسطيني، فهي اللبنـة الأساس لبنيـه، والرافـد الأكـبر للقطاع الـخاصـ الصنـاعـيـ والتجـاريـ فـلـسـطـينـ، وـهـيـ تـحـافـظـ عـلـىـ اـسـتـمـارـيـةـ وـتـطـوـرـ الـقـطـاعـ الـخـاصـ وـتـمـنـعـ اـنـهـيـارـهـ، وـاـنـجـامـاـ مـعـ اـتـجـاهـاتـ إـلـادـارـةـ الـحـدـيـثـةـ نـحـوـ الـاـهـتـامـ بـأـصـحـابـ الـمـصـالـحـ، فـقـدـ اـزـدـادـ الـاـهـتـامـ عـالـمـيـ بـمـسـالـةـ حـمـاـيـةـ الـمـسـتـهـلـكـيـنـ بـعـدـ تـفـجـرـ الـأـرـمـةـ الـمـالـيـةـ الـعـالـمـيـةـ سـنـةـ 2008ـ (ـالـمـسـتـقـلـ،ـ 2016ـ).

لقد تناـمـيـ لـدـىـ الشـرـكـاتـ الـعـائـلـيـةـ شـعـورـهـاـ بـمـسـؤـولـيـتهاـ اـتـجـاهـ الـمـجـتمـعـ كـفـردـ مـنـ أـفـرـادـهـ،ـ فـبـدـأـتـ بالـمـشـارـكـةـ فـيـ مـبـادـرـاتـ تـعـودـ بـالـنـفـعـ عـلـيـهـاـ وـعـلـىـ الـمـجـتمـعـ كـلـ،ـ لـتـحـقـيقـ تـكـاملـ بـيـنـ رـغـبـاتـ الـمـسـتـهـلـكـيـنـ وـتـوـجـهـاتـ إـلـادـارـةـ.

لـذـكـ سـعـتـ الـبـاحـثـةـ لـمـعـرـفـةـ مـدـىـ تـطـبـيقـ الشـرـكـاتـ الـعـائـلـيـةـ فـيـ مـدـيـنـةـ الـخـلـيلـ لـمـسـؤـولـيـةـ الـاجـتمـاعـيـةـ،ـ وـالـتـعـرـفـ عـلـىـ الـمـشاـكـلـ الـمـتـعـلـقـةـ بـتـطـبـيقـهـاـ،ـ وـإـيـجادـ الـحـلـوـلـ الـمـنـاسـبـةـ لـذـكـ،ـ وـتـقـدـيمـ مـقـرـحـاتـ لـلـشـرـكـاتـ وـلـلـجهـاتـ ذـاـتـ الـاـخـتـصـاصـ لـتـخـسـينـ تـطـبـيقـ الـمـسـؤـولـيـةـ الـاجـتمـاعـيـةـ لـلـشـرـكـاتـ الـعـائـلـيـةـ،ـ وـتـقـدـيمـ نـمـوذـجـ مـقـرـحـ لـتـطـبـيقـهـ فـيـ الشـرـكـاتـ الـعـائـلـيـةـ فـيـ فـلـسـطـينـ.

1.2 مشكلة الدراسة :

يعـيـشـ الـعـالـمـ الـيـوـمـ مـرـحـلـةـ جـديـدةـ تـغـيـرـتـ فـيـهاـ أـمـرـوـرـ كـثـيرـ عـماـ كـانـ سـائـداـ فـيـ السـنـوـاتـ الـقـلـيلـةـ الـمـاضـيـةـ،ـ فـعـلـىـ الصـعـيدـ الـاـقـتـصـاديـ نـشـأـتـ أـوضـاعـ اـقـتـصـاديـةـ جـديـدةـ وـتـغـيـرـاتـ عـالـمـيـةـ،ـ كـانـ لـهـاـ الـأـثـرـ الـواـضـحـ فـيـ جـمـيعـ الـاـقـتـصـاديـاتـ،ـ سـوـاءـ أـكـانـتـ دـوـلـةـ مـقـدـمـةـ أـمـ دـوـلـةـ نـاـمـيـةـ،ـ لـذـاـ أـصـبـحـ مـنـ

الضروري انتهاج سبيل التافسية من قبل الشركات، من أجل ضمان النمو والبقاء والاستمرارية لأطول مدة ممكنة، والتلتف على منافسيها، ويعتبر التحدي الرئيس الذي يواجه الشركات حديثاً، كونها حقيقة أساسية، تحدد نجاح مشاريع الشركة أو فشلها.

إن المسؤولية الاجتماعية ب مجالات تطبيقها كافة (تجاه العاملين، تجاه المستهلكين، تجاه المجتمع، تجاه البيئة) تسعى لتعزيز الميزة التافسية كوسيلة لتكوين رؤية جديدة للمستقبل الذي تريده الشركة لنفسها، وتحسين صورتها في أذهان المستهلكين، وذلك بالعمل على تحسين مستوى المعيشة، والارتقاء برفاهية المجتمع، والقيام بأعمال وأنشطة تتسم بطابع الاستمرارية، من أجل النهوض بالمسؤولية الاجتماعية، التي باتت جزءاً من إستراتيجية الشركات للتفاعل مع المجتمع والبيئة المحيطة، وتتنفيذ مشاريع تنموية مصممة كجزء من أهداف الشركة مع الاهتمام بالجانب البيئي، واحترام قوانين العمل، وتطبيق المواصفات القياسية، وتحقيق الأهداف المنشودة منها، المؤدية في نهاية المطاف إلى زيادة أرباح الشركة، واستقطاب أكبر الموارد البشرية.

إن ازدياد عدد الشركات وازدياد حدة التفاص فيما بينها دفعها أن تعمل جاهدة من أجل الحفاظ على سمعتها، وزيادة ولاء العاملين للشركة، وتعزيز ثقة المتعاملين وأصحاب المصالح معها، والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة التي تسعى للحفاظ على الموارد، واستغلالها الاستغلال الأمثل دون هدر أو تفريط بحقوق وموارد الأجيال القادمة، ويتجل ذلك في تطبيقها المسؤولية الاجتماعية، والذي بدوره يعزز موقفها التافسي ويعد ميزة تافسية ويزيد من حصتها السوقية.

الاقتصاد الفلسطيني هو اقتصاد ناشئ، والشركات العائلية والمشاريع الصغيرة هي المكون الرئيس لهذا الاقتصاد ويقع على عاتق الشركات جزءاً كبيراً في المساهمة في تطوير الاقتصاد وتنميته، والمشاركة في قضايا المجتمع، فالاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية يمثل الاهتمام بالبعدين:

الاقتصادي والاجتماعي معا، فمن هنا، تتمثل مشكلة الدراسة في استكشاف إذا كانت الشركات العائلية في مدينة الخليل تطبق المسؤولية الاجتماعية وتلتزم بها، حيث تمثلت مشكلة الدراسة حالياً بـ "المسؤولية الاجتماعية للشركات العائلية، الإشكاليات والمقترنات".

1.3 أسئلة الدراسة :

- إن السؤال الرئيس لهذه الدراسة هو:
- ما مدى التطبيق والالتزام بالمسؤولية الاجتماعية في الشركات العائلية؟ ويرتبط بهذا السؤال مجموعة من الأسئلة الفرعية، وهي:
- 1- ما مدى الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية اتجاه العاملين بالشركة؟
 - 2- ما مدى الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية اتجاه المستهلكين؟
 - 3- ما مدى الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية اتجاه المجتمع؟
 - 4- ما مدى الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية اتجاه البيئة؟
 - 5- ما الإشكاليات التي تواجه الشركات العائلية في نطبيق المسؤولية الاجتماعية؟
 - 6- ما المقترنات التي يمكن التوصل إليها؟

1.4 أهمية الدراسة

تتضخ أهمية الدراسة فيما يأتي :

1. إن هذه الدراسة من الدراسات النادرة -في حدود علم الباحثة- حيث تطرق لموضوع حيث تم تداوله خلال العقد الماضي، فأغلب الدراسات تناولت المنظور الاجتماعي، أو كان موضوعها الشركات المساهمة وليس الشركات العائلية.
2. إبراز أهمية تطبيق المسؤولية الاجتماعية في الشركات العائلية اتجاه (العاملين، والمستهلكين، والمجتمع، والبيئة) واللتزام بها، والتعرف على الإشكاليات التي تواجه الشركات العائلية في تطبيق المسؤولية الاجتماعية، ومن ثم التوصل إلى نتائج ووصيات تسهم في تحسين وتطوير أداء الشركات العائلية.
3. تسليط الضوء على أهمية دور الشركات العائلية في القطاع الخاص، والذي يعد من أكبر القطاعات إسهاماً في دعم الاقتصاد الفلسطيني.
4. تزويد المكتبة العربية بدراسة تناولت موضوعاً حديثاً، قد يحظى باهتمام الباحثين وتعتبر نقطة انطلاق لدراسات أخرى في مجال المسؤولية الاجتماعية، خاصة أن الدراسات في هذا المجال قليلة.
5. تتبع أهمية هذه الدراسة في إمكانية وضع متذبذبي القرارات في الشركات المبحوثة في أحد ما تتوصل إليه الدراسة من نتائج ووصيات تسهم في مساعدتهم في وضع برامج أكثر ملائمة ومواكبة لبيئة الأعمال الحالية.

6. تطوير نموذج مقترن يعد بمنزلة إطار عام لتطبيق المسؤولية الاجتماعية في الشركات العائلية، ويكون موجهاً في تطبيق المسؤولية الاجتماعية وتحسين جودة مخرجات الشركات وبالتالي تعزيز مكانتها التأافسية في أسواقها.

1.5 أهداف الدراسة :

تتمثل أهداف الدراسة بما يأتي:

1. التعرف على مدى التزام الشركات العائلية بتطبيق المسؤولية الاجتماعية اتجاه العاملين.
2. التعرف على مدى التزام الشركات العائلية بتطبيق المسؤولية الاجتماعية اتجاه المستهلكين.
3. التعرف على مدى التزام الشركات العائلية بتطبيق المسؤولية الاجتماعية اتجاه المجتمع.
4. التعرف على مدى التزام الشركات العائلية بتطبيق المسؤولية الاجتماعية اتجاه البيئة.
5. توضيح الإشكاليات التي تواجه الشركات العائلية في تطبيق المسؤولية الاجتماعية في مدينة الخليل.
6. الوصول لمقترحات لتطبيق المسؤولية الاجتماعية في الشركات العائلية.

1.6 حدود الدراسة:

1. الحدود المكانية: اقتصرت الدراسة على الشركات العائلية التي مقر عملها مدينة الخليل فقط.
2. الحدود الزمانية: أجريت الدراسة من شهر نيسان 2015 إلى شهر نيسان 2016.
3. الحدود البشرية: اقتصرت الدراسة على مدراء الشركات العائلية في مدينة الخليل ورؤوساء الأقسام فيها.

4. الحدود الموضوعية: تناولت الدراسة الحالية موضوع تطبيق المسؤولية الاجتماعية في الشركات العائلية التي عدد العاملين فيها خمسون عاملاً فأكثر في مدينة الخليل، من وجهة نظر المدراء ورؤساء الأقسام فيها، و مجالات تطبيقها اتجاه -العاملين، والمستهلكين، والمجتمع، والبيئة- والتعرف على الإشكاليات التي تواجه الشركات، ولتقديم مقترنات للجهات ذات العلاقة، واقتراح نموذج من وجهة نظر الباحثة لتطبيق المسؤولية الاجتماعية للشركات العائلية.

1.7 مصطلحات الدراسة

1.7.1 المسؤولية الاجتماعية:

كما عرفها مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة : الالتزام المستمر من قبل منظمات الأعمال بالتصريف أخلاقياً، والإسهام في تحقيق التنمية الاقتصادية، والعمل على تحسين نوعية الحياة للقوى العاملة وعائلاتهم، وكذلك المجتمع المحلي، والمجتمع ككل (World Business Council for Sustainable Development ، 2015).

وفي تعريف آخر لها - كما عرّفتها غرفة التجارة العالمية - بأنها جميع المحاولات التي تسهم في مبادرة منشآت القطاع الخاص ، لتحقيق التنمية في الجوانب : التعليمية، والصحية، والاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية، تتبعاً لاعتبارات أخلاقية واجتماعية .(International Chamber of Commerce ، 2015)

1.7.2 الشركات العائلية:

كما عرفتها مجلة الأحكام العدلية في المادة (1329): هي الشركة التي تسيطر فيها عائلة واحدة على القوة التصويتية، وتركز على أهمية القرارات الاستراتيجية بالشركة ومن يتخذها، أي السيطرة الإدارية والمالية على الشركة، إذ تُنسب الشركة العائلية إلى شخص واحد هو مؤسسها، ومنه اكتسبت شهرتها التجارية، إلى أن توارث الأجيال المتعاقبة على مؤسس هذه الشركة (عماوي، 2015).

1.7.3 الضرر البيئي:

كما عرفه قانون البيئة الفلسطيني رقم "7" لسنة 1999 بشأن البيئة: هو الضرر الناجم عن ممارسة أي نشاط يؤدي إلى إلحاق أضرار بالصحة العامة والرفاه العام والبيئة (البيئة، 1999، صفحة 15).

1.7.4 التنمية المستدامة:

كما عرفه اللجنة العالمية للبيئة والتنمية: "هي التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجياتهم" (عبدالرحمن، 2015).

1.7.5 الموافقة ايزو 26000:

عبارة عن موافقة دولية تعطي إرشادات حول المسؤولية الاجتماعية، ومن المزمع استخدامها من قبل جميع المنظمات بشتى أنواعها، في كلا القطاعين العام والخاص، في كلّ من الدول المتقدمة والنامية، وتلك التي تمر بمرحلة انقلالية، وتساعدهم في جهودهم الرامية للتعاون بأسلوب مسئول اجتماعياً، والذي يتطلبه المجتمع بطريقة متزايدة (محسن، 2013).

1.7.6 المعايير القياسية ايزو 14000:

هي إحدى المعايير القياسية التي وضعت من قبل المنظمة الدولية للتقييس، وهي مجموعة من نظم الإدارة البيئية التي ظهرت بهدف تحقيق مزيد من التطور والتحسين في نظام حماية البيئة، وتشجيع ثبات إدارة بيئية أكثر فعالية وكفاءة ومرنة وجدى في هذه المؤسسات، بحيث تصبح جزءاً من نظامها (Arab British Academy for Higher Education, 2015).

1.7.7 الميزة التنافسية:

هي مدى قدرة المنظمة على خلق قيمة لعملائها تتفوق فيها على منافسيها، وتمثل في التكلفة وسعر منتجاتها، أو تقديم منافع مميزة في الخدمة، مقارنة مع المنافسين، والتركيز على المنتجات المماثلة مع المنافسين (Porter, 2007).

1.7.8 الحصة السوقية:

هي نسبة مبيعات المنظمة الكلية بالنسبة لمبيعات القطاع الذي تعمل به، أو بالنسبة لإنجمالي مبيعات السوق خلال فترة زمنية معينة، ويستخدم هذا القياس لإعطاء فكرة عامة عن حجم الشركة مقارنة مع السوق والمنافسين.

(<http://www.investopedia.com/terms/m/marketshare.asp>)

1.7.9 التسويق الأخضر:

مصطلح حديث في علم التسويق، ويقصد به التسويق النظيف أو التسويق البيئي، لأنه يعمل على توصيل المنتج النهائي للمستهلك بشكل منتج بيئي نظيف خال من التلوث أو الخداع والغش، وهدفه أن يتحول التسويق من علم يهدف إلى الربح إلى علم يساعد الناس في اتخاذ قرارات شرائية قائمة على رسالة تسويقية هادفة بعيدة

عن الاستغلال، والاهتمام بحماية البيئة وخفض التفاسير في الإنتاج والتعبئة والتغليف (سلطان بن محمد المالك، 2012).

1.7.10 المنشأة الفردية:

هي المنشأة التي يملك رأس المالها شخص طبيعي واحد، وفي الغالب يديرها بنفسه، وهذا النوع من المنشآت لم يرد في القانون الأردني ولا الفلسطيني (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013).

1.7.11 أنواع الشركات كما ورد في المادتين "9" و"39" من قانون الشركات

الأردني رقم 12 لعام 1964

• شركة عاديّة عامّة: الشركة التي يكون جميع الشركاء فيها مسؤولين

بصفة شخصية، وبالتضامن والتكافل، عن ديون الشركة وجميع عقودها والتزاماتها، ويسمى هذا النوع من الشركات أحياناً بشركات التضامن.

• شركة عاديّة محدودة: هي شركة تشمل على نوعين من الشركاء، الأول:

شريك عام أو أكثر، ويكون مسؤولاً بصفة شخصية، وبالتكافل والتضامن عن ديون الشركة والتزاماتها، والثاني شريك أو أكثر محدودي المسؤولية، وكل منهم مسؤول بقدر رأس المال الذي دفعه في الشركة.

• شركة مساهمة خصوصية: شركة تتكون من عدد من الأشخاص لا يقل

عن اثنين، ولا يزيد عن خمسين، ويكون كل شريك ملزماً بديونها والالتزامات المترتبة عليها بمقدار حصته في رأس المال.

- شركة مساهمة عامة محدودة: شركة يتتألف رأس المالها من أسهم قابلة للتداول، وتطرح للاكتتاب العام، وتكون مسؤولية المساهمين بها محدودة بمقدار مساهمة كل منهم برأس المال الشركة (قانون الشركات الأردني رقم 12 للعام 1964).

ومن خلال التعريفات السابقة، اجتهدت الباحثة بالتوصل إلى تعريف للمسؤولية الاجتماعية بما يتناسب مع الدراسة وكان على النحو الآتي:

هي جهود وإسهامات ومبادرات إيجابية من قبل الشركات سواء أكانت مادية أم عينية، قائمة على فهم متطلبات واحتياجات المجتمع المحلي والتفاعل معها، من خلال تبني استراتيجيات وصياغة إجراءات ملائمة، وخلق مناخ للتعاون، وتعزيز ثقافة تنظيمية تحت على تطبيقها، والمشاركة بفاعلية مع المتغيرات(العاملين، المستهلكين، المجتمع، البيئة)، ورفع درجة الوعي حول الدور التشاركي في إحداث التنمية المحلية والمحافظة على استدامتها، وزيادة شعور المستهلكين بالرضا والولاء، وضرورة الحفاظ عليها بالسبيل والوسائل كافة، لضمان استمرارية هذه الأنشطة وتطويرها، من أجل تحقيق المصلحة العامة للمجتمع الفلسطيني.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

2.1 الإطار النظري

2.2 الدراسات السابقة

المبحث الأول:

2.1 الإطار النظري

2.1.1 مقدمة

ظهرت مفاهيم حديثة تساعد وتساهم في خلق بيئة عمل تمكن الشركة من التعامل مع التطورات السريعة في النواحي الاقتصادية والتكنولوجية والإدارية في دول العالم، وكانت أهمها المسؤولية الاجتماعية، والتي تذكر الشركات بمسؤولياتها وواجبها اتجاه مجتمعها الذي تتنسب إليه، ويساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة، وتحسين الظروف المعيشية، وبذلك لم يعد تقدير شركات القطاع الخاص يعتمد على ربحيتها فحسب، ولم تعد تلك الشركات تعتمد في بناء سمعتها على مراكزها المالية فقط بل تعداده إلى مدى التزامها بالمسؤولية الاجتماعية.

لذا نجد بعض الشركات قد بادرت بتأسيس ما يسمى "صندوق المسؤولية الاجتماعية" مثل سوق فلسطين للأوراق المالية الذي تأسس عام 2006م، بهدف خدمة المجتمع الفلسطيني من خلال مشروعات عديدة تتسمج مع رؤية السوق (سوق فلسطين للأوراق المالية، 2007).

2.1.2 تطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية

يعد مفهوم المسؤولية الاجتماعية مفهوماً حديثاً بعدهما تعاظم دور المجتمع المدني، وتزايدت قناعة المسؤولية في مؤسسات القطاع الخاص في الجهد التنموية بالنظر للمجتمع بأنه وحدة متكاملة، أو يفترض أن يكون مجتمعاً متعاوناً ومتراحاً ومنتجاً، وبهذه النظرة المسئولة بدأت المسؤولية الاجتماعية تتبلور لتأسيس نشاط داعم ومساند للجهود الحكومية.

لقد تطور مفهوم المسئولية الاجتماعية منذ مطلع القرن العشرين، ضمن تطور فلسفات اقتصادية، تزامنت مع الانفصال المتزايد بين الملكية والإدارة في الشركات الحديثة.

في البداية، كانت الفلسفة الاقتصادية الكلاسيكية تفترض بأن هدف الشركات الأساسي - إن لم يكن الهدف الوحيد - هو تعظيم ربحيتها دون أن تقوم بأي واجب آخر تجاه المجتمع. وكان ميلتون فريدمان MILTON FRIEDMAN في السبعينيات من القرن الماضي من أهم الاقتصاديين الذين دافعوا عن النظرة التقليدية للشركات تجاه المسئولية الاجتماعية، إذ يرى أن المسئولية الاجتماعية للشركة تتحقق من خلال سداد الأجر للعاملين مقابل العمل الذي يقومون به، وتقديم السلع والخدمات للمستهلكين مقابل ما يدفعونه من أموال ، وسداد الضرائب للحكومات التي تقوم بتوفير الخدمات العامة للمواطنين، واحترام سيادة القانون، وإن تبني الشركة لمسئوليية الاجتماعية من شأنه أن يقلل أرباحها، ويزيد تكاليف العمل، وبعد ذلك بدأ مدراء الشركات في

البلدان المتقدمة صناعياً بالاهتمام بأهداف أخرى إلى جانب الاهتمام بالأرباح، مثل مصالح المستهلكين والموظفين والدائنين والجمعيات المحلية، وقد ارتبط هذا التطور بنشوء جماعات المصالح، لاسيما النقابات العمالية التي تزامنت مع تطور التشريعات الخاصة ببيئة الأعمال، فبدأت حكومات هذه الدول بمنح إعفاءات ضريبية للتبرعات المقدمة من الشركات والجمعيات لأعمال الخير، الأمر الذي شجع الشركات على تخصيص حصة من أرباح الأعمال الاجتماعية، مستفيدة من الإعفاءات والحوافز المادية، خلال الخمسينيات والستينيات من هذا القرن، ومع تكريس الانفصال بصورة متزايدة مابين الملكية والإدارة -والذي ميز الشركات العملاقة- بدأت جماعات الحقوق المدنية وجمعيات حماية المستهلكين وغيرها من الحركات الاجتماعية بالتأثير على سلوك الشركات عن طريق مراقبة الآثار البيئية للصناعات الكبيرة، ومستوى جودة المنتجات للتأكد من خلوّها من المواد الضارة، وازدادت فعالية جماعات الضغط

وتعاظم دورها، الأمر الذي ألزم الشركات بتطوير سياساتها في مجال الاستخدام، وتبعه تطور في أنظمة الرقابة والحماية ضد التلوث، وازداد الاهتمام بالحد من هدر الطاقة (2011، <http://islamselect.net/mat/98299>)

ومع تزايد الحاجة إلى وضع ضوابط ومعايير للتأكد من مراعاة هذه الشركات للمصلحة العامة، قام علماء الإدارة والاقتصاد بتطوير قواعد ملموسة لقياس مسؤولية الشركات الاجتماعية، حيث يرى رجل الاقتصاد PAUL SAMULLSON أن مفهوم المسؤولية الاجتماعية يمثل البعدين: الاقتصادي والاجتماعي معاً (الاسرج، 2015).

ومع الاهتمام المتزايد بتطبيق المسؤولية الاجتماعية توجهت الشركات لإدراجها ضمن إستراتيجيتها، ووضعها على سلم أولوياتها، لتحصل على ميزة تنافسية مستدامة، ولا تتحقق هذه الميزة إلا بمساندة المجتمع للمنظمة ونقله لـ إستراتيجيتها، مما دعا إلى وجود تعريف إجرائي لـ إستراتيجية المسؤولية الاجتماعية الشاملة للمنظمة، ويفيد بأنها "الـ إستراتيجية التي تركز على الخصائص والأبعاد الاجتماعية في كل عنصر من عناصر إستراتيجية المنظمة أي في كل جانب من جانبي: الصياغة ومتطلبات التنفيذ، مؤكدة على أن النشاطات الاجتماعية المرافقة هي كل مكونات البيئة الاقتصادية (ـ إستراتيجية الأعمال) والبيئة الاجتماعية (ـ إستراتيجية الاجتماعية) للمنظمة" (سعيد و الباوي، 2010).

2.1.3 مفهوم المسؤولية الاجتماعية

إن المسؤولية بشكل عام: تعني أن يكون الفرد مسؤولاً عن تصرفاته وسلوكه، ويتحمل نتائجها، وملزماً بتبنيها المختلفة، فيكون للشخص سواء أكان اعتبرياً، أم معنوياً، مسؤوليات عديدة، تتتنوع بين مسؤوليات اجتماعية واقتصادية وبيئية، وعليه أن يوازن بينها جميعاً.

أما بالنسبة لمفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات، فلا يوجد تعريف متفق عليه، فكلّ يعرّفها حسب منظوره، فقد عرّفها مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة بأنها: "الالتزام المستمر من قبل مؤسسات الأعمال بالتصريف أخلاقياً، والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية، والعمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية لقوى العاملة وعائلاتهم، إضافة إلى المجتمع المحلي والمجتمع ككل" (الاسرج، 2015).

وقد عرف البنك الدولي مفهوم المسؤولية الاجتماعية لرجال الأعمال على أنها: التزام أصحاب النشاطات التجارية بالمساهمة في التنمية المستدامة، من خلال العمل مع موظفيهم وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل، لتحسين مستوى معيشة الناس بأسلوب يخدم التجارة، ويخدم التنمية في آن واحد (الشايغ، 2012).

ويعرف الاتحاد الأوروبي المسؤولية الاجتماعية على أنها: مفهوم تقوم الشركات بمقتضاه بتضمين اعتبارات اجتماعية وبيئية في أعمالها، وفي تفاعلها مع أصحاب المصالح على نحو تطوعي.ويركز الاتحاد الأوروبي على فكرة أن المسؤولية الاجتماعية مفهوم نطوي، لا يستلزم سنّ القوانين أو وضع قواعد محددة تلتزم بها الشركات للقيام بمسؤوليتها اتجاه المجتمع (الاسرج، 2011).

وقد عرّفها نيز ماو LIZ MAW الرئيس التنفيذي لمنظمة غير ربحية على أنها: ممارسة الأعمال التي تتطوّر على المشاركة في المبادرات تعود بالنفع على المجتمع ككل، (Fallon، 2015).

وقد عرّفها كل من بوري وأشوك PURI & ASHOK على أنها: مجموعة شاملة من السياسات، والممارسات، والبرامج، التي تتكامل مع عمليات الإنتاج في المنظمة، وتحمل المسؤولية حول التصرفات الحالية والسابقة ونتائجها وأثارها المستقبلية، وتكون المسؤولية

الاجتماعية فعالة من خلال تحقيق نجاح تجاري بوسائل تحترم الأخلاق والقيم والبيئية الطبيعية

.(Puri & Ashok, 2013)

وترى الباحثة بأن جميع التعريفات السابقة تجمع على أن المسؤولية الاجتماعية، هي: أنشطة لمنظمات الأعمال اتجاه أصحاب المصالح بشكل عام سواء داخل الشركة أم خارجها وخلق قيمة إضافية لهم، وتكون بشكل اختياري للشركة، وتلتزم بتطبيقها أخلاقياً ومن ثلقاء نفسها، مما يعود عليها بالمنفعة المادية والمعنوية، وتتسم هذه الأنشطة بالاستمرارية مع الالتزام بحماية البيئة، والتصرف بشكل أخلاقي، والمساهمة في تنمية المجتمع، وتطويره، وحماية الموارد الطبيعية والبيئية، من أجل الحفاظ على أفضل صورة للشركة في أذهان المجتمع، وتعزيز ميزتها التافسية، وزيادة حصتها السوقية، وهذا لا يتحقق إلا بمساندة المجتمع للشركة.

2.1.4 الفرق بين المسؤولية الاجتماعية والعمل الخيري

بالرغم من أن العمل الخيري والتطوعي يعتبر بداية جيدة لممارسة المسؤولية الاجتماعية في الشركات، إلا أنه لا يندرج في إطارها، لوجود اختلافات عديدة بينهما، وأولها: أن الهدف من المسؤولية الاجتماعية هو الاستدامة في خدمة المجتمع، وتكون مبادرات طويلة المدى، وترجمة رسالة الشركة وأهدافها، بينما العمل الخيري أهدافه قصيرة المدى، ويعنى بفئة معينة لتحسين ظروفها المعيشية، وقيام الشركة بمثل هذه المساعدات أو الأنشطة لا يكون ضمن رسالتها، وإنما أمر عرضي غير متكرر، ولا يكتسب صفة الديمومة مهما كان حجمه ونوعه، فلا يكون بديلاً عن المسؤولية الاجتماعية، لأنها جزء وشكل من أشكالها، ومكمل لها، وهي أشمل وأوسع، فالمسؤولية الاجتماعية لدى الشركات تكون ضمن خطة ومنهج معد مسبقاً، ولها مخصص مالي في الموازنة المالية، ودور اجتماعي واضح في تحقيق التنمية، والنهوض بالمستوى الاقتصادي في المجتمع ككل.

وعلى الرغم من ذلك، فإنه مازال هنالك خلط في مفهوم المسؤولية الاجتماعية داخل قطاع واسع، وخاصة في الشركات والمؤسسات، كما أن هنالك خلطاً بين العمل الخيري (الإحسان) وال العلاقات العامة من جهة، والمسؤولية المجتمعية من جهة أخرى، ويمكن توضيح الفرق بين مفهومي الإحسان والمسؤولية المجتمعية، بأن الإحسان - غالباً - ذو طابع فردي، بينما تتطلب المسؤولية المجتمعية وجود منهجية، وخطة نابعة من تقديرات دقيقة لأولويات ومواضيع ذات علاقة بالاحتياجات الفعلية، لذا فإن لها ديمومة أكبر، وبالتالي تأثير أكثر (عواد، وأخرون، 2014).

2.1.5 أبعاد المسؤولية الاجتماعية

سعى العديد من الكتاب والباحثين إلى محاولة تحديد أبعاد المسؤولية الاجتماعية من وجهات نظر مختلفة، ووضعوا لها مسميات متباعدة، على سبيل المثال (Pride & Ferrell) أشارا إلى أربعة أبعاد للمسؤولية الاجتماعية تمثلت فيما يأتي:

- المسؤولية الإنسانية : أن تكون المنظمة صالحة، وتعمل على الإسهام في تنمية تطوير المجتمع، وتحسين نوعية الحياة .
- المسؤولية الأخلاقية : أن تكون المنظمة مبنية على أسس أخلاقية، وأن تلتزم بالأعمال الصحيحة، وتحمّل عن إيهام الآخرين .
- المسؤولية القانونية : أي التزام المنظمة بتنفيذ القوانين، واكتساب ثقة الآخرين من خلال التزامها بتنفيذ الأعمال الشرعية، وعدم القيام بالأعمال المخلة بالقانون .
- المسؤولية الاقتصادية : بأن تكون المنظمة نافعة ومجدية اقتصادياً، وإن تحاول جاهدة توفير الأمان للأ الآخرين (بوبكر، 2014).

وشمولية محتوى المسؤولية الاجتماعية جعلت الباحث كارول (CARROLL) يشير إليها بأربعة أبعاد، هي: البعد الاقتصادي والأخلاقي والقانوني والخيري، كما هي موضحة في الشكل أدناه :

الشكل رقم (1) : هرم كارول (CARROLL) للمسؤولية الاجتماعية



(الغالبي و العامري، 2005)

2.1.6 مبادئ المسؤولية الاجتماعية:

ترتكز المسؤولية الاجتماعية على تسعه مبادئ، وهي :

المبدأ الأول: الحماية وإعادة الإصلاح البيئي:

أي أن تقوم المنشأة على حماية البيئة وإعادة إصلاحها، والترويج للتنمية المستدامة فيما يتعلق بالمنتجات والعمليات والخدمات والأنشطة الأخرى، ودمج ذلك في العمليات اليومية.

المبدأ الثاني: القيم والأخلاقيات:

ويعني أن تعمل المنشأة على تطوير وتنفيذ الممارسات الأخلاقية المتعلقة بالتعامل مع أصحاب المصلحة.

المبدأ الثالث: المساعدة والمحاسبة:

يتطلب هذا المبدأ إبداء الرغبة الحقيقية في الكشف عن المعلومات والأنشطة، بطرق وفترات زمنية لأصحاب الشأن لاتخاذ القرارات.

المبدأ الرابع: تقوية السلطات وتعزيزها:

أي الموازنة بين الأهداف الإستراتيجية والإدارة اليومية من حيث مصالح المستخدمين والعملاء والمستثمرين والمزودين والمجتمعات المتأثرة وغيرهم من أصحاب الشأن.

المبدأ الخامس: الأداء المالي والنتائج:

أي تعلم المنشأة على تعويض المساهمين برأس المال بمعدل عائد تنافسي، بينما تحافظ في الوقت نفسه على الممتلكات والأصول، واستدامة هذه العائدات، وتكون سياسات المنشأة هادفة إلى تعزيز النمو على المدى الطويل.

المبدأ السادس: ممارسات موقع العمل:

ترتبط أنشطة المؤسسة بإدارة الموارد البشرية، وترقيةقوى العاملة وتطويرها على المستويات الشخصية والمهنية، بما أن العاملين يمثلون شركاء قيمين في العمل، فهذا يستوجب احترام حقوقهم في ممارسات عادلة في العمل والأجور التفاضلية والمنافع، وتوفير بيئة عمل آمنة وصديقة، وخالية من المضايقات.

المبدأ السابع: العلاقات التعاونية:

أن تنسق المؤسسة بالعدالة والأمانة مع شركاء العمل، وتعمل على ترقية ومتابعة المسؤولية الاجتماعية لهؤلاء الشركاء.

المبدأ الثامن: المنتجات ذات الجودة والخدمات:

أن تستجيب المؤسسة لاحتياجات وحقوق الزبائن والمستهلكين الآخرين، وتعمل على تقديم أعلى مستوى للمنتجات، وقيمة للخدمات، بما في ذلك الالتزام الشديد بالكمال، وإرضاء الزبائن وسلامتهم.

المبدأ التاسع: الارتباط المجتمعي:

أي أن تعمل المنشأة على تعميق علاقات مفتوحة مع المجتمع الذي تتعامل معه، وأن تراعي ثقافة هذا المجتمع واحتياجاته، وتلعب المنشأة دوراً يتسم بالإيجابية، والتعاون، والمشاركة لجعل المجتمع المكان الأفضل للحياة وممارسة الأعمال (مخلف، 2011).

2.1.7 التجارب الدولية والمحلية في مجال المسؤولية الاجتماعية

تبعاً للتطورات والمتغيرات السريعة والتحديات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية التي تواجه الكوكب في الوقت الراهن، وأثرها على المجتمع ككل، بدأ التوجه والسعى نحو تحقيق التنمية المستدامة بشكل يلبي حاجات الحاضر، دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تحقيق أهدافها، وتركز على النمو الاقتصادي المتكامل المستدام، والإشراف البيئي والمسؤولية الاجتماعية (عطاوي، 2015).

كثر الحديث في الآونة الأخيرة عن قصص نجاح شركات عالمية، تحملت مسؤولياتها المجتمعية في القضاء على أنواع معينة من الأمراض، وكمساعدة في إيجاد الحلول للمشكلات البيئية مثل الفيضانات و الاحتباس الحراري، فإن مفهوم التنمية المستدامة والمؤسسات الأخلاقية بدأ ينتشر

ويتطور كثيراً في السنوات الأخيرة، إن المسؤولية المجتمعية تقوم على القيم والمبادئ والأخلاق، وتقع على عاتقنا جميعاً، لضمان استغلال ثروات هذه الأرض بطريقة آمنة، جميلة، غنية لأبنائنا وأحفادنا (الحسن، 2012).

إن تجربة أغنى رجل في العالم (بل غيتس) لم يتحدث فيها عن الحاسوب ولا عن إحداث التطورات، بل كان يتحدث عن البعض وكيف أخذ على عاتقه هو ومؤسسه الكجرى (والتي تم تأسيسها كنوع من المسؤولية المجتمعية التي تتبناها شركته الخاصة) القضاء على الملاريا في إفريقيا عن طريق القضاء على البعض المسبب والناقل الرئيس لهذا المرض. ومن هذا المنطلق، يقول (بل غيتس) : إننا إذا اقتنعنا بعملية التغيير، وعملنا على إيجاد الحلول لأكبر التحديات في الماضي، فإننا قادرون حتماً على ذلك الآن، إن ما يلزمنا الآن هو توحيد الجهود الدولية، ومساعدة منظمات المجتمع المدني، والإيمان بالأهداف السامية، وأن يتبنى الجميع ويطبق مفهوم المسؤولية المجتمعية، وبخاصة الدول الغنية والشركات الكبرى، فنحن جميعاً مسؤولون (زغلب)، دور القطاع الخاص الفلسطيني في تعزيز مبادرات المسؤولية الاجتماعية، (2011).

وفي مثال آخر حول تطبيق شركة وول مارت Walmart للمسؤولية الاجتماعية كما ورد في تقرير المسؤولية الاجتماعية لدى الشركة على موقعها الإلكتروني، قامت الشركة بمجموعة من الأنشطة المقدمة خلال عام 2012، وأهم النتائج الإيجابية لذلك تقليل الشركة للمخالفات بمقدار 80%， وتوسعت الشركة في الإنتاج المحلي، وتم تحقيق الهدف المنشود منذ عام 2010 لمساعدة الإنتاجية، والمشاركة بمشاريع لمساعدة النساء حول العالم، وتزويد المستهلكين بالفاكه والخضار الطازجة، واستخدام 11 بليون كيلو واط في الساعة من الطاقة المتجددة، حيث احتلت شركة وول مارت Walmart ثاني أكبر طاقة متجددة خضراء ضمن برنامج شركة الطاقة

الخضراء في الولايات المتحدة، وقامت الشركة بالتبرع للمناطق المتضررة من الكوارث الطبيعية، مثل الزلزال في اليابان وساهمت الشركة في تأمين الخيام والإضاءة والأغطية والطعام والمياه لهم .(2012, Walmart)

أما بالنسبة لشركة سامسونج Samsung التي تعد من أضخم الشركات المنتجات الرقمية والالكترونية في العالم، فقد قدمت عدة خدمات للمجتمع ضمن مسؤولية الشركة اتجاه المجتمع، ويتجلّى ذلك في الرعاية الاجتماعية، حيث تقدم الشركة الدعم إلى الأفراد والمجتمعات، وتدعم التعليم العلمي والتفكير الإبداعي، وتساعد أطفال الأسر محدودة الدخل، من خلال دعم البنية التحتية للتعليم، وتنفيذ برامج في جميع المراكز التطوعية الثمانية التابعة للشركة. وقد أطلقت الشركة عام 1995 مجموعة مساهمات اجتماعية تهدف إلى تشجيع العاملين على المشاركة في المجتمع، أما مجال الثقافة والفنون، فقد قدمت الشركة الدعم الكبير لأنشطة الثقافية والفنية المتنوعة حول العالم، وقدمت مساهمات للعديد من المتاحف والمعارض في كوريا والولايات المتحدة وفرنسا، و تستضيف الشركة أحداثا ثقافية مختلفة، وبرامج من شأنها تشجيع مواهب الأطفال الفنية ودعمها، أما على صعيد المجال الأكاديمي والتعليمي فمنذ عام 2001 تعاونت الشركة مع جمعية (حركة الأسرة صديقة البيئة) لتنفيذ نماذج "المدرسة صديقة البيئة"، والتي تدعم الإدراك البيئي لدى الأطفال، وتمكنهم من اتخاذ خطوات عملية لحماية الأنظمة البيئية (عربة وداودية، 2011).

وبالنسبة لتجربة شركة أرامكو السعودية - وهي شركة سعودية تعمل في مجالات النفط والغاز الطبيعي، والبتروكيماويات والأعمال المتعلقة بها من تنقيب وإنتاج وتكثير توزيع وتسويق البترول، وتعد أكبر شركة في العالم من حيث القيمة السوقية - فقد حافظت على الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية الداخلية والخارجية، وبدأت منذ منتصف الخمسينيات بتقديم برامج

وخدمات عديدة، تتدرج ضمن مسؤوليتها الاجتماعية الداخلية، بهدف رفع المستوى التعليمي والصحي والمعيشي لموظفيها، فوضعت برامج للتدريب والتعليم، والابتعاث الخارجي، وأنشأت العيادات الصحية والتنفيذ البيئي ومراكز الترفيه، واتفقت مع الحكومة لبناء وتجهيز مدارس بلغ عددها 144 مدرسة، ولاحقاً أنشأت الأحياء السكنية المجهزة بالبنية التحتية، وقدمت الأراضي المجانية، والقروض السكنية الميسرة للعاملين، ووسائل النقل المجاني من وإلى مناطق العمل، أما على الصعيد الآخر من المسؤولية الاجتماعية المتعلقة بخدمة المجتمع المحلي والبيئة المحيطة: فكان للشركة دور رئيس في المساعدة بتحسين الوضع الصحي والبيئي لسكان المنطقة، في وقت كانت تنتشر فيه الأمية وقلة الوعي وندرة الخدمات الصحية، فساهمت بدرجة كبيرة في القضاء على الملاريا، التي كانت متفشية وتقضى على ثلث المواليد الجدد في عامهم الأول، وساهمت انطلاقة تلفزيون أرامكو في عام 1957 نقلة نوعية للتنفيذ والترفيه، في زمن كان ينتشر فيه الأمية، وتزامن ذلك مع إصدار مجلة "فافلة الزيت"، والتي كانت مصدراً مهماً للثقافة والمعرفة، واهتمت بالتركيز على الأنشطة المعرفية المتخصصة، فأنيط بها الإشراف على إنشاء وإدارة جامعة الملك عبد الله، وبناء المراكز الثقافية، والإنشاءات الرياضية، وتقديم الأنشطة الترفيهية والتوعوية عبر المخيمات الصيفية، والخدمات التي تساهم في التنمية ورفاهية المجتمع (البراهيم، 2013).

إن الاهتمام بتبني سياسات طاقة جديدة هي حاجة ملحة ولم تعد خياراً علمياً متوفراً، ولا شك أن التوجه المحلي في الاعتماد بشكل أكبر على مصادر الطاقة المتجددة هو انسجام وتماش مع التوجهات العالمية المتزايدة لاستغلال مصادر الطاقة البديلة، ومن ضمن التجارب المحلية الناجحة، تجربة مصنع روיאל Royal (وهي من كبرى الشركات الفلسطينية العاملة في مجال الصناعات البلاستيكية في فلسطين) حيث تم استغلال الطاقة البديلة، وجعل المصنع صديقاً

للبيئة، وتم تصميم مراوح خاصة لتوليد الكهرباء من طاقة الرياح، لتزويد المصنع بالكهرباء، إن المصنع مصمم للاعتماد بنسبة تصل إلى 20% على الطاقة البديلة، وأهم ما يميز التصميم لوحة شمسية مساحتها 50 م² مزودة بمجسات خاصة تتبع حركة الشمس، وذلك بهدف الاستفادة القصوى من أشعة الشمس طوال ساعات النهار، ومن ضمن المشاريع المستقبلية للشركة: بناء مركز التسوق، يكون الأضخم من نوعه، على مستوى الشرق الأوسط، ويحمل أفضل المواصفات العالمية من حيث التكنولوجيا المتقدمة، ويعتمد على استخدام ثلاثة مصادر للطاقة المتجدد، هي: الشمس والرياح والطاقة الجوفية ، وأهمها ألواح شمسية مثبتة على سطح المبنى تتبع حركة الشمس، بالإضافة لتصميم مطعم متحرك، بجانبه مراوح لتوليد الطاقة الكهربائية من حركة الرياح، وعملت الشركة على استغلال طاقة الأرض الجوفية في التدفئة، من خلال أنابيب خاصة تغوص عميقاً في الأرض، واهتمت الشركة بإعادة استخدام النفايات الناتجة عن عمليات الإنتاج، مثل ذلك إعادة استخدام أكياس التعبئة والتغليف من جديد بعد تنظيفها وصيانتها، وتقوم شركة رویال باستخدام الآلات والمakinat عالية الدقة، والتي تعتمد على مدخلات دقيقة جداً، وذلك لتقليل نسبة الخطأ، وبالتالي تقليل القطع التالفة التي تنتج عند حدوث أي خطأ (تقرير الاستدامة شركة رویال الصناعية التجارية، 2011-2012).

2.1.8 التسويق الأخضر

إن التسويق بشكل عام يهدف إلى اكتشاف رغبات المستهلكين، والعمل على إشباعها، وتحقيق أرباح للشركة، وإضافة قيمة للمستهلكين، مما ساهم حديثاً في ظهور مفهوم التسويق الأخضر، الذي هو ترجمة لمتطلبات المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية للتسويق، واستجابة للتحديات البيئية المتزايدة في ظل التطورات الحديثة، وتزامن ظهور المفهوم مع الاهتمام العالمي لحماية حقوق المستهلك، حيث يتمحور التسويق الأخضر حول التزام منظمات الأعمال بالتعامل مع السلع

صديقة البيئة، والالتزام بالمسؤولية البيئية ضمن ضوابط المحافظة على البيئة، وعدم إلهاق الضرر بها (صمادي، 2006).

ويصف كل من Baker & Hart التسويق الأخضر بأنه نشاط يأخذ بعين الاعتبار حاجات المستهلكين، ومراعاة حماية البيئة الطبيعية، وقد بدأت حملات التسويق الأخضر لإنقاء الضوء حول حماية البيئة، وتخفيف المخلفات من عمليات التعبئة والتغليف، وتقليل استخدام المواد الكيماوية في الزراعة، وتقليل الانبعاثات السامة والملوثات الأخرى في الإنتاج (Baker & Hart, 2008).

وهناك العديد من الأسباب التي دعت بدورها للاهتمام بالتسويق الأخضر، كان من أهمها: تآكل طبقة الأوزون، وظاهرة الاحتباس الحراري، وانخفاض المساحات الخضراء، وظاهرة التصحر، وزيادة الكوارث البيئية مثل تسرب الأدخنة السامة في الهند عام 1984، وانفجار مفاعل تشيرنوبيل بروسيا عام 1986، وحريق آبار البترول في الكويت عام 1990 (القماش، 2013).

إن تطبيق منهج التسويق الأخضر يعتمد في نجاحه على مجموعة من الأبعاد، كإلغاء مفهوم النفايات أو تقليلها، والتوجه لإنتاج سلع دون نفايات أو مخلفات، وإعادة تشكيل مفهوم المنتج، وأن يكون الإنتاج ضمن مفهوم الالتزام البيئي، والاعتماد في الإنتاج على مواد غير ضارة بالبيئة، وأن تكون العلاقة بين السعر والتكلفة واضحة، وجعل التوجه البيئي أمراً مريحاً، وذلك بجعل التسويق الأخضر ميزة تنافسية (مفرى، 2014).

لقد كانت الغاية الأساسية من معايير ISO 14000 تحديد أوجه التشابه والاختلاف بينها وبين مدخل التسويق الأخضر والمواصفة ISO 14000 ، فالاختلاف بينهما: أن المواصفة تركز على التطوير الهيكلي للأنشطة الداخلية سعياً نحو تحقيق هدف حماية البيئة، بينما التسويق

الأخضر يسعى نحو إرضاء الزبون، وتحقيق التمازج بين رغبات الزبائن وتوجيهات الإدارة، سعياً نحو تحقيق هدف حماية البيئة، بالاعتماد على القدرات التنافسية (البكري، 2016).

2.1.9 التلوث البيئي

نظراً للاهتمام المتزايد حول العالم بالبيئة وحمايتها، فقد عقدت دول العالم مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية (COP21) بشأن تغير المناخ في باريس 2015، وبمشاركة 195 دولة بالإضافة للاتحاد الأوروبي، وقامت قناة الجزيرة الفضائية بتغطية الحدث عبر قناتها "الجزيرة مباشر"، ونقلت مجريات المؤتمر بتاريخ 12 كانون أول 2015 وكانت خلاصة التغطية أن هدف الدورة الحادية والعشرين للمؤتمر هو احتواء الاحتضار المناخي تحت الدرجتين المؤويتين مقارنة بالعصر ما قبل الصناعي، واحتواء درجات الحرارة المتوسطة إلى 2 درجة، ووقف هذه الزيادة إلى 1.5 درجة، مما يقلص خطر التغير المناخي، وأن تتم المراجعة كل خمس سنوات للتأكد من مدى التقدم الذي تحقق، وافتتح المؤتمر وزير الخارجية الفرنسي نوران فابيوس وأوضح بأن الاتفاق متوازن وعادل ومستدام وملزم قانونياً، ويعرف بمفهوم العدالة القانونية، ثم أشار بان كيمون الأمين العام للأمم المتحدة أن المؤتمر هو أحد أكبر الاجتماعات الدولية، وأن وثيقة اتفاق المناخ هي وثيقة تاريخية، تبشر بوضع العالم على مسار جديد، ودعا الوفود المشاركة بالعمل على حماية الكوكب، وذلك من خلال التضامن وتضافر الجهد، ودعا الدول المتقدمة للتقليل من وطأة التغير المناخي، وأن تقدم المال للدول النامية، وتوصل المؤتمر لتشكيل هيئة تشاورية تحت مسمى (لجنة باريس) بشأن مشروع الاتفاق، والتوصيل إلى الالتزام بخفض الانبعاثات، وتكيف المجتمعات مع تغير المناخ القائم فعلاً، واستحداث الأنشطة الاقتصادية وفرص العمل، وتقليل الهدر والنفايات وإعادة استخدامها وتدويرها، وتحسين وسائل النقل، وزيادة التوعية والتدريب (الجزيرة مباشر، 2015).

ومن باب الحرص والاهتمام بالبيئة على المستوى المحلي: تم سنّ قانون يهدف لحماية البيئة من التلوث بكافة صوره وأشكاله المختلفة، وحماية الصحة العامة والرفاه الاجتماعي، وإدخال أسس حماية البيئة في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتشجيع التنمية المستدامة للمصادر الحيوية، ورعاية حق الأجيال القادمة، والحفاظ على التنوع البيولوجي وحماية المناطق ذات الحساسية البيئية، وتحسين المناطق التي تضررت من الناحية البيئية، وزيادة الوعي الجماهيري بمشاكل البيئة (قانون رقم "7" لسنة 1999 بشان البيئة، 1999).

وبما أن الاقتصاد الفلسطيني يعتمد على الشركات العائلية سواء التجارية أم الصناعية، فكان لكل منها مخلفاتها ونفاياتها، ولابد من طريقة معينة - ضمن شروط خاصة - للتخلص منها دون إلحاد أي ضرر بيئي.

بعد تواصل الباحثة مع سلطة البيئة، تبين أن أكثر القطاعات الصناعية تسبباً للضرر البيئي في فلسطين هو قطاع صناعة الحجر والبلاط، فمخلفاته بحاجة لمعالجة قبل وصولها لمياه الصرف الصحي وتسريرها للترية، ومن خلال التواصل مع غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل والاطلاع على دليل الصناعات والحرف لآخر إصدار، تبين أن قطاع الصناعة والحجر يمثل نسبة 15% من إجمالي عدد المنشآت الصناعية في محافظة الخليل، وبلغ عدد المنشآت التي تعمل في مجال صناعة الحجر والرخام 490 منشأة، حيث يتتنوع قطاع الحجر والرخام في المحافظة بعدة أشكال منها: إنتاج أحجار البناء وأحجار التبليط من حجر طبيعي، واستخراج الحجر الخام، وخراطة وزخرفة الحجر، وشغل الشايس والجرانيت للمطابخ والأدراج والشبابيك، وقص ودق حجر البناء، وإنتاج الحجر المعتق وحجر المقابر (دليل الصناعات والحرف، 2012).

وبتبعاً لأهمية هذا القطاع فقد صدر قرار مجلس الوزراء رقم (25) لعام 2010 بنظام الشروط البيئية لمنشير الحجر والرخام، ومصانع البلاط والباطون الجاهز، ومخلفاتها تعد ضمن المخلفات الخطرة، وتلحق أضراراً كبيرة على البيئة، وقد اشترط القانون أن تقام المنشآة الصناعية داخل المنطقة الصناعية أو الأراضي التي تم تغيير صفة استخدامها إلى صناعية، وفق ما تحدده الجهات المختصة، والبعد عن المناطق الطبيعية مسافة ألف متر على الأقل، وللسلطة الوطنية الفلسطينية الحق في إصدار أي شروط أخرى تراها ضرورية لعملية صرف المياه العادمة الصناعية أو معالجتها، وعلى المنشآت الصناعية توفير وسائل الحد من الضجيج الناتج عن الأجهزة والمعدات أو أي نشاط داخل المنشأة، وتوفير أدوات الصحة والسلامة المهنية للعمال والزيائن، والالتزام بالمواصفة الفلسطينية الخاصة بمستوى وشدة الصوت، وتركيب وتشغيل ما يلزم من معدات للتقليل من الانبعاث إلى المحيط (قرار مجلس الوزراء رقم (25) لعام 2010).

1.10 دور القطاع الخاص في تحقيق المسؤولية الاجتماعية

بما أن المجتمع يحوي العديد من المؤسسات الصغيرة والكبيرة التي يتاثر بها و يؤثر فيها فتفع مسؤولية تطويره على عاتق تلك المؤسسات دون استثناء، كل حسب مجاله، ولا يستثنى القطاع الخاص من ذلك مهما كان حجم ونوع الشركة.

وبعد أن كان تركيز القطاع الخاص مقتضاً على الجانب الاقتصادي، وتحقيق أعلى مستويات الربح، أصبح اهتمامه في الآونة الأخيرة منصبًا على الجانب الاجتماعي، سعياً لتحقيق المسؤولية الاجتماعية، لمواجهة الانتقادات والضغوط المفروضة على المجتمع، وتحقيق مزايا عدة للمؤسسة، تؤدي في مجملها إلى زيادة المردود المادي، والأداء المتتطور، وتحسين سمعة المؤسسة وصورتها في المجتمع، خاصة لدى العملاء والعاملين، وتحسين مناخ العمل، وبعث روح التعاون والترابط بين مختلف الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة، مما يحدّ من الصراع بين

الإدارة والعاملين، ويزيد من ولاء العاملين وانتماهم، وهذا يعمل على زيادة الإنتاج والربح، ودعم أفراد المجتمع لأهداف المؤسسة ونشاطاتها التنموية، والإسهام في الوصول لأهدافها، واستقطاب الكفاءات البشرية، وبناء علاقات قوية مع الحكومات، مما يساعدها على حل الإشكاليات أو النزاعات القانونية التي قد تواجهها، وتسييل الحصول على الائتمان المصرفى، خاصة في ضوء استحداث بعض المؤشرات التي تؤثر في القرار الائتماني للبنوك، حيث يتم ترتيب الشركات العالمية وفقاً لدرجة مراعاتها للأبعاد المجتمعية، والاعتبارات البيئية أثناء ممارستها لنشاطها الاقتصادي (عواد، وأخرون، 2014).

2.1.11 مفهوم الشركات العائلية

إن عالمنا العربي مليء بالشركات العائلية، على الرغم أنه لا يوجد تصنيف قانوني للشركات العائلية في أي من دول العالم، فإن القوانين المنظمة لأعمال الشركات كافة، لا تتضمن مصطلح يسمى (الشركات العائلية) وإنما تتخذ الشركات صيغًا قانونية محددة، في قانون الشركات الخاص بكل دولة، مثلً المشروع الفردي، أو الشركة المساهمة العامة، أو شركة ذات مسؤولية محدودة، أو شركة تضامن، أو شركة توصية بسيطة، أو توصية بالأوراق المالية (الحايك، 2014)، ووصفَ (خالد كانو) المشروعات العائلية بأنها: المشروعات المملوكة بالكامل لعائلة واحدة، أو تلك التي تسيطر فيها عائلة واحدة على القوة التصويتية، أو تلك الشركات التي يكون إصدار القرار فيها حكراً على أفراد العائلة، التي تمتلك معظم أسهم أو حصة هذا المشروع (الفراء، 2005).

تعددت التعريفات الخاصة بالشركات العائلية، ولكن حتى الآن أدبيات إدارة الأعمال لم تتفق على تعريف موحد بشأنها، وقد عرفها Agle (أجل) وأخرون) بأنها الشركات التي يكون فيها أفراد العائلة،

الملكين للشركة، و لهم تأثير عليها من خلال السيطرة على الملكية والإدارة، وهي الشكل الأكثر انتشاراً وشيوعاً في تنظيم الأعمال التجارية في جميع أنحاء العالم (Agle & others, 2009).

وقد عرفت (هاندلر Handler) المشروع العائلي: بأنه المنظمة التي تتأثر قراراتها التشغيلية الهامة وخططها لتابع القيادة بأعضاء العائلة الذين يقومون بإدارتها، أو يشاركون في مجلس إدارتها (Handler, 2004).

ما سبق تستنتج الباحثة ان الشركات العائلية هي: المشروع الذي يكون ملكيته أو الجزء الأكبر من الأسهم مملوكة لمجموعة من أشخاص تربطهم علاقة قرابة، و بأغلب الأحيان تكون سيطرة الإدارة للملكين من أفراد العائلة، وتتسرب إلى شخص معين هو مالكها، أو مجموعة أشخاص بينهم صلة قرابة، ولأنها في غالب الأحيان تقتصر على أصحابها يكون لمالكيها السلطة المطلقة في إدارتها والانتفاع بها، فإن تصنيفها القانوني ينحصر في عدة مسميات فهي إما شركة ذات مسؤولية محدودة أو شركة تضامن، أو شركة توصية بسيطة أو توصية بالأسهم .

2.1.12 مميزات وأهمية الشركات العائلية

للشركات العائلية مكانة كبيرة في اقتصadiات الكثير من دول العالم، فهذه الشركات لا زالت تقوم بدور كبير في التنمية الاقتصادية والبشرية في المناطق الموجودة بها، ولا يقل هذا الدور حتى في الدول المتقدمة صناعياً، فالشركات الكبيرة لم تستطع أن تلغي أو تهمش دور الشركات العائلية، وإنما عملت على التعاون معها والاستفادة منها، حيث تقوم بدور هام في عملية التنمية البشرية، وتسهم بالحد من مشكلة البطالة، وتحافظ على استقرارية وتطور القطاع الخاص ومنع انهياره، وتوفر مصدر منافسة محتملاً وفعلياً للمنشآت الكبيرة، وتحدد من قدرتها على التحكم في الأسعار (المحروق و مقابلة، 2013).

ومن نقاط القوة للشركات العائلية: أنها تساعد في تطوير وتنمية المناطق الأقل حظاً في النمو والتنمية وتدني مستويات الدخل وارتفاع معدلات البطالة، وتكون البدور الأساسية للمشروعات الكبيرة، فالشركات العائلية هي المصدر الرئيس لتوفير الوظائف في الاقتصاديات المتقدمة والنامية على حد سواء (كامش، 2015).

من أهم المميزات التي تميز الشركات العائلية: أنها تكون قائمة على علاقة وثيقة بين مجموعة من الأفراد بينهم صلة قرابة مما يساعد على الترابط الأسري، والاحترام بين أفراد العائلة الذين يعيشون حياتهم المهنية والاجتماعية من أجل الشركة (القواسمي، 2016)، وبما أن مالك الشركة هو مديرها، فهو يعطيها قدرة أكبر في التصرف الإداري والمالي، ويكون لديها سرعة أكبر في اتخاذ القرار، والتحرر من الشكليات والإجراءات القانونية التي تحدها اللوائح، واقتصر العائدات والأرباح على أفراد العائلة، مما يقوي مركزهم المالي، و في أغلب الأحيان يتم الاعتماد على الموارد الأولية المحلية، مما يخفض من تكلفة الإنتاج، ووجود حافز خاص لديهم، ومواجهة التحدي الكبير من أجل البقاء واستمرار العائلة، وبشكل عام تكون لديها ارتفاع ملحوظ في هامش الربح، ومعدلات نمو المبيعات، وبالتالي ارتفاع المعدل العائد على رأس المال (الغضاضي، 2014).

2.1.13 التحديات التي تواجه الشركات العائلية

رغم أن الشركات العائلية هي العمود الفقري لنشطات القطاع الخاص في معظم دول العالم، إلا أنها بشكل عام تواجه تحديات داخلية وخارجية، وتمثل التحديات الداخلية في مشكلة انتقال إدارة الشركة بعد وفاة صاحبها، والتقسيم الشرعي لتركة المؤسس، وتغيير نمط ملكية العائلة، والصراع على السلطة والإدارة، وضعف التخطيط الاستراتيجي، وعدم الفصل بين الملكية والإدارة، وقصر العمر الزمني للشركة العائلية (فوزي، 2014).

تحتفل الفترة الزمنية لاختفاء تلك الشركات من بلد إلى آخر، ويقدر إجمالي عدد الشركات المتوسطة وكبيرة الحجم من دول الشرق الأوسط بنحو ستة آلاف شركة، وتختفي بعض هذه الشركات عند وفاة مؤسسيها، والبعض الآخر خلال الجيل الثاني، وتشير الدراسات والبحوث إلى أن خمسة في المئة فقط من الشركات العائلية تستمر حتى الجيل الخامس، إذ تبدأ - بعد الجيلين الثاني والثالث - صراعات خفية عائلية بين الورثة (حمد، 2015)، وتواجه الشركات العائلية عادةً مشاكل تتعلق بإدارتها، ومشاكل في التمويل، إلى جانب المنافسة الداخلية والخارجية، ومشاكل انتقال الملكية إلى الأبناء بعد وفاة الأب المؤسس في ظل غياب الخطط المطلوبة لضمان استمرارها، أو التخطيط للأحداث السلبية، وأدى عدم التخطيط إلى تفكك العديد من الشركات نتيجة اختلاف وجهات نظر الورثة بالنسبة للإدارة (الدباس، 2014).

2.1.14 حوكمة الشركات العائلية

لقد تجاوز مفهوم الحوكمة القدرة على ضبط الشركات إدارياً ومالياً إلى بناء ثقافة من التعاملات، والأخلاقيات، والمسؤولية المهنية والقانونية بين العاملين بما يضمن مزيداً من الاستقرار للسوق، والاستمرارية في العمل (من رؤيا إلى واقع، 2014)، مشروع الحوكمة في القطاعين العام والخاص لم يعد خياراً أو ترفياً، وإنما أصبح ضرورة بعد أن أصبحت الشركات العائلية أقل

تنظيمياً، وهناك محدودية في فرص الحكومة على الأعمال العائلية، فعلى الشركات العائلية أن تفهم أهمية تطبيق الحكومة الفاعلة، لتحقيق نجاحات أكبر، واستدامة أطول (الجميعة، 2014).

إن تطبيق الحكومة يكون بشكل إلزامي للشركات المساهمة العامة وبشكل اختياري للشركات العائلية، لكن القوانين تشجع الشركات العائلية على تطبيقها أيضاً (العقدة و جودة، 2014)، لأن مصلحة الشركة العائلية تقضي بأن يتم تعين الموظفين على أساس مهنية وتتفاوت موضوعية، وينطبق ذلك على المناصب الإدارية العليا في الشركة، ومن المهم جداً أن يلتزم جميع الشركاء بمبدأ تحديد الرواتب، والزيادات السنوية للموظفين على أساس المستويات الدارجة في السوق، وليس بهدف تلبية احتياجاتهم المالية، أو بسبب انتماءاتهم العائلية الوثيقة مع كبار المسؤولين في الشركة، ويجب أن يخضع جميع العاملين في الشركة لمساءلة عند الإهمال أو التقصير، أو التعدي على موجودات ومصالح الشركة، وينصح بأن يتم تبليغ المسئول الأول عن جميع هذه الحالات، وإعلام الموظفين بالإجراءات المتخذة بحق المخالفين، ومن فيهم أبناء العائلة، والحكومة في الإدارة المالية للشركة العائلية لا تقل أهمية عن الحكومة في الجانب الإداري للشركة، فلها دور بالغ الأهمية في نجاح المنتجات التجارية، خاصة في ضوء المستجدات المتعلقة بتزايد الانفصال بين الملكية والإدارة، مما يزيد من أهمية الشفافية والمصداقية في التقارير المالية والإدارية التي تعدتها إدارة الشركة، كما أن أهم مركبات الإدارة المالية الحديثة هو وجود نظام فعال للتدقيق وإدارة المخاطر (خالد و العطعوط، 2014).

2.1.15 الشركات العائلية في فلسطين

تلعب الشركات العائلية دوراً مهماً في تحقيق مستوى مرتفع من النمو الاقتصادي، وتوفير فرص كبيرة للتوظيف، بالإضافة إلى أنها تساهم في الناتج المحلي الإجمالي في اقتصاديات العالم المختلفة، والتقليل من الظواهر السلبية في المجتمع.

من خلال تعايش الباحثة في الواقع الفلسطيني، واطلاعها على النشرات الإخبارية، والمنشورات الصادرة عن الجهات الرسمية تبين أن الاقتصاد الفلسطيني له خصوصية ينفرد بها عن غيره من الاقتصاديات المجاورة، حيث يفتقر لوجود سياسة اقتصادية تبعاً لظروفه الاستثنائية، تتمثل في كونه غير مستقل بسبب وجود الاحتلال الإسرائيلي الغاشم، والذي يسعى بكل ما أوتي من قوة لتدمير الاقتصاد، لذا يعتبر الاقتصاد الفلسطيني غير مستقر، فهو يتأثر بالظروف السياسية بشكل كبير، ويعتمد أساساً على الشركات العائلية والمشاريع الفردية، فالشركات العائلية تلعب دوراً مهماً في بنائه ونموه، وتحقيق مستوى مرتفع من النمو الاقتصادي، وتوفير فرص كبيرة للتوظيف، بالإضافة إلى أنها تساهم في الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني.

الاقتصاد الفلسطيني متعدد القطاعات وأغلبها قطاع زراعي، وتجاري، وصناعي، يشمل قطاع الصناعة في محافظة الخليل ثلاثة عشر قطاعاً رئيساً، حسب آخر إحصائية لغرفة وتجارة وصناعة محافظة الخليل عام 2012، فالصناعات المعدنية شكلت ما نسبته 18% من إجمالي عدد المنشآت الصناعية في محافظة الخليل، وقطاع الصناعة الحجر والرخام بنسبة 15%， وقطاع الصناعات الخشبية 14%， وقطاع الصناعات الجلدية 13.5%， وقطاع الصناعات الغذائية والمشروبات 11%， وقطاع الصناعات النسيجية 11%， والصناعات الإنسانية 4%， والصناعات البلاستيكية 3%， والصناعات الورقية والكرتون 3%， والصناعات التقليدية والحرف 2%， وصناعة المعادن الثمينة 1.5%， وصناعة الزجاج والديكور 3%， والصناعات الكيماوية 1% (دليل الصناعات والحرف، 2012).

وبالنظر إلى تعداد المنشآت لعام 2012 الصادر عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، والذي يهدف إلى حصر المنشآت الاقتصادية العاملة في فلسطين عام 2012، من خلال توفير

بيانات شاملة وحديثة حول خصائص المنشآت في فلسطين من حيث عددها وتوزيعها الجغرافي،

وتوزيعها حسب الأنشطة الاقتصادية وفق التوصيات الدولية كما يظهر في الجدول الآتي:

جدول رقم (1)

عدد المنشآت العاملة في القطاع الخاص والقطاع الأهلي والشركات الحكومية في فلسطين، حسب المحافظة والكيان القانوني

نوع الشركة / المنشأة	المنشآت في الضفة الغربية	عدد الشركات/المنشآت في محافظة الخليل	عدد الشركات/المنشآت في الضفة الغربية	المنشآت في الخليل من الضفة الغربية	نسبة محافظة الغربية
المنشآت الفردية	71918	16403	1981	%22.8	
شركة عاديّة عامّة	317	91	560	%28.3	
شركة عاديّة محدودة	2040	380	65	%18.6	
شركة مساهمة خصوصية	405	405		%16	
شركة مساهمة عامّة					

(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013).

وقد بُرِزَ دور تلك الشركات في تنويع مصادر الدخل سواء تجارية أم صناعية أم زراعية، فقد

وكانَت هذه الشركات شريكاً حيوياً أساسياً في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتأمين

فرص العمل، والتقليل من ظاهرة البطالة في المجتمع.

فالشركات العائلية تلعب دوراً رئيساً في بناء الاقتصاد الوطني الفلسطيني، بالإضافة لمساهمتها

في الحد من البطالة (Abuznaid, 2014).

2.2 المبحث الثاني: الدراسات السابقة

2.2.1 مقدمة

يعد موضوع المسؤولية الاجتماعية من الموضوعات الحديثة، والتي لاقت اهتماماً كبيراً من قبل الباحثين، وستقوم الباحثة باستعراض عدد من الدراسات التي أجريت في هذا المجال، وذلك لما تتوفره الدراسات السابقة من خبرات وتجارب الباحثين السابقين، وتغنى الدراسة الحالية، وقد تم ترتيبها حسب تسلسلها الزمني من الأحدث فالحديث ثم القديم.

ويتضمن هذا المبحث العناوين الآتية:

- الدراسات المحلية.
- الدراسات العربية.
- الدراسات الأجنبية.
- خلاصة الدراسات السابقة.
- أهم ما يميز الدراسة الحالية.

2.2.2 الدراسات المحنية:

1) دراسة (السيميри، 2014) بعنوان "الاقتصاد الفلسطيني قائم على المشاريع الصغيرة جداً لعدم اهتمام القطاع المصرفي بتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة".

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور القطاع المصرفي الفلسطيني في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة وواقع تلك المشاريع في الأراضي الفلسطينية، وتقييم مصادر التمويل الممنوحة في القطاع المصرفي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، مع عرض أهم المعوقات التي تضعف من كفاءة وفعالية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الأراضي الفلسطينية، ووضع الحلول التي تمكن من الاستفادة من مصادر التمويل لتلك المشاريع، واستخدامها بشكل أمثل، إضافة إلى تقييم تصور القطاع المصرفي للعمل على تطوير عملية تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

وقد اتبع الباحث في دراسته المنهج الوصفي التحليلي، في تحليل الظواهر والمتغيرات الاقتصادية ذات العلاقة بموضوع الدراسة، لأجل تحقيق أهدافها بالاعتماد على واقع البيانات المتوفرة، كما اعتمد على المنهج القياسي، لقياس أثر القروض المقدمة من القطاع المصرفي لتمويل المشاريع الصغيرة في الأراضي الفلسطينية على النمو الاقتصادي.

توصلت الدراسة بعدد من النتائج، وأهمها أن الاقتصاد الفلسطيني هو اقتصاد قائم على المشاريع الصغيرة جداً والتي بلغت نسبتها 89% من إجمالي عدد المنشآت العاملة في فلسطين، لافتًا إلى أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الأراضي الفلسطينية هي مشاريع غالبيتها فردية، أي يمتلكها شخص واحد فقط، وتشكل ما نسبته 85.4% من إجمالي المشاريع القائمة في الأراضي الفلسطينية، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة

عكسية بين حجم القروض المقدمة ومتوسط سعر الفائدة لتلك المشاريع، وأن المشاريع الصغيرة التي تشغّل (4-1) عمال في المنشآت الاقتصادية تشكل ما نسبته 89% من إجمالي عدد العاملين في الأراضي الفلسطينية، وتشكل نسبة العاملين في المشاريع الصغيرة من (5-9) 7.6% عمال إجمالي عدد العاملين في الأراضي الفلسطينية، أما عدد العاملين في المشاريع المتوسطة التي تشغّل (10-19) عامل ما نسبته 23% من إجمالي عدد العاملين في الأراضي الفلسطينية.

(2) دراسة (حمودة ، 2014) بعنوان "العلاقة بين تبني مفهوم التسويق الأخضر والأداء التسويقي، دراسة ميدانية على المنشآت الصناعية في محافظات قطاع غزة".

هدفت الدراسة إلى التعرف على علاقة تبني مفهوم التسويق الأخضر بالأداء التسويقي في المنشآت الصناعية في قطاع غزة، وتوضيح العلاقة بين تبني المفهوم ومدى تحقيق فاعلية الأداء التسويقي، والتعرف على أبعاد التسويق الأخضر، ومدى مساهمتها في تحقيق الأداء التسويقي الجيد للمنشآت الصناعية، والكشف عن معوقات وصعوبات تطبيق التسويق الأخضر، والكشف عن جوانب القصور والضعف في مستويات الأداء التسويقي، ومدى الحاجة لبني مفهوم التسويق الأخضر.

وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي في دراسته، وللحصول على ذلك، اعتمد على الاستبانة في جمع البيانات، وقد تم توزيع 71 استبانة على المدراء العاملين في المنشآت الصناعية في محافظات قطاع غزة.

وقد توصلت الدراسة إلى نتائج وكان من أهمها: أن بعد السعر والتكلفة- كأحد أبعاد التسويق الأخضر - هو الأكثر ارتباطاً بالأداء التسويقي، وأن المنشآت الصناعية تسعى

لزيادة أرباحها من خلال الأداء التسويقي الجيد لأنشطتها، وكذلك تؤمن المنشآت الصناعية بأن إرضاء المستهلكين ينعكس إيجابياً على زيادة أرباحها، لذلك تعمل على إلغاء وتقليل نفایاتها، إيماناً منها بالمسؤولية الاجتماعية أمام جمهورها، وتصمم المنشآت الصناعية أغلفة منتجاتها بحيث تكون آمنة في الاستخدام، كما وتعتمد في تحديد أسعارها على تكلفة المواد الأولية المستهدفة في الإنتاج، بالإضافة إلى تحقيق هامش ربح مناسب، وأوضح البحث أن المنشآت الصناعية تعتمد التوجه البيئي، كمسؤولية اجتماعية وأخلاقية في المنشأة، كما بينت نتائج البحث انخفاض المستوى الاقتصادي - نتيجة الحصار المفروض على القطاع - والأوضاع السياسية القائمة، مما أثر على الحدّ من تطبيق إستراتيجية التسويق الأخضر في المنشآت الصناعية، وكشفت نتائج البحث إلى أن مفهوم التسويق الأخضر لا يزال مفهوماً حديثاً في البيئة الفلسطينية قياساً بالبيئات الأخرى ضمن فلسفة التسويق.

(3) دراسة (الفلت ، 2011) بعنوان " المشاريع الصغيرة في قطاع غزة ودورها في التنمية الاقتصادية " .

هدفت الدراسة للتعرف على دور المشاريع الصغيرة في قطاع غزة في التنمية الاقتصادية، وذلك من معرفة دورها في توفير فرص عمل لجميع الفئات الاجتماعية وتحقيق الدخل، ومن خلال الدراسة تم التعرف على ما تحققه هذه المشاريع من الاكتفاء الذاتي لبعض السلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع، والتعرف على مفهوم المشاريع الصغيرة في المجتمع الفلسطيني، وبيان المراحل التي مر بها تطور المشاريع الصغيرة في قطاع غزة، وتوضيح أنواع المشاريع الصغيرة فيها، والتعرف على الأهداف المتوازنة من إقامة المشاريع الصغيرة

في قطاع غزة، وبيان دور المنظمات الأهلية في عملية تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة، وتتناولت الدراسة دور المنظمات الأهلية في عملية تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة.

وقد استخدم الباحث في دراسته المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج السلعي والذي يعتبر جزءاً من المنهج الموضوعي، والمنهج الحرفـي، وتم جمع البيانات بوساطة استبانة صممت خصيصاً، تم توزيعها على عينة الدراسة العشوائية الطبقية، وعدها 510 مشروع، وشكلت 2.5% من نسبة المشاريع الصغيرة العاملة في قطاع غزة.

وقد توصلت الدراسة لعدة نتائج من أبرزها: إن للتدريب أثراً إيجابياً على أداء المشروعات الصغيرة، وأن عامل الجنس لم يؤثر على تطوير أداء المشروعات الصغيرة في المجالات كافة، وأن عمر صاحب المشروع ليس له دور في تطوير أداء المشروعات الصغيرة، ويواجه 70% من أصحاب المشروعات الصغيرة صعوبات تمويلية، بسبب صغر حجم المشروعات، ونقص الضمانات، ونقص المشجعات الاستثمارية (الإعفاءات الضريبية، وزيادة الجمارك على الاستيراد) ووجود نقص في بعض مستلزمات الإنتاج وارتفاع أسعارها، ونقص العمالة الماهرة والمدرية، ويؤثر التدريب إيجابياً على المشروعات الصغيرة، و يؤدي إلى نجاحها، ومن جانب آخر، فإن عدم توفر نظام موحد ينظم آليات عمل القطاع الإنتاجي الصغير، وسياسات الإقراض والسياسات الضريبية، ووجود أكثر من طرف حكومي وغير حكومي يعمل في هذا المجال بدون تنسيق أو توحيد للأدوار، كل ذلك يؤثر سلباً على المشروعات الصغيرة.

(4) دراسة (أبو سمرة، 2009) بعنوان "معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في تقارير الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، من وجهة نظر مدققي الحسابات وإدارة الشركات".

هدفت الدراسة للتعرف على معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في تقارير الشركات المساهمة العامة، المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية من وجهة نظر مدققي الحسابات وإدارات الشركات، والتعرف على متطلبات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات المساهمة العامة، والتعرف على واقع الإفصاح الاجتماعي في تقارير الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، وتحليل أسباب محدودية الإفصاح الاجتماعي في تقارير الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية من وجهة نظر مدققي الحسابات وإدارات الشركات المساهمة العامة، ودراسة محتوى التقارير المالية الصادرة عن تلك الشركات، والتعرف على نقاط القوة والضعف في واقع الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، معتمدًا في جمع البيانات على استبانة صممت لهذا الغرض، موزعة على 149 مدقق، وإدارة شركة مساهمة عامة في الضفة الغربية وقطاع غزة، و من عينة المجتمع المكون من مدققي الحسابات في قطاع غزة والبالغ عددهم 90 مدققاً، بالإضافة إلى مدققي الحسابات في الضفة الغربية والبالغ عددهم 188 مدقق حسابات أو من إدارات الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية وعدها 37 شركة مساهمة عامة موزعة على خمسة قطاعات.

ومن أهم نتائج الدراسة: وجود نواة صلبة فاعلة يمكن أن تكون رافعة لسوق فلسطين للأوراق المالية في هذا المجال، بالرغم من أن الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية كان متواضعاً

وضعيفاً في غالبية التقارير المالية، ويکاد يكون معذوماً في بعض الشركات التي لها أثر مباشر على المجتمع والبيئة، وأن هناك معوقات تحدّ من الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في تقارير الشركات المساهمة العامة، تمثلت في ضعف التشريعات المتعلقة بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، وضعف ثقافة الشركات المساهمة بالقضايا الاجتماعية والبيئية، وضعف الاهتمام بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية من قبل الجمعيات المهنية الفلسطينية، وزيادة التكاليف المترتبة على الإفصاح الاجتماعي، ويتمثّل ذلك بشكل رئيس في ضعف رقابة أجهزة السلطة الوطنية الفلسطينية في المجال الاجتماعي والبيئي، وضعف دور الإعلام في نشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية، وعدم طلب معلومات ذات دلالات اجتماعية من قبل أصحاب المصالح في الشركات المساهمة العامة، وعدم وجود حواجز حكومية كافية لتبني سياسات اجتماعية وبيئية مرغوبة لدى الشركات المساهمة، مثل إعفاء ضريبي، أو دعم معنوي، وضعف دور جماعات الضغط الفلسطينية مثل جمعيات حقوق الإنسان، وحماية البيئة، وحماية المستهلك نحو تحمل الشركات مسؤوليتها الاجتماعية.

(5) دراسة (اللونو، 2009) بعنوان " مدى إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات المساهمة العامة، دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية " .

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى إدراك الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية لمفهوم المسؤولية الاجتماعية، والوقوف على مدى اهتمام تلك الشركات ب مجالات المسؤولية الاجتماعية، والإفصاح المحاسبي عنها، ودراسة مدى توفر مقومات تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية لديها.

وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، واعتمدت الدراسة التطبيقية على استبانة وزعت على مجتمع الدراسة، حيث تم استخدام أسلوب المسح الشامل المكون من الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية وعددها 37 شركة، ويواقع استبانة واحدة لكل شركة، ومسح التقارير المالية السنوية للشركات نفسها، لمعرفة مدى الإفصاح عن الأداء الاجتماعي، وتم استخدام أساليب الإحصاء الوصفي واختبارات T-test وختبار ANOVA واختبار شيفيه.

وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج منها: إن إدارة الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية تدرك مفهوم المسؤولية الاجتماعية بمعناها الواسع، إلا أنهم لا يعيرون مجالاتها المختلفة الاهتمام نفسه، فالمستهلكون يحظون بالأولوية، ثم الموارد البشرية، يليها البيئة، وأخيراً المجتمع المحلي، وإن تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية يتطلب إدراك الإدارة لمفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، وتتوفر كادر محاسبي كفؤ، وتتوفر نماذج محاسبية لقياس التكاليف والمنافع الاجتماعية، ويتطلب تشريعات وقوانين تلزم الشركات بتطبيقها، وأنه يتتوفر لدى الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية مقومات تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، بالإضافة إلى أن نتائج المسح للتقارير المالية السنوية تشير بأن الإفصاح الاجتماعي غير كاف، حيث إن بعض الشركات تفصح بصورة وصفية، والباقي يكاد يكون الإفصاح الاجتماعي فيها معادوماً. وإن الشركات المدرجة لا تعطي تنمية العلاقة مع المجتمع الاهتمام الكافي، وقد يرجع ذلك إلى اعتبار تنمية المجتمع المحلي من مسؤولية الحكومة أو الدولة. ومعظم أعمال الشركات تتحصر في أعمال خيرية غير تموية، دون التطرق إلى تغير في المستوى المعيشى لتحقيق الرفاه الاجتماعي والصحي والاقتصادي والبيئي لأنباء المجتمع بشكل مستدام.

2.2.3 الدراسات العربية:

(1) دراسة (الزرقيات، 2012) بعنوان "أثر التوجيه الاستراتيجي في تحقيق المسؤولية الاجتماعية، دراسة تطبيقية في المصارف التجارية الأردنية".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر التوجه الاستراتيجي في تحقيق المسؤولية الاجتماعية في المصارف التجارية الأردنية، والتعرف على تطورات العاملين في المصارف التجارية الأردنية لأبعاد التوجه الاستراتيجي (الرؤية، والرسالة، والأهداف، والقيم، والشعار)، والتعرف على تصورات العاملين في المصارف التجارية الأردنية لأبعاد تحقيق المسؤولية الاجتماعية (المسؤولية الاقتصادية، والمسؤولية القانونية، والمسؤولية الأخلاقية، والمسؤولية الإنسانية أو الخيرية)، والاستفادة من بلورة أسس سليمة لاستراتيجيات التوجه الاستراتيجي والمسؤولية الاجتماعية في المنظمات الأردنية، وذلك لزيادة فاعليتها، والاستفادة منها في البرامج التدريبية المعززة لاستراتيجيات التوجه الاستراتيجي، وزيادة الوعي لدى إدارات المنظمات. في أهمية المسؤولية الاجتماعية لتحقيق الأهداف التنظيمية المنشودة.

ولتحقيق أهداف الدراسة طور الباحث استبانة لغرض جمع البيانات، وتكونت عينة الدراسة من 590 مبحوثاً، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، كان من أبرزها: أن التوجه الاستراتيجي يعتبر أحد المؤشرات في تحقيق المسؤولية الاجتماعية، من خلال وجود التعاون والانسجام بين العاملين والإدارة، وإتاحة الفرصة للنمو والتطور وتحقيق الطموحات الفردية، وتسهيل طرق وأساليب العمل، بما يكفل الاستفادة من الطاقات والقدرات الكامنة لدى الأفراد والعاملين بالمنظمة، من أجل تحقيق مصلحة المنظمة والفرد معاً .

إن التوجه الاستراتيجي يعد مدخلاً حديثاً ومتظمراً في إكساب العاملين الفاعلية، من خلال الانتقال من رتابة النشاط إلى كفاءة وجود المخرجات، وأن التركيز على التوجه الاستراتيجي يستدعي أن يكون هناك توجّه في قطاع المصارف التجارية نحو المزيد من تطبيق اللامركزية الإدارية، وبالتالي لابد من وجود قناعة جادة لتحقيق المسؤولية الاجتماعية.

(2) دراسة (يوسفات و بودي، 2012) بعنوان "مدى تبني عناصر المسؤولية الاجتماعية في شركة سونلغاز (ولاية أدرار) من وجهة نظر المستخدمين".

تهدف الدراسة للتعرف على مدى توفر عناصر المسؤولية الاجتماعية في شركة سونلغاز الجزائرية من وجهة نظر المستخدمين، ولتوسيع الإطار النظري المتصل بالمسؤولية الاجتماعية وعنصرها، وقياس مستوى توفر عناصر المسؤولية الاجتماعية في العينة محل الدراسة من وجهة نظر المستخدمين .

لقد اتبع الباحثان أسلوب المنهج الوصفي التحليلي لجمع البيانات وتحليلها، واستخدم تحليل التباين ANOVA لاختبار الفرضيات، وقياس مدى اختلاف إجابات أفراد العينة على فقرات الاستبانة المستخدمة في جمع البيانات الازمة، حيث تم توزيعها على مجتمع الدراسة المكون من المستخدمين في شركة سونلغاز ذوي المستوى التعليمي والمهني من (رؤساء المصالح، المهندسين، تقنيين) وقد اختيرت عينة قصدية من المستخدمين في الشركة المدروسة قدرها 70 مستخدماً، والذين يمثلون المجتمع الإحصائي كاملاً بسبب محدودية عدد أفراد المجتمع محل الدراسة.

ولقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، من أهمها: أن المسؤولية الاجتماعية للشركة تجاه المجتمع كانت منخفضة، وعدم وجود اتفاق مقبول بين أفراد العينة على وضوح الرؤية

بين أهداف الشركة ودورها اتجاه المجتمع، بينما المسؤولية الاجتماعية تجاه الزبائن وبين هذه النتيجة وجود اتفاق كبير جداً بين أفراد العينة على أن الشركات تقدم للزبائن خدمات تراها متميزة حيث تهتم بشكاوى الزبائن، تهتم بإقامة علاقات طيبة معهم وتقدم خدمات في الوقت المحدد لهم مما يعني أن للشركة مسؤولية اجتماعية تجاه زبائنها، كذلك توصلت الدراسة إلى أن المسؤولية الاجتماعية تجاه البيئة كانت مرتفعة، وتفسر هذه النتيجة وجود شبه اتفاق كبير جداً بين أفراد العينة، على أن الشركة لها مسؤولية كبيرة اتجاه البيئة، من خلال استخدام تكنولوجيا غير ملوثة للماء والهواء والتربة، أي وجود الحس البيئي لهذه الشركة.

(3) دراسة (البندي، 2011) بعنوان "المشروعات الصغيرة وأثرها في التنمية الاقتصادية، مصر أنموذجًا".

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على المشروعات الصغيرة، وبيان الآثار الاقتصادية لها، وتوضيح مدى الارتباط بين فعالية المشروعات الصغيرة وتحقيق التنمية الاقتصادية، ودراسة الآفاق المستقبلية لهذا الدور الذي يمكن أن تلعبه هذه المشروعات مستقبلاً في ظل الظروف التي انتابت معظم اقتصاديات دول العالم، ومنها مصر، وتقديم مجموعة من المقترنات والحلول الممكنة لتطوير وتنمية دور المشروعات الصغيرة.

ولقد اعتمد الباحث في دراسته على أسلوب التحليل الاستقرائي، حيث تم القيام بدراسة بحثية مكتبيّة في مراجع أدبيات المشروعات الصغيرة، والتنمية الاقتصادية، ومدى ارتباطهما معاً، بالإضافة إلى الدراسات التي تناولت الآثار الاقتصادية للمشروعات الصغيرة في الاقتصاد الوطني، ولهذا الغرض اعتمد الباحث على المراجع والدراسات السابقة كمصادر ثانوية للمعلومات.

وقد توصلت الدراسة لعدة نتائج، وأهمها: خلو القانون المصري رقم 141 لسنة 2004 الخاص بتنمية المشروعات الصغيرة في مصر من أي مزايا ضريبية أو تأمينية للمشروعات الصغيرة، ويمثل قطاع المشروعات الصغيرة فرس الرهان في التصدي لأزمة البطالة في مصر في المرحلة المقبلة، مما يحتم على الحكومة أن تولي هذا القطاع أهمية كبرى، خاصة وأنه يشكل نحو 80% من حجم الاقتصاد الكلي، ويستحوذ على نسبة 82% من الحجم الإجمالي للعمالة، وتعد صعوبة الحصول على التمويل من العقبات الرئيسية أمام الرياديين وأصحاب المشروعات الصغيرة في مصر، بالإضافة إلى أن انخفاض أداء الكادر الإداري يعد أحد المشكلات التي تواجه المشروعات الصغيرة في مصر، ووجود ضعف في نقل خبرات وتجارب الدول المتقدمة والصاعدة، والتي تبنت وطورت رؤية إستراتيجية للاهتمام بالمشروعات الصغيرة، بالإضافة إلى ضعف التنسيق بين الدول العربية في المجال نفسه.

4) دراسة (الحوري وآخرين، 2010) بعنوان "إدارة الصورة الذهنية للمنظمات الأردنية في إطار واقع المسؤولية الاجتماعية، دراسة ميدانية في شركات الاتصالات الخلوية الأردنية"

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن مدى اهتمام شركات الاتصالات الخلوية الأردنية في تطبيق المسؤولية الاجتماعية تجاه أصحاب المصلحة (المجتمع المحلي، الموظفين، الزبائن، الموردين، البيئة، المساهمين)، وتحديد مستوى الفروق في إدراك أفراد عينة الدراسة لأبعاد المسؤولية الاجتماعية، تعزى لمتغيراتهم الشخصية، كما هدفت الدراسة لتقييم أثر المسؤولية الاجتماعية في إدارة الصورة الذهنية للمنظمات الأردنية.

وقد استخدم الباحثون المنهج الوصفي التحليلي لجمع البيانات وتحليلها، حيث تالف مجتمع الدراسة من جميع المراتب الإدارية العاملة في شركات الاتصالات الخلوية العاملة في الأردن ضمن مقراتها الرئيسية في عمان، والبالغ عددها أربع شركات وهي: زين، أمنية، أورانج، واكسبريس، إلى جانب زيائن هذه الشركات المنتشرة في مناطق عمان، وأماكن التسوق الرئيسية. وتم توزيع 210 استبانة على عينة الدراسة من العاملين في شركات الاتصالات الخلوية الأردنية، و(350) على زيائن الشركات الأربع، ليبلغ مجموع الاستبيانات الموزعة (560) استبانة، تم استرجاع (545) استبانة منها، بنسبة استرجاع (97%)، خضع منها (537) استبانة، وكانت نسبة الاستبيانات المسترجعة الصالحة للتحليل (96%) من التحليل (537) استبانة، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، وكان أهمها: أن شركات الاتصالات الخلوية الأردنية أظهرت مستوى عالياً من الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية بأبعادها الستة، ووجود أثر معنوي للمسؤولية الاجتماعية بأبعادها مجتمعة في إدارة الصورة الذهنية لكل، وهذه نتيجة طبيعية ولم تكن مفاجئة، إذ إن مفتاح البقاء والاستمرار والتميز يعتمد بالضرورة على ما تقدمه المنظمات المتميزة من أعمال، وإسهامات خيرية يضمن لها السبيل في كسب صورة ذهنية إيجابية في أعين من تتعامل معهم من أصحاب المصلحة، والتي مؤداها النجاح والتميز.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، وكان أهمها: أن شركات الاتصالات الخلوية الأردنية أظهرت مستوى عالياً من الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية بأبعادها الستة، ووجود أثر معنوي للمسؤولية الاجتماعية بأبعادها مجتمعة في إدارة الصورة الذهنية لكل، وهذه نتيجة طبيعية ولم تكن مفاجئة، إذ إن مفتاح البقاء والاستمرار والتميز يعتمد بالضرورة على ما تقدمه المنظمات المتميزة من أعمال، وإسهامات خيرية يضمن لها السبيل في كسب صورة ذهنية إيجابية في أعين من تتعامل معهم من أصحاب المصلحة، والتي مؤداها النجاح والتميز.

5(دراسة (سعيد، الباوي، 2010) بعنوان "الدور الاستراتيجي للمسؤولية الاجتماعية الشاملة في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة، دراسة حالة في الشركة العامة لصناعة الأسمدة الجنوبية".

هدفت الدراسة لتقسيم العلاقة بين إستراتيجية المسؤولية الاجتماعية الشاملة، والأداعين: الاقتصادي والاجتماعي، وانعكاساتها على بناء الميزة التنافسية المستدامة، وبناء أنموذج قابل للتطبيق لاختبار العلاقة، والتأثير بين إستراتيجية المسؤولية الاجتماعية الشاملة والأداعين: الاقتصادي والاجتماعي لمنظمة الأعمال المبحوثة، وختبار أنموذج إستراتيجية المسؤولية الاجتماعية الشاملة، ومدى قدرته على تحقيق الميزة التنافسية المستدامة.

لقد استخدم الباحثان المنهج الاستباطي بالإضافة لمنهج دراسة الحالة، واعتمدا في جمع البيانات على الاستبانة التي تم توزيعها على عدد من الإداريين وأصحاب المصالح والأكاديميين، حيث بلغ مجموع مجتمع الدراسة 150 مفردة، وتم اختيار عينة قصدية مكونة من 100 مفردة، وكانت العينة المستجيبة 90 مفردة.

وأظهرت نتائج التحليل - بصفتها الإجمالية - الدور الواضح الذي حققه إستراتيجية المسؤولية الاجتماعية الشاملة، في بناء ومساندة الميزة التنافسية المستدامة في الشركة العامة لصناعة الأسمدة، وقد اختلف الدور الاجتماعي والاقتصادي في مجال التأثير في الميزة التنافسية، ويعود ذلك الاختلاف إلى بداية ممارسة الشركة مثل لنشاطاتها وأيضاً ل حاجتها إلى منظور استراتيجي ينظم العلاقة بين الأبعاد الأساسية للمسؤولية الاجتماعية (الاقتصادية والاجتماعية)، ويوجهها باتجاه تعزيز الميزة التنافسية المستدامة، وعلى الرغم من أن الدراسة قد تعاملت مع النشاطات الاجتماعية من خلال أنموذج استراتيجي لأغراض التنظيم والتحليل

إلا أن واقع الشركة يشير إلى عدم امتلاكها أساساً إستراتيجية المسؤولية الاجتماعية الشاملة، وإنما ممارسات لنشاطات اجتماعية واقتصادية قد تكون متناسقة أو متباينة، وهذا ما أكدته نتائج التحليل الأولي لواقع حال الشركة، إذ أشارت إلى بعض المردودات الإيجابية في الجانبين (الاقتصادي والاجتماعي) إلا أنها لم تحقق الربط المنظم فيما بينها، وهذا يؤكّد مرة أخرى أهمية تطوير منظور استراتيجي للمسؤولية الاجتماعية الشاملة في الشركة - موضوع الدراسة - تسهم في بناء وتعزيز ميزتها التنافسية المستدامة.

2.2.4 الدراسات الأجنبية:

Corporate Social "Bie & others.2015" دراسة (1

Responsibility Communication Through Corporate Websites:

A Comparison of Leading Corporations in the United States

And China ".

تهدف هذه الدراسة للتعرف على كيفية نشر المسؤولية الاجتماعية للشركات الرائدة في الولايات المتحدة الأمريكية والصين، وكيف تعرضها، وتقنع الزبائن بها عبر مواقعها الإلكترونية. وهذه الدراسة من أوائل الدراسات التي تقارن بين الشركات الرائدة في الولايات المتحدة الأمريكية والصين، كونهما أول وثاني أكبر الاقتصاديات في العالم، ولديهما أنظمة سياسة مميزة، ومستويات عالية من التنمية الاقتصادية والثقافية، وتفيذ المسؤولية الاجتماعية ونشرها، وقد اهتمت الدراسة بإلقاء نظرة ثاقبة حول أوجه التشابه والاختلاف في كيفية نشر المسؤولية الاجتماعية في كلتا الدولتين، من خلال تحليل المحتوى المنشور على الموقع الإلكتروني للشركات عينة الدراسة.

قد اختار الباحثون العينة العشوائية المكونة من 50 شركة، من أبرز 500 شركة مدرجة في الصين، بالإضافة إلى 50 شركة من أبرز 200 شركة في الولايات المتحدة الأمريكية وكان من شروط العينة أن يكون للشركة المختارة موقع الكتروني باللغة الإنجليزية.

ومن خلال التحليل الكمي، توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج بعد المقارنة بينهما، وأهمها: أن 50 شركة في الولايات المتحدة الأمريكية تصنف المسؤولية الاجتماعية تجاه الزبائن بشكل مناسب عبر موقعها الإلكتروني، بينما 23 شركة في الصين فقط تهتم بنشر المسؤولية الاجتماعية على موقعها الإلكتروني، ولاحظ اختلاف بين الشركات في الصين والولايات المتحدة الأمريكية في نشر المسؤولية الاجتماعية عبر موقعها الإلكتروني، بالإضافة أن الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية تهتم بنشر المسؤولية الاجتماعية الأخلاقية أكثر من الشركات الصينية، بينما الأخيرة تركز على البعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية، بالإضافة إلى أن الشركات في كلا الدولتين ترتكز على الجانب القانوني للمسؤولية الاجتماعية بنسبة متقاربة.

دراسة (Raimi, 2015) بعنوان "Entrepreneurship Development through Corporate Social Responsibility–A study of the Nigerian Telecommunication Industry

هدفت الدراسة لمعرفة الوصول لفهم عميق حول تنمية ريادة الأعمال، من خلال المسؤولية الاجتماعية للشركات، ومن خلال دراسة قطاع الاتصالات في نيجيريا، والتركيز على آليات تنظيم ودعم تنمية المشاريع الصغيرة فيها.

اتبع الباحث أسلوب المنهج الوصفي التحليلي في دراسته، وشملت على مزيج من مناهج البحث (الكمية والنوعية) حيث كان مجتمع الدراسة هو قطاع الاتصالات في نيجيريا

والمكون من 24 شركة اتصالات و 65 مليون وكيل مفوض لشركات الاتصالات، وقد تم اختيار ولاية لاغوس كعينة قصديه للدراسة، واستخدم أسلوب كرة الثلج في الحصول على البيانات، وكان عدد الشركات فيها 9 شركات و 384 وكيل مفوض للشركات، واستخدم المقابلة كأداة لجمع البيانات من 9 شركات من خلال تحليل المحتوى والتحليلات الموضوعية، وتم استخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات وإرسالها على الموقع الالكتروني، وتم الحصول على استجابة من قبل 369 شركة من أصل العينة المكونة من 384 شركة. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج، تتمثل في أن التصور عن المسؤولية الاجتماعية من وجهة نظر أصحاب المصالح هو للعمل الخيري والتطوعي، بينما من وجهة نظر الشركات والعاملين فيها بأن المسؤولية الاجتماعية هي: خطط منهجية ومستدامة، ومن ضمن أعمال الشركة، بهدف خلق الثروة وتحقيق الرفاهية للمجتمع، والتوصل إلى وجود علاقة ما بين المسؤولية الاجتماعية للشركات وريادة الأعمال في شركات الاتصالات النيجيرية، وأن هناك تبايناً في مفهوم المسؤولية الاجتماعية في نيجيريا، وهذا الاختلاف يعود لاختلاف الفئة المستهدفة، وتصور أصحاب المصالح، وبالأغلبية، اعتبرت المسؤولية الاجتماعية هي عمل خيري وتطوعي وأخلاقي، أما من وجهة نظر المسوقين في الشركات فإن المسؤولية الاجتماعية هي وسيلة للحصول على ميزة تنافسية، وبناء ثقة، وزيادة ولاء العاملين في الشركات، وبناء سمعة جيدة للشركة.

The Impact of (2014, Ioamon & Serafeim) دراسة (3)

"Corporate Social Responsibility on Investments"

هدف الدراسة للتعرف لاستكشاف تأثير المسؤولية الاجتماعية للشركات، وتصنيفها من جانب المبيعات، وتقييم الأداء المالي للشركة في المستقبل من قبل المحللين الماليين على

مدى 15 سنة من أداء الشركات، والتغير الذي طرأ على مفهوم المسؤولية الاجتماعية وتقبله، وذلك بعد تغير التفكير القائم على نظرية تكلفة الوكالة- باعتبار أن إدارة الشركة المساهمة العامة هي موكلة من قبل المساهمين لإدارة أموالهم ومصالحهم- والظهور التدريجي للتركيز على أصحاب المصالح، وأن الإدارة تضع نصب أعينها الحفاظ على مكانة الشركة، وزيادة مركزها المالي على المدى البعيد، والحصول على مزايا أخرى، وتتمكن أهمية الدراسة باعتبارها الدراسة الأولى التي تجمع بين المسؤولية الاجتماعية واستعراض الأدب المالي، وأثرها في أرباح الشركة التي تجنيها في أسواق رأس المال.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج، أهمها أن تحليل أداء الشركة من قبل المحللين والمستثمرين يعتمد على استراتيجيات الشركة، ومدى استيعابها للتغير التكنولوجي الحالي، وأن ردود أفعالهم وقراراتهم تشكل ضغوطات على الشركة بشكل كبير عليها، وعلى اعتمادها للاستراتيجيات المستقبلية، وأثر الجانب غير المالي على توصيات الاستثمار في الشركات المهتمة بتطبيق المسؤولية الاجتماعية في الأسواق المالية، وتم التوصل لوجود علاقة بين تطبيق الشركات للمسؤولية الاجتماعية، وتحسين المركز المالي لها، وزيادة إقبال المستثمرين على الاستثمار بها، وأن الفكرة السائدة من قبل نظرية الوكالة- قد تغيرت، وأصبح التركيز على الاهتمام بأصحاب المصالح.

"The influence of greening (2011, Chiou & others) دراسة (4)
عنوان the suppliers & green innovation of environmental performance
& competitive advantage in Taiwan".

هدفت الدراسة لبحث العلاقة بين سلسلة التوريد الخضراء وأثرها على الأداء البيئي، وتحقيق ميزة تنافسية للشركة في تايوان، والتوصيل لإنجذابية عن المسؤولين الآخرين، السؤال الأول: إلى

أي مدى بإمكان الشركات أن تعمل على تخضير سلسلة التوريد لديها وتطبيق الابتكار الأخضر؟ الثاني: هل هناك علاقة مباشرة أو غير مباشرة بين تخضير المورد، والابتكار الأخضر - الأداء البيئي - وبين الميزة التنافسية؟

اتبع الباحثون المنهج الكمي، حيث قاموا بتصميم استبانة كأدلة للدراسة، والحصول على البيانات، وتم توزيعها على عينة الدراسة المكونة من 124 شركة، تم اختيارها من ثمانية قطاعات مختلفة في تايوان، حيث تكون مجتمع الدراسة من 1569 شركة، ومن جميع القطاعات وكانت العينة ممثلة.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، تمثلت بأن تخضير المورد يتم من خلال الابتكار الأخضر، والذي له فوائد كثيرة على الأداء البيئي، والميزة التنافسية للشركة، وإمكانية المحافظة والاستمرار بها، وأن الشركات التايوانية بدأت بتخضير سلسلة التوريد لديها، وتخضير منتجاتها، وإيجاد منتجات صديقة للبيئة، والتعاون مع جهات فاعلة في المجتمع لدعم البيئة.

5) دراسة (The Influence of a Family on Duh & Belak, 2009) بعنوان

Ethical Behaviour of a Family Enterprise

هدفت الدراسة لمعرفة تأثير العائلة المالكة للشركة على السلوك الأخلاقي للشركة العائلية، وقد عرّف الباحثان الشركة العائلية على أنها شكل خاص من أشكال الشركات، وأن مشاركة العائلة في إدارتها يعطيها هذه الخصوصية، والمقارنة لمعرفة الاختلاف بين القيم الأخلاقية والمناخ الأخلاقي والتنظيمي بين الشركات العائلية وباقى الشركات (غير العائلية).

اتبع الباحثان المنهج الكمي، واستخدما منهج دراسة الحالة، وزعوا الاستبانة، وأجرريا مقابلة مع 28 مديراً للشركات المختارة عينة الدراسة، عبارة عن 11 شركة عائلية و17 شركة

عادية (غير عائلية) وتم إجراء المقابلة مع 6 شركات صغيرة جداً، و7 شركات صغيرة، و7 شركات متوسطة الحجم، و8 شركات كبيرة.

وتوصلت الدراسة إلى أن العائلة المالكة للشركة لها تأثير كبير على القيم الأخلاقية في الشركة ويظهر ذلك واضحاً في المناخ التنظيمي والقيمي والأخلاقي، وأن الشركات العائلية تختلف باختلاف درجة مشاركة الأسرة في الملكية وإدارة الشركة، وأن المستوى التعليمي والثقافي للعائلة يؤثر على مستوى الشركة وثقافتها وأخلاقياتها، ويظهر ذلك واضحاً في رسالة ورؤى وأهداف الشركة، وبعض نتائج هذه الدراسة كانت تعتمد على تقييمات ذاتية، لأنها كانت الخيار الوحيد للتوصل لبعض التساؤلات التي لا يمكن للسائلين الخارجيين اختبارها والبحث عنها، وأن الاختلاف الكبير في الآراء يعود لاختلاف بين الأشخاص الذين تمت مقابلتهم في الشركات.

6) دراسة (Influence of Corporate Social Responsibilities on Competitive abilities of Corporation Jusciuse & Snieska, 2008) بعنوان

Social Responsibilities on Competitive abilities of Corporation

هدفت الدراسة لتعريف جوانب المسؤولية الاجتماعية للشركات، والتي تعد الأداة الرئيسة لتشكيل الميزة التنافسية، وتأسيس نموذج للميزة التنافسية للأعمال ضمن مسؤوليتهم الاجتماعية.

لقد أجمع الباحثان أن المشاركة في أعمال ضمن المسؤولية الاجتماعية يعود بالنفع على الشركة، ولا يقتصر فقط على منفعة المجتمع، ويشمل ذلك في تفضيل المجتمع لهذه الشركة، وتقليل مخاطر العمليات، ورسم صورة في أذهان المستهلكين، وتحسين سمعة الشركة، ويشجع على الابتكار والعمل الإبداعي، وتم التوصل إلى أسهل الطرق لجذب المصادر الخارجية،

وزيادة المبيعات، والزيادة في الحصة السوقية، وتعزيز الثقافة التنظيمية، والمسؤولية الاجتماعية تعمل بدورها على تقليل النفقات، وزيادة الإنتاج، والدخل، وفاء العمل .

ومن خلال الدراسة تم التوصل إلى دور المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات في تكوين الميزة التنافسية على أرض الواقع، ومن أجل تحقيقها يجب الأخذ بعين الاعتبار العوامل التي تؤثر على المسؤولية الاجتماعية، والتغيرات التي تحدث في البنية التحتية للشركة، ومراجعة أهداف الشركة باستمرار وكيفية تحقيقها، والعمل على تطوير الثقافة التنظيمية لدى الشركة بما يدعم مفهوم المسؤولية الاجتماعية لدى العاملين على المدى البعيد، وتم التوصل بان العامل الأساسي في التوصل للميزة التنافسية من خلال المسؤولية الاجتماعية هو الاستجابة، وتحقيق توقعات أصحاب المصالح، وعلى الشركة أن تتساءل ما المنفعة التي تعود عليها من المسؤولية الاجتماعية لشركة؟ وهل هذا النشاط يتماشى مع أهدافها؟ وهل يزيد من قدرتها التنافسية؟ وهل بالإمكان تحقيقه؟

2.2.5 خلاصة الدراسات السابقة:

بعد مراجعة الدراسات السابقة يمكننا تلخيص الملاحظات الآتية عليها:

- 1 . يتضح من الدراسات السابقة التي تم عرضها أن هناك اهتماماً متزايداً وتوجهات إيجابية لتطبيق المسؤولية الاجتماعية في شركات الأعمال الربحية.
2. الدراسات السابقة أظهرت أن تطبيق المسؤولية الاجتماعية له تأثير إيجابي على سمعة ومكانة الشركة في المجتمع.
3. بعض الدراسات السابقة تطرقت إلى ربط التسويق الأخضر بالأداء الاقتصادي للمنظمات .

4. الدراسات السابقة استخدمت عدة أدوات لجمع البيانات منها: المقابلات الشخصية، والاستبانة، واعتمدت الباحثة على المقابلة والاستبانة كأدوات لجمع البيانات الأولية.

5. اشتراك الدراسة الحالية مع أغلب الدراسات السابقة في استخدامها المنهج الوصفي.

6. لقد تشابهت هذه الدراسة مع الدراسات السابقة في طرحها للمسؤولية الاجتماعية على وجه الخصوص.

2.2.6 أهم ما يميز الدراسة الحالية:

تميزت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في أن غالبية الدراسات السابقة طبقت على مجتمعات خارج فلسطين، واكتسبت الدراسة الحالية أهميتها من كونها تهدف إلى اقتراح نموذج لتطبيق وتقدير المسؤولية الاجتماعية في الشركات العائلية في فلسطين، وإلقاء الضوء على أهمية المسؤولية الاجتماعية للشركات العائلية، والإشكاليات التي تحد من تطبيق المسؤولية الاجتماعية، وتقديم مقتراحات لتطبيقها، تقديم نموذج مقترن للتطبيق.

في حدود علم الباحثة، لوحظ نقص عدد البحوث والدراسات التي تهدف إلى معرفة مدى تطبيق الشركات العائلية للمسؤولية الاجتماعية في كثير من الدول العربية، لذا تعتبر هذه الدراسة بعنوان "المسؤولية الاجتماعية للشركات العائلية الإشكاليات والمقترنات" خطوة أمامية نحو التعرف على تطبيق المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات العائلية، بحيث تناولت الدراسة التعرف على المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات العائلية في مدينة الخليل، ومدى تطبيقها، والتعرف على المشاكل التي تواجه الشركة في التطبيق، وتقديم مقتراحات، وتوضيح الفرق بين المسؤولية الاجتماعية و العمل الخيري.

تعتبر هذه الدراسة مكملة لما جاءت به الدراسات السابقة، حيث سعت الباحثة للاستفادة من خلاصة الدراسات السابقة والعمل على تطويرها بما يتناسب مع تطبيق مفهوم المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات العائلية في مدينة الخليل، وطرحها لموضوع الدراسة بصورة جديدة لم تطرق لها الدراسات السابقة، فلم تكن هناك دراسة سابقة حول المسؤولية الاجتماعية للشركات العائلية، واختلفت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بكونها تناولت جانب تطبيق المسؤولية الاجتماعية في الشركات العائلية بخلاف الدراسات السابقة التي تناولت تطبيقها في شركات مساهمة أو من منظور بيئي أو اجتماعي.

الفصل الثالث

منهجية الدراسة

3.1 مقدمة

3.2 منهج الدراسة

3.3 جمع البيانات والمعلومات

3.4 مجتمع الدراسة

3.5 أدوات الدراسة

3.6 إجراءات تطبيق أدوات الدراسة

3.7 المعالجة الإحصائية

3.8 متغيرات الدراسة

3.9 محددات الدراسة

3.1 مقدمة

يتناول هذا الفصل وصفاً كاملاً لطريقة وإجراءات الدراسة التي قامت بها الباحثة لتنفيذ هذه الدراسة وشمل وصف منهج الدراسة المتبعة، وطرق جمع البيانات والمعلومات، وتحديد مجتمع الدراسة، بالإضافة إلى أدوات الدراسة المتمثلة في استبانة، ومقابلة شخصية، والتحليل الإحصائي والأساليب الإحصائية التي استخدمت في تحليل نتائج الدراسة، و متغيرات الدراسة، كذلك محددات الدراسة.

3.2 منهج الدراسة

اتبعت الباحثة المنهج الوصفي، لملاءمتها للدراسة الحالية، فهذا المنهج يهدف لدراسة الظاهرة في الوقت الحاضر كما هي موجودة على أرض الواقع وبهتم بوصفها وصفاً دقيقاً، ويعبر عنها تعبيراً كيفياً وكميأً، ويعمل على جمع الحقائق والمعلومات حول الدراسة، ومن ثم تحليلها للوصول إلى النتائج والتوصيات، وهو المنهج المناسب لمثل هذه الدراسات.

ولتحقيق أهداف الدراسة قامت الباحثة ببناء أسئلة المقابلة، وتكونت من ثلاثة أسئلة، وصممت الباحثة استبانة تحتوي على (43) فقرة مكونة من 5 مجالات، تشمل على بيانات عامة عن مجتمع الدراسة، ومجالات تطبيق المسؤولية الاجتماعية- اتجاه العاملين، واتجاه المستهلكين، واتجاه المجتمع، واتجاه البيئة- وإشكاليات تطبيق المسؤولية الاجتماعية في الشركات العائلية.

3.3 جمع البيانات والمعلومات:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم الحصول على البيانات من المصادر الأولية والمصادر الثانية.

3.3.1 المصادر الأولية:

تم الحصول على البيانات من المصادر الأولية الآتية:

1) المقابلة: وذلك من خلال إجراء مقابلة مع مدرب الشركاء العائليين في الخليل ثم تحليلها يدوياً.

2) الاستبانة: تم تصميم استبيان للدراسة وتوزيعها على رؤساء الأقسام العاملين في تلك الشركات، ومن ثم تفريغ وتحليل الاستبيان من خلال البرنامج الإحصائي SPSS.

3.3.2 المصادر الثانية:

تم الحصول على البيانات عن طريق المصادر الثانية المتمثلة في الكتب، والمراجع العربية والأجنبية، والدوريات والمقالات، والأبحاث والدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة، وكذلك المجالات العلمية والمهنية المتخصصة، وبعض المواقع ذات الصلة على شبكة الإنترنت.

3.4 مجتمع الدراسة

بناءً على أهداف الدراسة تكون مجتمع الدراسة من الشركات العائلية في مدينة الخليل، انطبقت عليها الحدود المكانية والموضوعية للدراسة - مقر عمل الشركة مدينة الخليل، على أن يكون عدد العاملين فيها 50 فأكثر - وكان عددها عشرة شركات عائلية من مدينة الخليل - وتم اتباع

أسلوب المسح الشامل لمدراة ورؤساء أقسام الشركات التي انطبقت عليها محددات الدراسة، وتم توزيع خمس وثمانين استبانة على الشركات وذلك بمعدل استبانة واحدة لكل رئيس قسم في كل شركة، واستُرِد منها ثلات وثمانون استبانة، وتم إجراء مقابلات شخصية مع سبعة مدراة للشركات.

وقد تم التعرف على هذه الشركات من خلال غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل ووزارة الاقتصاد الفلسطيني، وقد بلغ عددها عشرة شركات، كما هي موضحة في جدول رقم(2)

جدول رقم (2) الشركات مجتمع الدراسة

الرقم	اسم الشركة	عدد الموظفين	القطاع
1	شركة أعلى البحار للتجارة الدولية	101	تجاري
2	شركة أبو خرشيق التجارية	52	صناعي
3	شركة الجندي لتصنيع الألبان والمواد الغذائية	430	صناعي
4	شركة التصراوي التجارية الصناعية	117	صناعي
5	شركة حرباوي الصناعية التجارية	350	صناعي
6	شركة رویال الصناعية التجارية	388	صناعي
7	شركة زرم للصناعات البلاستيكية	70	صناعي
8	شركة صلاح التجارية لصناعة المواد الغذائية	70	صناعي
9	شركة نيروخ لصناعة القبانات والموازنين	120	صناعي
10	شركة نيتوستي لتجارة وصناعة الأحذية	50	صناعي

المصدر: غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل، انظر الملحق رقم (9)

3.5 أدوات الدراسة

3.5.1 الأداة النوعية (المقابلة)

بعد مراجعة الدراسات السابقة، وجمع البيانات من المصادر الثانوية المختلفة ذات الصلة بموضوع المسؤولية الاجتماعية في الشركات، ولتحقيق أهداف الدراسة وفهمها بعمق قامت الباحثة بتحديد عدد من الأسئلة لإجراء مقابلات مع مدراء الشركات، بهدف التعرف على واقع تطبيق المسؤولية الاجتماعية في الشركات العائلية في مدينة الخليل، ويبين الملحق رقم (1) نموذج أسئلة المقابلات الذي صمم في هذه الدراسة.

3.5.2 الأداة الكمية (الاستبانة):

لتحقيق هدف الدراسة والاستفادة من الأدبيات السابقة المشابهة واستشارة ذوي الخبرة والاختصاص في هذا المجال تم بناء وتصميم استبانة لقياس المسؤولية الاجتماعية في الشركات العائلية في مدينة الخليل، وتكونت الاستبانة من 43 فقرة ودرجت الإجابة على الفقرات من معارض بشدة إلى موافق بشدة حسب الأرقام (1-5) على مقياس ليكرت، وقد اشتملت الاستبانة على خصائص مجتمع الدراسة demografic التي تتكون من ثمانى فقرات كما في الجدول رقم (3)

جدول رقم (3): خصائص مجتمع الدراسة demografic

المتغيرات	المجموع	النوع	العدد	النسب المئوية %
الجنس	ذكر		58	69.9
	أنثى		25	30.1
		المجموع		100.0

تابع/ جدول رقم (3): خصائص مجتمع الدراسة الديموغرافية

المتغيرات	البدائل	العدد	النسبة المئوية %
العمر	أقل من 30	38	45.8
	من 31-40	32	38.6
	من 41-50	11	13.3
	فأكثر 51	2	2.4
	المجموع	83	100.0
المؤهل العلمي	الثانوية العامة فما دون	20	24.1
	دبلوم	9	10.8
	بكالوريوس	50	60.2
	ماجستير	4	4.8
	المجموع	83	100.0
عدد العاملين في الشركة	100-50	34	41.0
	150-101	15	18.1
	فأكثر 301	34	41.0
	المجموع	83	100.0
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	20	24.1
	من 5-10 سنوات	30	36.1
	أكثر من 10 سنوات	33	39.8
	المجموع	83	100.0

تابع/ جدول رقم (3): خصائص مجتمع الدراسة الديموغرافية

المتغيرات	البيانات	العدد	النسب المئوية %
عمر الشركة	أقل من 20	5	6.0
	30-21	13	15.7
	40-31	37	44.6
	فأكثر 41	28	33.7
	المجموع	83	100.0
مجال عمل الشركة	صناعي	78	94.0
	تجاري	5	6.0
	المجموع	83	100.0

واشتملت الاستبانة على بيانات خمسة محاور كانت على النحو الآتي :

المحور الأول: مجال تطبيق المسؤولية الاجتماعية اتجاه العاملين.

المحور الثاني: مجال تطبيق المسؤولية الاجتماعية اتجاه المستهلكين

المحور الثالث: مجال تطبيق المسؤولية الاجتماعية اتجاه المجتمع

المحور الرابع: مجال تطبيق المسؤولية الاجتماعية اتجاه البيئة

المحور الخامس: إشكاليات تطبيق المسؤولية الاجتماعية في الشركات العائلية

3.5.1 ثبات أداة الدراسة(الاستبانة)

لقياس ثبات أداة الدراسة تم استخدام ثبات الاتساق الداخلي لمحاور أداة الدراسة(الاستبانة) بالإضافة إلى الدرجة الكلية للمحاور والفرقـات باستخدام معامل الثبات ألفا كرونباخ، وكانت

النتائج على النحو الآتي:

جدول رقم(4)

معاملات الثبات

المحور		عدد الفـرات	معامل الثبات ألفا كرونباخ
المسؤولية الاجتماعية اتجاه العاملين		10	0.87
المسؤولية الاجتماعية اتجاه المستهلكين		8	0.75
المسؤولية الاجتماعية اتجاه المجتمع		10	0.90
المسؤولية الاجتماعية اتجاه البيئة		9	0.88
إشكاليات تطبيق المسؤولية الاجتماعية في الشركات العائلية		6	0.83
الدرجة الكلية		43	0.94

كما يتضح من الجدول السابق تراوح قيم معاملات الثبات (0.75_0.90) عند محاور الدراسة، كما بلغت قيمة معامل الثبات الكلية 0.94 مما يدل على أن أداة الدراسة الحالية قادرة على إنتاج 94% من النتائج الحالية فيما لو تم إعادة القياس والبحث واستخدامها مرة أخرى بنفس الظروف، وهذه القيم اعتبرت مناسبة لأغراض الدراسة والأهداف التي وضعـت هذه المجالـات وفرقـاتها من أجلها.

3.5.2 صدق أدوات الدراسة

للتحقق من صدق أداة الدراسة النوعية (المقابلة) قامت الباحثة بعرض نموذج المقابلات على عدد من المحكمين المختصين، واستخدمت الباحثة أسلوب المشاركة الاسترجاعية للمبحوثين ويتمثل هذا الأسلوب في رجوع الباحثة إلى أفراد عينة الدراسة وذلك للتأكد من موافقتهم على ما تم التوصل إليه من تفسيرات، واستبيان مواطن عدم الدقة في هذه التفسيرات ولتكون الدراسة أكثر جدارة بالثقة (حجر، 2003).

تم التتحقق من صدق أداة الدراسة الكمية (الاستبانة) بعرضها على مجموعة من المحكمين من ذوي الاختصاص، والذين أبدوا بعض الملاحظات والأراء حول مدى صلاحية المقياس في دراسة المسؤولية الاجتماعية للشركات العائلية، وقد أشاروا إلى صلاحية فقراتها وملاءمتها لهذا الغرض.

كما تم حساب معاملات الاستخراج باستخدام أسلوب التحليل العائلي (Factor Analysis) المبني على طريقة المكونات الأساسية (Principal Components) لكل فقرة من فقرات محاور أداة الدراسة حسب كل محور، والجدول التالي يوضح قيم معاملات الاستخراج لكل فقرة في كل محور حيث اتضح ارتفاع معظم هذه القيم عن 0.5 مما يدل على تمنع أداة الدراسة بصدق جيد، وأن الأداة المستخدمة قادرة بدرجة جيدة على تحقيق الأهداف التي وضعت من أجلها الدراسة، والجدول رقم (5) يوضح نتائج التحليل العائلي.

جدول رقم(5)

مصفوفة قيم معاملات الاستخراج

معاملات الاستخراج	رقم الفقرة	المجال
0.50	1	المسؤولية الاجتماعية اتجاه العاملين
0.52	2	
0.83	3	
0.75	4	
0.50	5	
0.34	6	
0.55	7	
0.56	8	
0.78	9	
0.59	10	
0.57	11	المسؤولية الاجتماعية اتجاه المستهلكين
0.50	12	
0.58	13	
0.59	14	
0.66	15	
0.57	16	
0.63	17	
0.48	18	

0.48	19	المسؤولية الاجتماعية اتجاه المجتمع
0.82	20	
0.74	21	
0.70	22	
0.76	23	
0.67	24	
0.62	25	
0.60	26	
0.65	27	
0.44	28	
0.80	29	المسؤولية الاجتماعية اتجاه البيئة
0.75	30	
0.77	31	
0.50	32	
0.79	33	
0.53	34	
0.73	35	
0.51	36	
0.75	37	إشكاليات تطبيق المسؤولية الاجتماعية في الشركات العائلية
0.31	38	
0.73	39	
0.78	40	

0.62	41	
0.50	42	
0.43	43	

3.6 إجراءات تطبيق أدوات الدراسة

قامت الباحثة بمراجعة الأدبيات والدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة الحالية، ثم قامت بزيارات استطلاعية أولية للشركات العائلية، ثم حددت الجهات ذات الصلة والتي تساعدها في الحصول على المعلومات، ثم تم الحصول على كتب رسمية من الجامعة موجهة للجهات المعنية لتسهيل مهمة الحصول على المعلومات، ثم قامت ببناء أسئلة المقابلة -أداة الدراسة النوعية- لإجراء مقابلات مع مدرباء الشركات العائلية في الخليل وتحليلها بشكل يدوي، ثم تصميم الاستبانة -أداة الدراسة الكمية- ، وبعد التأكد من صدق أداة الدراسة قامت الباحثة بطبع وتوزيع (85) استبانة على رؤساء الأقسام في الشركات العائلية في مدينة الخليل، ثم قام المبحوثون بتبئنة الاستبانة بما هو مطلوب منهم، وبعد ذلك قامت الباحثة بجمع الاستبيانات البالغ عددها ثلاثة وثمانون استبانة، ثم قامت الباحثة بإدخال الاستبيانات إلى جهاز الحاسوب لتحليل النتائج باستخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS ثم مناقشة النتائج والاستنتاجات، ثم تقديم المقترنات والتوصيات لتطبيق المسؤولية الاجتماعية في الشركات العائلية، وتقديم نموذج مقترن لتطبيقها في تلك الشركات.

3.7 المعالجة الإحصائية

بعد جمع بيانات الدراسة، قامت الباحثة بمراجعة نتائجها تمهيداً لإدخالها إلى الحاسوب وقد تم إدخالها للحاسوب بإعطائها أرقام معينة أي بتحويل الإجابات اللفظية إلى رقمية حيث أعطيت الإجابة موافق بشدة 5 درجات، والإجابة موافق 4 درجات، والإجابة محايد 3 درجات، والإجابة معارض درجتين، أما الإجابة معارض بشدة فقد أعطيت درجة واحدة على مقياس ليكرت الخماسي، حيث كلما زادت الدرجة زادت درجة استجابات المبحوثين نحو المسؤولية الاجتماعية للشركات العائلية.

وقد تمت المعالجة الإحصائية الازمة للبيانات و الإجابة على أسئلة الدراسة عن طريق استخراج الأعداد والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وتم استخدام معادلة الثبات ألفا كرونباخ لفحص ثبات أداة الدراسة، وأسلوب التحليل العائلي لفحص صدق أداة الدراسة، وذلك باستخدام برنامج الحزم الإحصائية SPSS.

3.7.1 مفتاح التصحيح

بعد إعطاء اتجاهات أفراد العينة أرقاماً تمثل أوزاننا لاتجاهاتهم من (1 _ 5)، تم حساب فرق أدنى قيمة وهي 1 من أعلى قيمة وهي 5 = 4 وهو ما يسمى المدى، ثم تم قسمة قيمة المدى على عدد المجالات المطلوبة في الحكم على النتائج وهو 5 ليصبح الناتج = $5/4 = 0.8$ ، وبالتالي نستمر في زيادة هذه القيمة ابتداءً من أدنى قيمة وذلك لإعطاء الفترات الخاصة بتحديد الحالة أو الاتجاه بالاعتماد على الوسط الحسابي ، والجدول رقم (6) يوضح ذلك :

جدول رقم (6) مفتاح التصحيح الخماسي

الحالات	الوسط الحسابي
منخفضة جدا	أقل من 1.8
منخفضة	من 1.8 _ أقل من 2.6
متوسطة	من 2.6 _ أقل من 3.4
مرتفعة	من 3.4 _ أقل من 4.2
مرتفعة جدا	من 4.2 فأكثر

3.8 متغيرات الدراسة

تكونت متغيرات الدراسة من :

1. المتغيرات الديموغرافية: (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، عدد العاملين في الشركة، سنوات الخبرة، عمر الشركة، مجال عمل الشركة).

2. متغيرات الدراسة: (المسؤولية الاجتماعية اتجاه العاملين، المسؤولية الاجتماعية اتجاه المستهلكين، المسؤولية الاجتماعية المجتمع، المسؤولية الاجتماعية اتجاه البيئة، إشكاليات تطبيق المسؤولية الاجتماعية في الشركات العائلية).

3.8 محددات الدراسة

هناك مجموعة من التحديات والصعوبات التي واجهتها الباحثة لإتمام هذه الدراسة، ويمكن تلخيصها في الآتي:

1. صعوبة الوصول لبعض مدراء الشركات أو رؤساء الأقسام بسهولة لأنشغالهم أغلب الأوقات.

2. تخوف بعض المبحوثين عن الإجابة على فقرات الاستبانة.
3. رفض مدراء ثلاثة شركات من إجراء مقابلة الشخصية، حيث أشاروا إلى أن تعبئة الاستبانة من رؤساء الأقسام تغنى عن المقابلة.
4. قلة الدراسات التي تطرقـت لموضوع المسؤولية الاجتماعية في الشركات العائلية على وجه الخصوص.
5. الخلط ما بين فهم المسؤولية الاجتماعية والعمل الخيري في بعض الشركات مما اضطر الباحثة لتوضيح المفهوم للمبحوثين.

الفصل الرابع

تحليل وعرض النتائج

4.1 مقدمة

4.2 عرض نتائج المقابلات

4.3 عرض نتائج أسئلة الدراسة

4.3.1 عرض نتائج السؤال الرئيس

4.3.2 عرض نتائج السؤال الفرعي الأول

4.3.3 عرض نتائج السؤال الفرعي الثاني

4.3.4 عرض نتائج السؤال الفرعي الثالث

4.3.5 عرض نتائج السؤال الفرعي الرابع

4.3.6 عرض نتائج السؤال الفرعي الخامس

4.3.7 عرض نتائج السؤال الفرعي السادس

4.1 مقدمة

سيتناول هذا الفصل تحليل وعرض نتائج الدراسة، بدءاً من تحليل نتائج المقابلات ومن ثم عرض نتائج الاستبانة.

4.2 عرض نتائج المقابلات

قامت الباحثة بإجراء مقابلة مع سبعة مدراء شركات عائلية -الذين وافقوا على إجراء المقابلة- وطرح عليهم الأسئلة الآتية:

4.2.1 السؤال الأول: هل يوجد قسم في الشركة مختص بالمسؤولية الاجتماعية؟ إذا كان هناك قسم، ما هي مهامه؟

من خلال إجابة سبعة مدراء على السؤال السابق فقد تبين :

(1) أن ست شركات لا يوجد لديها قسم مختص بالمسؤولية الاجتماعية، ولوحظ وجود خلط بين مفهوم العمل الخيري ومفهوم المسؤولية الاجتماعية.

(2) كانت إجابة مدير واحد تشير بوجود قسم مختص بالمسؤولية الاجتماعية لدى الشركة، وأشار بأن مهام هذا القسم كالتالي:

• الاطلاع المستمر وتحديث المعلومات عن التغييرات كافة في البيئة الداخلية

والخارجية للشركة.

• القيام بأنشطة تهدف إلى ترسیخ مكانة الشركة ومشاريعها في أذهان المستهلكين

والجمهور بشكل عام وذلك بالتنسيق مع رؤساء الأقسام الأخرى.

• إعداد تقارير عن المشاريع المستهدفة ودراسة تكاليفها.

- إنشاء علاقات تعاونية مع الجهات الحكومية والخاصة والتسيق معها من أجل دعم المشاريع المجتمعية.
- التواصل المستمر مع العاملين في الشركة، والاهتمام باحتياجاتهم ومتطلباتهم.
- التواصل مع مؤسسات المجتمع المحلي والتعاون معها وتقديم مبادرات شبابية، ومسابقات بالتعاون مع وزارات متعددة، ورعاية احتفالات ومهرجانات ومعارض مختلفة، والمساهمة في إنشاء غرف صحية لمرضى الكلى، ومراكم تعليمية.
- إعداد تقارير دورية عن إنجازات قسم المسؤولية الاجتماعية.
- تنفيذ أية أعمال أخرى يطلبها المدير أو مالكو الشركة.

4.2.2 السؤال الثاني: برأيك ما الإشكاليات والمعيقات التي تواجه الشركة في تطبيق المسؤولية الاجتماعية؟ وما أسبابها؟

أجمع المدراء المبحوثون بأن الشركة تواجه عدداً من المعيقات الداخلية والخارجية التي تعرقل تطبيق المسؤولية الاجتماعية لديها، وكانت على النحو الآتي:

- 1) على الصعيد الخارجي للشركة:
 - إن وجود الاحتلال، والحواجز العسكرية، والسيطرة على البلدة القديمة من أكبر المشاكل التي تواجهها الشركات العائلية في مدينة الخليل وتحول دون تطبيق الشركات لمسؤولية الاجتماعية، حيث تمنع هذه الشركات من دعم المناطق المهمشة، ويعتبر وجود المستوطنات ملوثاً كبيراً للبيئة، حيث تقوم بإلقاء النفايات و المياه الصرف في الأرضي الفلسطينية، مما يؤثر سلبياً على البيئة، ويعمل على انتشار الأمراض، وإتلاف المحاصيل الزراعية.

- مشاكل متعلقة بالاستيراد، فالاحتلال يفرض على الشركات شروط وقوانين صعبة يمنع بموجبها استيراد المواد الخام والماكينات ويعيق وصولها وخصوصا في المجالات المنافسة للمنتج الإسرائيلي.
- أجمع المدراء أيضاً بأن غياب القوانين التشجيعية أو الامتيازات والتسهيلات الضريبية للشركات المطبقة للمسؤولية الاجتماعية يمنع تحفيز الشركة العائلية لاعطاء الاهتمام الكافي لتطبيق المسؤولية الاجتماعية.
- انخفاض الوعي المجتمعي بأهمية دعم المنتج المحلي ومقاطعة المنتجات الإسرائيلية والمنتجات المستوردة رديئة الجودة.

(2) على الصعيد الداخلي للشركة:

- ارتفاع تكلفة البحث عن مصادر الطاقة البديلة، مما يزيد من تكلفة المنتج على الشركة وبالتالي لن يتمكن المستهلك من شراء المنتج -صديق البيئة- مما قد يلحق الخسارة بالشركة.
- قلة الموارد المالية، فالشركات العائلية والمشروعات الصغيرة مهما توسيعها تبقى محدودة في مواردها المالية، ومشاريع تنمية المجتمع هي مشاريع ضخمة بحاجة لموارد مالية أكبر من قدرة الشركات العائلية، وأي خسارة تلحق بالشركة ستطال الممتلكات الشخصية لأصحاب الشركة.
- خصوصية الشركات العائلية، فالشركات العائلية تتأثر بقرارات ومستوى التفكير والتعليم لأصحاب الشركة، ومحور توجهاتهم واهتماماتهم، وينعكس ذلك على عملية توظيف العاملين و اختيارهم، وعلى قبول ودعم المشاركة في الأنشطة المجتمعية.

4.2.3 السؤال الثالث: ماذا تقترح لحل تلك الإشكاليات والتغلب عليها؟

لقد أجمع جميع المدراء بضرورة أن يكون هناك دور تشجيعي أكبر من قبل الحكومة، وان تسن القوانين التشجيعية، وتقديم التسهيلات والإعفاءات الضريبية لتحفيز الشركات لتطبيق المسؤولية الاجتماعية.

بالإضافة إلى ذلك، فقد أجمعوا على ضرورة وجود دور للوزارات والمؤسسات ذات العلاقة (مثل، وزارة الاقتصاد، وزارة الإعلام، وزارة البيئة، سلطة الطاقة، والبلدية) بنشر ثقافة التنمية المستدامة، وعقد ندوات ودورات توعوية بخصوص المسؤولية الاجتماعية ومتطلبات تطبيقها، وبيث روح المنافسة بين الشركات المحلية ليعود ذلك بالنفع على المجتمع ككل

أكذ معظم المدراء على ضرورة رفع كفاءة العاملين لدى الشركات من خلال التدريب وتطوير مهاراتهم ومشاركتهم بالمؤتمرات، وتعزيز ثقافة تنظيمية تعنى بالمسؤولية الاجتماعية للشركة والمجتمع، والسعى المستمر لتطوير أساليب العمل، وزيادة استخدام الأنظمة الالكترونية المعمول بها، والعمل على دخول أسواق جديدة خارجية.

4.3 عرض نتائج أسئلة الدراسة:

4.3.1 السؤال الرئيس: ما مدى التطبيق والالتزام بالمسؤولية الاجتماعية في الشركات العائلية؟

لإجابة عن هذا السؤال، تم تحليل فقرات الاستبانة عن طريق استخراج الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية والنسبة المئوية لـ إجابات المبحوثين على فقرات هذا السؤال، على النحو

الآتي:

جدول رقم (7) الوسط الحسابي والانحراف المعياري / السؤال الرئيس

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	معارض بشدة	معارض	محابيد	موافق	موافق بشدة	مدى التطبيق والالتزام بالمسؤولية الاجتماعية في الشركات العائلية	الرقم
0.43	4.01	1.0%	7.3%	14.8%	44.7%	32.2%	الدرجة الكلية	.1

يتضح من الجدول السابق بأن تطبيق والتزام الشركات العائلية في مدينة الخليل بالمسؤولية الاجتماعية كان مرتفعاً، حيث بلغ المتوسط الحسابي للدرجة الكلية للمقياس (4.01) و انحراف معياري (0.43).

4.4 عرض نتائج الأسئلة الفرعية:

4.4.1 السؤال الأول: ما مدى الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية اتجاه العاملين بالشركة ؟

لإجابة عن هذا السؤال، تم تحليل فقرات الاستبانة عن طريق استخراج الأوساط الحسابية

والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لإنجذبات المبحوثين على فقرات هذا السؤال، على

النحو الآتي:

جدول رقم (8) الوسط الحسابي والانحراف المعياري / السؤال الأول

الرقم	مدى الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية اتجاه العاملين بالشركة	مدى الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية اتجاه العاملين بالشركة	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض بشدة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
.1	توفر الشركة للعاملين ظروف عمل ملائمة (تهوية ، إضاءة).	توفر الشركة للعاملين ظروف عمل ملائمة (تهوية ، إضاءة).	60.2%	36.1%	1.2%	1.2%	4.53	0.70
.2	لا تتبع الشركة الفصل التعسفي مع العاملين لحفظ عليهم، وزيادة الأمان الوظيفي.	لا تتبع الشركة الفصل التعسفي مع العاملين لحفظ عليهم، وزيادة الأمان الوظيفي.	37.3%	32.5%	24.1%	4.8%	4.00	0.96
.3	برأيك، تؤمن الشركة بسياسة المساواة في فرص التوظيف.	برأيك، تؤمن الشركة بسياسة المساواة في فرص التوظيف.	26.5%	50.6%	16.9%	6.0%	3.98	0.83
.4	تحرص الشركة على زيادة أجور العاملين.	تحرص الشركة على زيادة أجور العاملين.	28.9%	47.0%	15.7%	8.4%	3.96	0.89
.5	تراعي الشركة التفاوت في قرارات ومواهم العاملين عن طريق منح الحوافز المادية والمعنوية.	تراعي الشركة التفاوت في قرارات ومواهم العاملين عن طريق منح الحوافز المادية والمعنوية.	20.5%	56.6%	19.3%	2.4%	3.93	0.78
.6	تقوم الشركة بتوفير نظام	تقوم الشركة بتوفير نظام	34.9%	37.3%	12.0%	13.3%	3.89	1.10

								للتأمين والمعاشات للعاملين.
1.02	3.75	2.4%	13.3%	13.3%	49.4%	21.7%	تقوم الشركة بتنظيم دورات تدريبية للعاملين لرفع قدراتهم وكفاءتهم بشكل دوري.	.7
1.09	3.70	0.0%	19.3%	20.5%	31.3%	28.9%	تحفز الشركة العاملين على حضور المؤتمرات، وورش العمل العلمية والمهنية.	.8
1.17	3.57	2.4%	21.7%	19.3%	30.1%	26.5%	تقوم الشركة بتوفير مواصلات للعاملين.	.9
1.23	3.24	7.2%	27.7%	14.5%	34.9%	15.7%	تساهم الشركة في برامج اجتماعية للعاملين خارج نطاق العمل مثل مراكز الترفيه والأندية.	.10
0.67	3.85	1.8%	11.8%	15.7%	40.6%	30.1%	الدرجة الكلية	

يوضح الجدول السابق المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات الاستبانة التي تقيس مدى التزام الشركات العائلية في مدينة الخليل بتطبيق المسئولية الاجتماعية اتجاه العاملين بالشركات مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب الأهمية، وتشير الدرجة الكلية الواردة في الجدول أن اتجاهات المبحوثين كانت مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه الدرجة على الدرجة الكلية للمقياس (3.85) مع انحراف معياري مقداره (0.67) وهذا يدل على توسط التشتت في آراء واتجاهات المبحوثين مما يشير إلى توسط تقارب الآراء والاتجاهات .

وتم ترتيب فقرات الاستبانة ترتيباً تنازلياً حسب الأهمية، وكانت في مقدمة هذه الفقرات: الفقرة (توفر الشركات للعاملين ظروف عمل ملائمة (تهوية ، إضاءة) بمتوسط حسابي مقداره

(4.53) وانحراف معياري مقداره (0.7)، ثم الفقرة (لا تتبع الشركات الفصل التعسفي مع العاملين للحفاظ عليهم، وزيادة الأمن الوظيفي) بمتوسط حسابي مقداره (4) وانحراف معياري مقداره (0.96)، ثم الفقرة (برأيك، تؤمن الشركات بسياسة المساواة في فرص التوظيف) بمتوسط حسابي مقداره (3.98) وانحراف معياري مقداره (0.83)، وأخرها الفقرة (تحرص الشركات على زيادة أجور العاملين) بمتوسط حسابي مقداره (3.96) وانحراف معياري مقداره (0.89).

في حين كانت أدنى الفقرات: الفقرة (تساهم الشركات في برامج اجتماعية للعاملين خارج نطاق العمل مثل مراكز الترفيه والأندية) بمتوسط حسابي مقداره (3.24) وانحراف معياري مقداره (1.23) تليها الفقرة (تقوم الشركات بتوفير مواصلات للعاملين) بمتوسط حسابي مقداره (3.57) وانحراف معياري مقداره (1.17)، ثم الفقرة (تحفز الشركات العاملين على حضور المؤتمرات، وورش العمل العلمية والمهنية) بمتوسط حسابي مقداره (3.7) وانحراف معياري مقداره(1.09) وأخرها الفقرة (تقوم الشركات بتنظيم دورات تدريبية للعاملين لرفع قدراتهم وكفاعتهم بشكل دوري) بمتوسط حسابي مقداره (3.75) وانحراف معياري مقداره (1.02).

من خلال آراء المبحوثين واتجاهاتهم العالية والموافقة، يمكن تلخيص ما سبق بالاستنتاجات الآتية: التزم الشركات العائلية في مدينة الخليل بتطبيق المسؤولية الاجتماعية اتجاه العاملين بالشركة، يتمثل بأن الشركات توفر للعاملين ظروف عمل ملائمة (نهائية ، إضاءة ..)، ولا تتبع الشركات الفصل التعسفي مع العاملين للحفاظ عليهم، وتهتم بزيادة الأمن الوظيفي، وتحرص الشركات بسياسة المساواة في فرص التوظيف، وتحرص على زيادة أجور العاملين، مع اهتمامها بمراعاة التفاوت في قدراتهم وموهبيهم عن طريق منح الحوافز المادية والمعنوية، وتقوم الشركات بتوفير نظام تأمين ومعاشات للعاملين، وتنظيم دورات تدريبية للعاملين لرفع قدراتهم وكفاعتهم

بشكل دوري، و تحفز الشركات العاملين على حضور المؤتمرات، وورش العمل العلمية والمهنية، تقوم الشركات بتوفير مواصلات للعاملين.

4.4.2 السؤال الثاني: ما مدى الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية اتجاه المستهلكين؟

للإجابة عن هذا السؤال، تم تحليل فقرات الاستبانة عن طريق استخراج الأوساط الحسابية

والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لإجابات المبحوثين على فقرات هذا السؤال، على

النحو الآتي:

جدول رقم (9) الوسط الحسابي والانحراف المعياري / السؤال الثاني

الرقم	مدى الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية اتجاه المستهلكين	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض بشدة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
.11	على حد علمك تقيم الشركة علاقات طيبة مع العملاء.	57.8%	39.8%	2.4%	0.0%	4.55	0.55
.12	تحرص الشركة على الاهتمام بجودة المنتج مراعية رغبات المستهلكين.	55.4%	42.2%	2.4%	0.0%	4.53	0.55
.13	تقوم الشركة بتوفير السلع والخدمات المتنوعة ذات الجودة العالية.	45.8%	51.8%	2.4%	0.0%	4.43	0.55
.14	تحرص الشركة على توفير معلومات ملصقة على المنتج	42.2%	50.6%	7.2%	0.0%	4.35	0.61

								مطابقة تماماً لمحنتها.	
0.63	4.35	0.0%	0.0%	8.4%	48.2%	43.4%		تهتم الشركة بشكاوى ومقترنات المستهلكين.	.15
0.71	4.13	0.0%	2.4%	12.0%	55.4%	30.1%		تقوم الشركة بالأبحاث التسويقية لتلبية احتياجات المستهلكين.	.16
0.83	4.11	0.0%	4.8%	14.5%	45.8%	34.9%		تقوم الشركة ببرامج إعلامية تعرف المستهلكين بخصائص المنتج وطرق ومجالات استخداماته.	.17
0.83	4.06	0.0%	6.0%	13.3%	49.4%	31.3%		تقبل الشركة تدريب طلاب جامعة أو معاهد أو كليات أثناء وبعد الدراسة.	.18
0.40	4.31	0.0%	1.7%	7.8%	47.9%	42.6%		الدرجة الكلية	

يوضح الجدول السابق المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات الاستبانة

التي تقيس مدى التزام الشركات العائلية في مدينة الخليل بالمسؤولية الاجتماعية اتجاه

المستهلكين، مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب الأهمية، وتشير الدرجة الكلية الواردة في الجدول السابق

أن اتجاهات المبحوثين كانت مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه الدرجة على الدرجة

الكلية للمقياس (4.31) مع انحراف معياري مقداره (0.4) مما يدل على انخفاض التشتت في

آراء واتجاهات المبحوثين ويشير إلى زيادة نقارب الآراء .

ورتبت فقرات الاستبانة ترتيباً تنازلياً حسب الأهمية، وقد كانت في مقدمة هذه الفقرات: الفقرة (على حد علمك تقيم الشركات علاقات طيبة مع العملاء) بمتوسط حسابي مقداره (4.55) وانحراف معياري مقداره (0.55)، تليها الفقرة (تحرص الشركات على الاهتمام بجودة المنتج مراعية رغبات المستهلكين) بمتوسط حسابي مقداره (4.53) وانحراف معياري مقداره (0.55)، ثم الفقرة (تقوم الشركات بتوفير السلع والخدمات المتنوعة ذات الجودة العالية) بمتوسط حسابي مقداره (4.43) وانحراف معياري مقداره (0.55)، وأخرها الفقرة (تحرص الشركات على توفير معلومات ملصقة على المنتج مطابقة تماماً لمحوياته) بمتوسط حسابي مقداره (4.35) وانحراف معياري مقداره (0.61).

في حين كانت أدنى الفقرات: الفقرة (تقيل الشركات تدريب طلاب جامعة أو معاهد أو كليات أثناء وبعد الدراسة) بمتوسط حسابي مقداره (4.06) وانحراف معياري مقداره (0.83)، تليها الفقرة (تقوم الشركات ببرامج إعلامية تعرف المستهلكين بخصائص المنتج وطرق و مجالات استخداماته) بمتوسط حسابي مقداره (4.11) وانحراف معياري مقداره (0.83)، ثم الفقرة (تقوم الشركات بالأبحاث التسويقية لتلبية احتياجات المستهلكين) بمتوسط حسابي مقداره (4.13) وانحراف معياري مقداره (0.71)، وأخرها الفقرة (تهتم الشركات بشكاوى ومقترنات المستهلكين) بمتوسط حسابي مقداره (4.35) وانحراف معياري مقداره (0.63).

ومن خلال آراء المبحوثين واتجاهاتهم العالية والموافقة، يمكن تلخيص ما سبق بالاستنتاجات الآتية: التزام الشركات العائلية في مدينة الخليل بالمسؤولية الاجتماعية اتجاه المستهلكين يتمثل بأن الشركات تقيم علاقات طيبة مع العملاء، وتحرص على الاهتمام بجودة المنتج مراعية رغبات المستهلكين، وتقوم بتوفير السلع والخدمات المتنوعة ذات الجودة العالية، وتحرص على

توفير معلومات ملصقة على المنتج مطابقة تماماً لمحوياته، بالإضافة لاهتمامها بشكاوى ومقترحات المستهلكين، حيث تقوم بإجراء أبحاث تسويقية لتلبية احتياجات المستهلكين، وتتفذ برامج إعلامية تعرف المستهلكين بخصائص المنتج وطرق و مجالات استخداماته، وتقبل الشركات تدريب طلاب جامعة أو معاهد أو كليات أثناء وبعد الدراسة.

4.4.3 السؤال الثالث: ما مدى الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية اتجاه المجتمع ؟

لإجابة عن هذا السؤال، تم تحليل فقرات الاستبانة عن طريق استخراج الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية والنسبة المئوية لـإجابات المبحوثين على فقرات هذا السؤال، على النحو الآتي:

جدول رقم (10) الوسط الحسابي والانحراف المعياري / السؤال الثالث

الرقم	مدى الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية اتجاه المجتمع	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض بشدة	معارض	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
.19	تهتم الشركة بشكاوى المستهلكين والعمل على حلها بصورة كاملة.	45.8%	53.0%	1.2%	0.0%	0.0%	4.45	0.52
.20	تهتم الشركة بإقامة علاقات طيبة مع مؤسسات المجتمع.	49.4%	44.6%	6.0%	0.0%	0.0%	4.43	0.61
.21	تساهم الشركة في مشاريع تنموية المجتمع.	28.9%	41.0%	26.5%	3.6%	0.0%	3.95	0.84
.22	تساهم الشركة بالمشاريع المتعلقة بتشغيل الأيدي العاملة العاطلة عن العمل(لتقليل ظاهرة البطالة والفقر).	25.3%	48.2%	18.1%	7.2%	1.2%	3.89	0.91

0.81	3.86	0.0%	8.4%	15.7%	57.8%	18.1%	تقوم الشركة بتقديم المساعدات والمنح التعليمية لأفراد المجتمع.	.23
1.07	3.76	4.8%	8.4%	16.9%	45.8%	24.1%	توظف الشركة أفراداً من ذوي الاحتياجات الخاصة.	.24
1.04	3.58	1.2%	19.3%	18.1%	43.4%	18.1%	تساهم الشركة بإنشاء المدارس والمراكم الصحية.	.25
1.00	3.51	2.4%	13.3%	32.5%	34.9%	16.9%	تحرص الشركة على دعم البحث العلمي.	.26
1.02	3.51	3.6%	10.8%	33.7%	34.9%	16.9%	تساهم الشركة بإقامة مشاريع في المناطق الأقل تطوراً وتقدماً.	.27
1.00	3.42	1.2%	20.5%	26.5%	38.6%	13.3%	تقوم الشركة بدعم الجامعات وكليات المجتمع المحلية (تجهيز مختبرات، قاعات حاسوب....)	.28
0.65	3.83	1.4%	9.2%	19.5%	44.2%	25.7%	الدرجة الكلية	

يوضح الجدول السابق المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات الاستبانة

التي تقيس مدى التزام الشركات العائلية بالمسؤولية الاجتماعية اتجاه المجتمع مرتبة ترتيباً تنازلياً

حسب الأهمية، وتشير الدرجة الكلية الواردة في الجدول أعلاه، أن اتجاهات المبحوثين كانت

مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه الدرجة على الدرجة الكلية للمقياس (3.83) مع

انحراف معياري مقداره (0.65) وهذا يدل على توسط التشتمت في آراء واتجاهات المبحوثين مما

يشير إلى توسط تقارب الآراء والاتجاهات.

وقد تم ترتيب فقرات الاستبانة ترتيباً تنازلياً حسب الأهمية، وكانت في المقدمة هذه الفقرة (تهم

الشركات بشكوى المستهلكين والعمل على حلها بصورة كاملة) بمتوسط حسابي مقداره (4.45)

وانحراف معياري مقداره (0.52) ، تليها الفقرة (تهتم الشركات بإقامة علاقات طيبة مع مؤسسات المجتمع.) بمتوسط حسابي مقداره (4.43) وانحراف معياري مقداره (0.61) ، ثم الفقرة (تساهم الشركات في مشاريع تنمية المجتمع) بمتوسط حسابي مقداره (3.95) وانحراف معياري مقداره (0.84) ، وأخرها الفقرة (تساهم الشركات بالمشاريع المتعلقة بتشغيل الأيدي العاملة العاطلة عن العمل، لقليل ظاهرة البطالة والفقر) بمتوسط حسابي مقداره (3.89) وانحراف معياري مقداره (0.91).

في حين كانت أدنى الفقرات: الفقرة (تقوم الشركات بدعم الجامعات وكليات المجتمع المحلية (تجهيز مختبرات، قاعات حاسوب....) بمتوسط حسابي مقداره (3.42) وانحراف معياري مقداره (1) ، ثم الفقرة (تساهم الشركات بإقامة مشاريع في المناطق الأقل تطوراً وتقدماً.) بمتوسط حسابي مقداره (3.51) وانحراف معياري مقداره (1.02) ، ثم الفقرة (تحرص الشركات على دعم البحث العلمي.) بمتوسط حسابي مقداره (3.51) وانحراف معياري مقداره (1) ، ثم الفقرة (تساهم الشركات بإنشاء المدارس والمراکز الصحية.) بمتوسط حسابي مقداره (3.58) وانحراف معياري مقداره (1.04).

ومن خلال آراء المبحوثين واتجاهاتهم العالمية والموافقة، يمكن تلخيص ما سبق بالاستنتاجات الآتية: إن التزام الشركات العائلية بالمسؤولية الاجتماعية اتجاه المجتمع يتمثل بأن الشركات تهتم بشكاوى المستهلكين والعمل على حلها بصورة كاملة، وتعمل على إقامة علاقات طيبة مع مؤسسات المجتمع، وتساهم في مشاريع تنمية المجتمع، بالإضافة لمساهمتها بالمشاريع المتعلقة بتشغيل الأيدي العاملة العاطلة عن العمل(لقليل ظاهرة البطالة والفقر)، وتقوم بتقديم المساعدات والمنح التعليمية لأفراد المجتمع، وتوظف أفراداً من ذوي الاحتياجات الخاصة، وتساهم بإنشاء

المدارس والمعارض الصحية، وتحرص على دعم البحث العلمي، وتساهم بإقامة مشاريع في المناطق الأقل تطويراً وتقدماً، تقوم الشركات بدعم الجامعات وكليات المجتمع المحلية (بتجهيز مختبرات، قاعات حاسوب....).

4.4.4 السؤال الرابع: ما مدى الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية اتجاه البيئة؟

للإجابة عن هذا السؤال، تم تحليل فقرات الاستبانة عن طريق استخراج الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لـإجابات المبحوثين على فقرات هذا السؤال، على النحو الآتي:

جدول رقم (11) الوسط الحسابي والانحراف المعياري / السؤال الرابع

الرقم	مدى الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية اتجاه البيئة	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض بشدة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
.29	تستخدم الشركة الآلات الأقل تسبباً في تلوث البيئة حتى وإن كانت تكاليفها مرتفعة.	49.4%	33.7%	16.9%	0.0%	4.33	0.75
.30	تنقىد المنشآة بالقوانين والأنظمة الخاصة بالحفاظ على البيئة.	34.9%	56.6%	7.2%	1.2%	4.25	0.64
.31	تبعد الشركة أساليب حديثة في تصميم منتجات تقلل من مخلفاتها، وإمكانية إعادة تدويرها.	42.2%	43.4%	10.8%	3.6%	4.24	0.79
.32	تخار الشركة الطريقة المناسبة للتخلص من المخلفات الصناعية بحيث لا تؤذي البيئة المحيطة.	36.1%	51.8%	8.4%	3.6%	4.20	0.75
.33	يساهم تطبيق المسؤولية الاجتماعية في إنجاح التسويق الأخضر.	31.3%	55.4%	13.3%	0.0%	4.18	0.65

0.63	4.14	0.0%	1.2%	9.6%	62.7%	26.5%	الشركة لديها خطط طوارئ في حال حدوث كوارث.	.34
1.05	3.96	0.0%	13.3%	16.9%	30.1%	39.8%	تقوم الشركة بإنتاج منتجات صديقة للبيئة.	.35
0.82	3.95	0.0%	4.8%	21.7%	47.0%	26.5%	تساهم الشركة في اكتشاف مصادر بديلة للطاقة اللازمة للعمل.	.36
1.03	3.72	1.2%	15.7%	15.7%	44.6%	22.9%	تعمل الشركة على تجميل وتشجير المناطق الطبيعية من خلال برامج حماية البيئة.	.37
0.57	4.11	0.1%	4.8%	13.4%	47.3%	34.4%	الدرجة الكلية	

يوضح الجدول السابق المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات الاستبانة التي تقيس مدى الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية اتجاه البيئة مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب الأهمية، وتشير الدرجة الكلية الواردة في الجدول السابق أن اتجاهات المبحوثين كانت مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه الدرجة على الدرجة الكلية للمقياس (4.11) مع انحراف معياري مقداره (0.57) وهذا يدل على توسط التشتت في آراء واتجاهات المبحوثين مما يشير إلى توسط وتقارب الآراء والاتجاهات.

وتم ترتيب فقرات الاستبانة ترتيباً تنازلياً حسب الأهمية، وقد كانت في مقدمة هذه الفقرات: الفقرة (تستخدم الشركات الآلات الأقل تسبباً في تلوث البيئة حتى وإن كانت تكاليفها مرتفعة) بمتوسط حسابي مقداره (4.33) وانحراف معياري مقداره (0.75) ، تليها الفقرة (تتقييد المنشآة بالقوانين والأنظمة الخاصة بالحفظ على البيئة) بمتوسط حسابي مقداره (4.25) وانحراف معياري مقداره (0.64) ، ثم الفقرة (تتبع الشركات أساليب حديثة في تصميم منتجات تقلل من

مخلفاتها، وإمكانية إعادة تدويرها) بمتوسط حسابي مقداره (4.24) وانحراف معياري مقداره (0.79) ، وأخرها الفقرة (تختار الشركات الطريقة المناسبة للتخلص من المخلفات الصناعية بحيث لا تؤذي البيئة المحيطة) بمتوسط حسابي مقداره (4.2) وانحراف معياري مقداره (0.75).

في حين كانت أدنى الفقرات: الفقرة (تعمل الشركات على تجميل وتشجير المناطق الطبيعية من خلال برامج حماية البيئة.) بمتوسط حسابي مقداره (3.72) وانحراف معياري مقداره (1.03) ، ثم الفقرة (تساهم الشركات في اكتشاف مصادر بديلة للطاقة الازمة للعمل.) بمتوسط حسابي مقداره (3.95) وانحراف معياري مقداره (0.82) ، و الفقرة (تقوم الشركات بإنتاج منتجات صديقة للبيئة) بمتوسط حسابي مقداره (3.96) وانحراف معياري مقداره (1.05) ، والفقرة (الشركات لديها خطط طوارئ في حال حدوث كوارث.) بمتوسط حسابي مقداره (4.14) وانحراف معياري مقداره (0.63).

من خلال آراء المبحوثين واتجاهاتهم العالية والموافقة، يمكن تلخيص ما سبق بالاستنتاجات الآتية: التزام الشركات العائلية بالمسؤولية الاجتماعية اتجاه البيئة يتمثل بأن الشركات تستخدم الآلات الأقل تسبباً في تلوث البيئة حتى وإن كانت تكاليفها مرتفعة، و تقييد المنشآة بالقوانين والأنظمة الخاصة بالحفاظ على البيئة، و تتبع الشركات أساليب حديثة في تصميم منتجات تقلل من مخلفاتها، وإمكانية إعادة تدويرها، وتختار الشركات الطريقة المناسبة للتخلص من المخلفات الصناعية بحيث لا تؤذي البيئة المحيطة، وان تطبيق المسؤولية الاجتماعية يساهم في إنجاح التسويق الأخضر، وان الشركات لديها خطط طوارئ في حال حدوث كوارث، و تقوم الشركات

بإنتاج منتجات صديقة للبيئة، بالإضافة لمساهمتها في اكتشاف مصادر بديلة للطاقة اللازمة للعمل، وتعمل الشركات على تجميل وتشجير المناطق الطبيعية من خلال برامج حماية البيئة.

4.4.5 السؤال الخامس: ما الإشكاليات التي تواجه الشركات العائلية في تطبيق المسؤولية الاجتماعية؟

للإجابة عن هذا السؤال، تم تحليل فقرات الاستبانة عن طريق استخراج الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لـإجابات المبحوثين على فقرات هذا السؤال، على النحو

الآتي:

جدول رقم (12) الوسط الحسابي والانحراف المعياري / السؤال الخامس

الرقم	الإشكاليات التي تواجه الشركات العائلية في تطبيق المسؤولية الاجتماعية	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض بشدة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
.38	قلة الوعي، وعدم إدراك الفرص المستقبلية للالتزام البيئي هي معوق رئيس يحول دون تطبيق المسؤولية الاجتماعية.	36.1%	51.8%	12.0%	0.0%	4.24	0.66
.39	ضعف ثقافة الاستدامة معوق رئيس يحول دون تطبيق المسؤولية الاجتماعية.	27.7%	56.6%	15.7%	0.0%	4.12	0.65
.40	ارتفاع تكاليف البحث عن الطاقة البديلة يعتبر معيقاً في تطبيق المسؤولية الاجتماعية في الشركة	44.6%	27.7%	16.9%	10.8%	4.06	1.03
.41	ارتفاع تكاليف البحث عن إنتاج منتجات صديقة للبيئة وقابلة للتدوير يمنع تطبيق الشركة	32.5%	36.1%	22.9%	8.4%	3.93	0.95

								للمسؤولية الاجتماعية.
1.12	3.76	3.6%	14.5%	12.0%	42.2%	27.7%	نقص الموارد المالية يحول دون الإسهام في تطبيق المسؤولية الاجتماعية لدى الشركة.	.42
1.02	3.35	6.0%	15.7%	21.7%	50.6%	6.0%	نادراً ما تحمل الشركات مسؤولياتها عن تبعات أنشطتها وأفعالها من مخلفات وابعاثات.	.43
0.68	3.91	1.6%	8.2%	16.9%	44.2%	29.1%	الدرجة الكلية	

يوضح الجدول السابق المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات الاستبانة التي تقيس الإشكاليات التي تواجه الشركات العائلية في تطبيق المسؤولية الاجتماعية مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب الأهمية، وتشير الدرجة الكلية الواردة في الجدول أن اتجاهات المبحوثين كانت مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه الدرجة على الدرجة الكلية للمقياس (3.91) مع انحراف معياري مقداره (0.68) وهذا يدل على توسط التشتت في آراء واتجاهات المبحوثين مما يشير إلى توسط و تقارب الآراء والاتجاهات.

ورتبت فقرات الاستبانة ترتيباً تنازلياً حسب الأهمية، قد كانت في مقدمة الفقرات: الفقرة (قلة الوعي، وعدم إدراك الفرص المستقبلية للالتزام البيئي هي معوق رئيس يحول دون تطبيق المسؤولية الاجتماعية) بمتوسط حسابي مقداره (4.24) وانحراف معياري مقداره (0.66) ، تلتها الفقرة (ضعف ثقافة الاستدامة معوق رئيس يحول دون تطبيق المسؤولية الاجتماعية.) بمتوسط حسابي مقداره (4.12) وانحراف معياري مقداره (0.65) ، ثم الفقرة (ارتفاع تكاليف البحث عن الطاقة البديلة يعتبر معيناً في تطبيق المسؤولية الاجتماعية في الشركات) بمتوسط حسابي مقداره (4.06) وانحراف معياري مقداره (1.03) ، وآخرها الفقرة (ارتفاع

تكليف البحث عن إنتاج منتجات صديقة للبيئة وقابلة للتدوير يمنع تطبيق الشركات للمسؤولية الاجتماعية) بمتوسط حسابي مقداره (3.93) وانحراف معياري مقداره (0.95).

في حين كانت أدنى الفقرات: الفقرة (نادراً ما تتحمل الشركات مسؤولياتها عن تبعات أنشطتها وأفعالها من مخلفات وانبعاثات.) بمتوسط حسابي مقداره (3.35) وانحراف معياري مقداره (1.02) ، الفقرة (نقص الموارد المالية يحول دون الإسهام في تطبيق المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات.) بمتوسط حسابي مقداره (3.76) وانحراف معياري مقداره (1.12).

من خلال آراء المبحوثين واتجاهاتهم العالية والموافقة، يمكن تلخيص ما سبق بالاستنتاجات الآتية : الإشكاليات التي تواجه الشركات العائلية في تطبيق المسؤولية الاجتماعية تتمثل بقلة الوعي، وعدم إدراك الفرص المستقبلية للالتزام البيئي، هي معوق رئيس يحول دون تطبيق المسؤولية الاجتماعية، ضعف ثقافة الاستدامة ، بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف البحث عن الطاقة البديلة، وارتفاع تكاليف البحث عن إنتاج منتجات صديقة للبيئة وقابلة للتدوير، ونقص الموارد المالية يحول دون الإسهام في تطبيق المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات.

* هل يوجد قسم خاص بالمسؤولية الاجتماعية لدى الشركة؟

جدول رقم (13) عدد أقسام المسؤولية الاجتماعية في الشركات المبحوثة

النسبة المئوية	العدد	الإجابة
%92.8	77	لا
%7.2	6	نعم
100.0	83	Total

من خلال الجدول السابق يتضح بأن معظم الشركات العائلية في مدينة الخليل لا يوجد فيها قسم خاص بالمسؤولية الاجتماعية ، حيث بلغت نسبة عدم وجود قسم خاص بالمسؤولية الاجتماعية (92.8%).

4.4.6 السؤال السادس : ما المقترنات التي يمكن التوصل إليها؟

لإجابة عن هذا السؤال، تم طرح سؤال آخر في الاستبانة الموزعة على جميع رؤساء الأقسام العاملين في الشركات العائلية في مدينة الخليل، وكانت المقترنات على النحو الآتي:

تم طرح آخر سؤال في الاستبانة حول المقترنات من وجهة نظر رؤساء الأقسام في الشركات العائلية في مدينة الخليل، وكانت المقترنات موجهة للشركة وبعضها الآخر للحكومة والجهات الرسمية، وكانت على النحو الآتي:

1. نوصي الشركة أن تعمل على زيادة وعي المجتمع والعاملين بأهمية المسؤولية الاجتماعية من خلال عمل ندوات وورشات توعوية والتعاون مع وسائل الإعلام وصفحات التواصل الاجتماعي.

2. نوصي أن تخصص إدارة الشركة قسما خاصا بالمسؤولية الاجتماعية لليها.

3. أن تخصص الشركة بنداً أساسياً في الموازنة السنوية لدعم أنشطة المسؤولية الاجتماعية.

4. أن تتعاون الشركة مع الجهات الرسمية والحكومية بعمل حملات لدعم المنتج المحلي الفلسطيني ومقاطعة المنتجات الإسرائيلية.

5. أن تركز الشركة على إنتاج منتجات صديقة للبيئة.

6. أن توفر الحكومة خصماً تشجيعياً للشركات المطبقة للمسؤولية الاجتماعية وتومن لهم تسهيلات وامتيازات مالية.

7. التعاون ما بين الحكومة والشركات في البحث عن الطاقة البديلة.

8. مراجعة اتفاقية باريس التي جعلت الاقتصاد الفلسطيني تابعاً للاقتصاد الإسرائيلي.

الفصل الخامس

مناقشة النتائج والتوصيات

5.1 مقدمة

5.2 ملخص نتائج الدراسة

5.3 مناقشة نتائج أسئلة الدراسة

5.4 مناقشة التوصيات

5.1 مقدمة

في هذا الفصل سوف تعرض الباحثة ملخصاً نتائج أدوات الدراسة، ثم مناقشة هذه النتائج، ومعرفة مدى مطابقتها أو مخالفتها لنتائج الدراسات السابقة في هذا المجال، وتحليل سبب الوصول إلى هذه النتائج، وذلك لتحقيق هدف الدراسة، ألا وهو التعرف على واقع تطبيق المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات العائلية في مدينة الخليل، والتعرف على مشكلات تطبيقها، ومن ثم تقديم المقترنات، وفي الختام تم اقتراح نموذج للتطبيق.

5.2 ملخص نتائج الدراسة

بعد إجراء هذه الدراسة والتي هدفت إلى دراسة المسؤولية الاجتماعية للشركات العائلية، توصلت الباحثة إلى النتائج الآتية:

- 1.الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية في الشركات العائلية في مدينة الخليل مرتفع.
2. الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية لدى الشركات العائلية في مدينة الخليل اتجاه العاملين مرتفع.
- 3.الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية لدى الشركات العائلية في مدينة الخليل اتجاه المستهلكين مرتفع.
- 4.الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية في الشركات العائلية في مدينة الخليل اتجاه المجتمع مرتفع.
- 5.الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية في الشركات العائلية في مدينة الخليل اتجاه البيئة مرتفع.
6. إن الشركات العائلية في مدينة الخليل تواجه مشكلات عديدة -خارجية وداخلية- في تطبيق المسؤولية الاجتماعية.

7. أغلب الشركات العائلية في مدينة الخليل لا يوجد لديها قسم خاص بالمسؤولية الاجتماعية، وتمارس أنشطة المسؤولية الاجتماعية تحت مظلة أقسام أخرى في الشركة.

8. إن هنالك خلطاً بين إدراك مفهوم المسؤولية الاجتماعية والعمل الخيري والتطوعي.

5.3 مناقشة نتائج أسئلة المقابلة

قامت الباحثة بإجراء مقابلة مع سبعة مدراء شركات عائلية -الذين وافقوا على إجراء المقابلة- وطرحـت عليهم الأسئلة الآتية:

5.3.1 السؤال الأول: هل يوجد قسم في الشركة مختص بالمسؤولية الاجتماعية؟ إذا كان هناك قسم، ما هي مهامه؟

من خلال إجابة 7 مدراء على السؤال تبين :

1) أن ست شركات لا يوجد فيها قسم مختص بالمسؤولية الاجتماعية، لكن من خلال الحديث معهم تبين وجود خلط ما بين مفهوم العمل الخيري والتطوعي ومفهوم المسؤولية الاجتماعية. وهذه النتيجة تتفق مع نتيجة دراسة (النولو، 2009) ومعظم أعمال الشركات تحصر في أعمال خيرية غير تمويه، دون التطرق إلى تغير في المستوى المعيشي لتحقيق الرفاه الاجتماعي والصحي والاقتصادي والبيئي لأنباء المجتمع بشكل مستدام. بينما يقوم البعض بأنشطة المسؤولية الاجتماعية لكن ضمن قسم العلاقات العامة، وتعلن الشركة انجازاتها الاجتماعية عبر موقعها الإلكتروني تحت مسمى (آخر الأخبار، الأخبار والإنجازات، المسؤولية المجتمعية) وهذه النتيجة تتوافق مع دراسة (Bie & others, 2015) أن خمسين شركة في الولايات المتحدة الأمريكية تصنف

المسؤولية الاجتماعية تجاه الزبائن بشكل مناسب عبر موقعها الإلكتروني، بينما تهم ثلثة وعشرون شركة فقط في الصين بنشر المسؤولية الاجتماعية على موقعها الإلكتروني.

2) كانت إجابة مدير واحد فقط بأنه يوجد قسم مختص للمسؤولية الاجتماعية في شركته،

وأشار بأن مهام هذا القسم كالتالي:

- الاطلاع المستمر والتحديث للمعلومات عن التغيرات كافة للبيئة الداخلية والخارجية للشركة.
- القيام بأنشطة هادفة إلى ترسیخ مكانة الشركة ومشاريعها في أذهان المستهلكين، مع التنسيق مع رؤساء الأقسام الأخرى.
- إعداد التقارير عن المشاريع المستهدفة ودراسة تكاليفها.
- إعداد تقارير دورية عن إنجازات قسم المسؤولية الاجتماعية.
- فتح علاقات مع الجهات الحكومية والخاصة والتنسيق معها من أجل دعم المشاريع المجتمعية.
- القيام بأية أعمال أخرى يطلبها المدير أو مالكو الشركة.
- التواصل المستمر مع العاملين في الشركة، والاهتمام باحتياجاتهم ومتطلباتهم.
- التواصل مع مؤسسات المجتمع المحلي والتعاون معها، وتقديم المبادرات الشبابية، والمسابقات بالتعاون مع وزارات متعددة، ورعاية الاحتفالات والمهرجانات والمعارض، والمساهمة في إنشاء غرف صحية لمرضى الكلى، وإنشاء مراكز تعليمية.

واستنتجت الباحثة من خلال المقابلات بأن هناك من يرى بأن المبادرات الاجتماعية للشركة هي جزء من أجندـة تسويقية، وأن ما يعزز مساهمة الشركة في مسؤوليتها اتجاه المجتمع هو وجود منافس يقوم بهذا الدور بشكل أكبر، مما يشجع المستهلك على شراء منتجات الشركة المنافسة التي تسـاهم في تـنمية المجتمع، وتحسين وضع الصحة والتعليم فيه، وأنه لا يوجد مفهـوم واضح وكامل للمسؤولية الاجتماعية لدى الشركات العائلية في مدينة الخليل، وتـبيـن بأنـها مـبـادرـات فـردـية مـبعـثـرة لا تـتـبع نـظـامـاً مـحدـداً، وهناك إـشارـات لـوجـود اـجـتـهـادـات من بـعـض الشـرـكـات الـتي تـعـقـدـ أـنـها تـمـارـس مـسـؤـولـيـتها الـاجـتمـاعـية عـبرـ بعضـ البرـامـجـ والإـعـانـاتـ والتـبرـعـاتـ هـنـاـ وـهـنـاكـ، لأنـ يـمـكـنـ إـنـكـارـ أـنـ مـثـلـ هـذـهـ المـبـادرـاتـ تـشـكـلـ جـزـءـاـ مـنـ الـمـسـؤـولـيـةـ الـاجـتمـاعـيةـ، لكنـ الـمـسـؤـولـيـةـ الـاجـتمـاعـيةـ لاـ تـتـحـقـقـ بـتـقـديـمـ الإـعـانـاتـ وـالـحـوـاسـيبـ وـفـتـحـ المـدارـسـ فـحـسـبـ، بلـ تـرـتـبـطـ بـأـمـورـ عـدـةـ مـنـهـاـ:ـ الـمـحـافـظـةـ عـلـىـ الـبـيـئةـ،ـ وـالـاهـتـامـ بـجـوـدـةـ الـخـدـمـاتـ وـالـمـنـتـجـ،ـ وـتـبـيـنـ بـأنـ الشـرـكـاتـ تـؤـمـنـ بـانـ إـرضـاءـ الـمـسـتـهـلـكـينـ يـنـعـكـسـ إـيجـابـياـ عـلـىـ زـيـادـةـ أـرـيـاحـ الشـرـكـةـ،ـ وـهـذـهـ النـتـيـجـةـ تـتـقـنـقـ مـعـ دـرـاسـةـ (ـحـمـودـةـ ،ـ 2014ـ)ـ وـأـنـ الـمـنـشـأـتـ الصـنـاعـيـةـ تـسـعـيـ لـزـيـادـةـ أـرـيـاحـهاـ مـنـ خـلـالـ الـأـدـاءـ التـسـويـقـيـ الـجـيدـ لـأـشـطـهـتـهاـ،ـ وـكـذـلـكـ تـؤـمـنـ الشـرـكـاتـ الـعـائـلـيـةـ بـأنـ إـرضـاءـ الـمـسـتـهـلـكـينـ يـنـعـكـسـ إـيجـابـياـ عـلـىـ زـيـادـةـ أـرـيـاحـهاـ،ـ وـأـنـ هـذـهـ الشـرـكـاتـ تـعـمـلـ عـلـىـ إـلـغـاءـ وـتـقـلـيلـ نـفـيـاتـهاـ،ـ وـذـلـكـ إـيمـانـاـ مـنـهـاـ بـالـمـسـؤـولـيـةـ الـاجـتمـاعـيةـ أـمـامـ جـمـهـورـهـاـ،ـ وـأـنـ الشـرـكـاتـ تـسـعـيـ لـتـصـمـيمـ أـغـلـفـةـ مـنـتجـاتـهاـ بـحـيثـ تـكـونـ آـمـنـةـ عـنـ الـاستـخـدـامـ.

ومن خلال المقابلات لاحظت الباحثة أن مدراء الشركات لديهم توجه إيجابي، وتأييد واضح لمفهـومـ الـمـسـؤـولـيـةـ الـاجـتمـاعـيةـ،ـ وـالـعـمـلـ عـلـىـ تـطـيـقـهـاـ فـيـ الـمـسـتـقـبـلـ ضـمـنـ قـسـمـ مـخـتصـ،ـ وـخـطـطـ إـسـتـرـاتـيـجـيـةـ مـحدـدةـ،ـ وـتـخـصـيـصـ مـبـلـغـ مـالـيـ مـنـ موـازـنـةـ الشـرـكـةـ لـتـحـقـيقـ ذـلـكـ.

5.3.2 السؤال الثاني: برأيك ما الإشكاليات والمعيقات التي تواجه الشركة في تطبيق المسؤولية الاجتماعية؟ وما أسبابها؟

أجمع المدراء المبحوثون بأن الشركة تواجه عدداً من المعيقات الداخلية والخارجية التي تعيق تطبيق المسؤولية الاجتماعية لديها، وكانت على النحو الآتي:

1) مشكلات على الصعيد الخارجي:

- إن وجود الاحتلال والوحاجز العسكرية، والسيطرة على البلدة القديمة يحول دون تطبيق الشركة للمسؤولية الاجتماعية، فـيمنعها من دعم المناطق المهمشة. كذلك يعد وجود المستوطنات ملوثاً كبيراً للبيئة، حيث تقوم بإلقاء النفايات، ومياه الصرف في الأراضي الفلسطينية، مما يؤثر على البيئة ويعمل على انتشار الأمراض، وإتلاف المحاصيل الزراعية. وهذه النتيجة توافق مع دراسة (حمودة ، 2014) إن انخفاض المستوى الاقتصادي، نتيجة الحصار المفروض على القطاع، والأوضاع السياسية القائمة، يؤثر على الحدّ من تطبيق إستراتيجية التسويق الأخضر في المنشآت الصناعية.
- مشاكل متعلقة بالاستيراد، الاحتلال يفرض على الشركات شروطاً وقوانين بخصوص استيراد المواد الخام والمakinat ويمنع وصولها، وخصوصاً تلك التي تنافس المنتج الإسرائيلي.

أجمع المدراء أيضاً بـأن غياب القوانين التشجيعية والامتيازات والتسهيلات الضريبية للشركات المطبقة للمسؤولية الاجتماعية لا يحفز الشركة لأن تفكـر في تطبيقها. وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (البندى، 2011) خـلو القانون المصري رقم 141 لـسنة 2004 الخاص بـتنمية المشروعات الصغيرة في مصر من أية مزايا ضريبية أو تأمينية للمشروعات الصغيرة، وتفسـر

الباحثة هذه النتيجة بخلو القوانين المعمول بها بالدول المجاورة من تشريعات تشجيعية او امتيازات وتسهيلات ضريبية للشركات المطبقة للمسؤولية الاجتماعية، وأن القانون الفلسطيني يستند الى القانون المصري والأردني.

- انخفاض الوعي بالمجتمع بأهمية دعم المنتج المحلي ومقاطعة المنتجات الإسرائيلية ورديئة الجودة.

(2) مشكلات على الصعيد الداخلي:

- ارتفاع تكالفة البحث عن مصادر الطاقة البديلة، مما يزيد من تكالفة المنتج على الشركة، وبالتالي لن يمكن المستهلك من شراء المنتج صديق البيئة- مما قد يلحق الخسارة بالشركة، اتفقت هذه النتيجة مع دراسة (حمودة ، 2014) أن المنشآت الصناعية تعتمد في تحديد أسعارها على تكالفة المواد الأولية المستهدفة في الإنتاج، بالإضافة إلى تحقيق هامش ربح مناسب.
- قلة الموارد المالية، فالشركات العائلية والمشروعات الصغيرة مهما توسيع تبقى محدودة في مواردها المالية، ومشاريع تنمية المجتمع مشاريع ضخمة بحاجة لموارد مالية أكبر من قدرة الشركات العائلية، و أي خسارة ممكّن أن تلحق بالشركة سطوط الممتلكات الشخصية لأصحاب الشركة.
- خصوصية الشركات العائلية، فالشركات العائلية تتأثر بقرارات ومستوى التفكير والتعليم لأصحاب الشركة، ومحور توجهاتهم واهتماماتهم، وينعكس ذلك على المشاركة في الأنشطة المجتمعية، وعلى التوظيف. تتوافق مع النتيجة دراسة (Duh & Belak، 2009) أن العائلة المالكة للشركة لها تأثير كبير على القيم الأخلاقية في الشركة ويظهر ذلك واضحاً في المناخ التنظيمي والقيمي والأخلاقي، و أن الشركات العائلية

تحتفل باختلاف درجة مشاركة الأسرة في الملكية وإدارة الشركة، وأن المستوى التعليمي والثقافي للعائلة يؤثر على مستوى الشركة وثقافتها وأخلاقياتها، ويظهر ذلك واضحاً في رسالة ورؤية وأهداف الشركة.

5.3.3 السؤال الثالث: ماذا تقترح لحل تلك الإشكاليات والتغلب عليها؟

- لقد اجمع جميع المدراء بأن يكون هناك دور تشجيعي أكبر من قبل الحكومة، وأن تسن قوانين تشجيعية لتحفيز الشركات على تطبيق المسؤولية الاجتماعية.
- وأن يكون هناك دور للوزارات والمؤسسات ذات العلاقة مثل (وزارة الاقتصاد، وزارة الإعلام، وزارة البيئة، سلطة الطاقة، والبلدية) بنشر ثقافة التنمية المستدامة، وعقد ندوات ودورات توعوية بخصوص المسؤولية الاجتماعية ومتطلبات تطبيقها وبيث روح المنافسة بين الشركات المحلية ليعود ذلك بالنفع على المجتمع ككل.
- وأن يتم إجراء دراسة موسعة من قبل الحكومة لفتح أسواق جديدة خارج المنطقة.
- وأن تعمل الشركة على رفع كفاءة العاملين لديها من خلال التدريب والتطوير ومشاركتهم بالمؤتمرات ونشر ثقافة تنظيمية بينهم على أهمية المسؤولية الاجتماعية للشركة وللمجتمع، وتطوير أساليب العمل وزيادة الأنظمة الالكترونية المعتمدة بها.

5.4 مناقشة نتائج أسئلة الدراسة

5.4.1 السؤال الرئيس: ما مدى التطبيق والالتزام بالمسؤولية الاجتماعية في الشركات

العائلية؟

تبين بأن الالتزام بتطبيق المسؤولية الاجتماعية في الشركات العائلية كان مرتفعاً، حيث بلغ المتوسط الحسابي للدرجة الكلية للمقياس (4.01) و انحراف معياري (0.53).

وتفسر الباحثة هذه النتيجة، بأن الشركات أصبحت تهتم بشكل ملحوظ بسمعتها، والحفاظ على أجمل صورة لها في أذهان المتعاملين معها، ولن تصل إلى هذه الهدف إلا بمساندة المجتمع لها، ومساندتها لها تعتمد على ما تقدمه وما تحققه من رفاهية لأفراده، ومن حماية للبيئة وإنتاج منتجات تتناسب مع أنواع المستهلكين بل وتفوق توقعاتهم.

5.4.2 الأسئلة الفرعية:

5.4.2.1 السؤال الأول: ما مدى الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية اتجاه العاملين بالشركة ؟

تمت الإجابة عن هذا السؤال من خلال الفقرات (1-10) في المحور الأول في أداة الدراسة النوعية (الاستبانة)، حيث تبين بأن مدى الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية اتجاه العاملين بالشركات كان مرتفعا، وتمثل ذلك في الآتي:

- إن الشركات توفر للعاملين ظروف عمل ملائمة (تهوية ، إضاءة) ، وتقوم الشركات بتوفير مواصلات للعاملين، و نظام للتأمين والمعاشات لهم، وتفسر الباحثة هذه النتيجة أن الشركة لن تستطيع تحقيق أهدافها دون الاهتمام بأهم مقومات نجاحها ألا وهو العنصر البشري، فالشركات تبحث عن كل الوسائل التي تؤدي إلى رضاه باعتباره المكون الرئيس في بيئة العمل، فاهتماماها بظروف العمل المادية من(تهوية، إضاءة، نظافة، ترتيب، تجهيزات فنية وغيرها) يخلق لدى الفرد العامل الشعور بالارتياح والرضا الوظيفي، وتأمينها للمواصلات، وتوفيرها للتأمينات والمعاشات يشعره بالراحة وعدم القلق على مستقبله ومستقبل أسرته، مما يولد لديه الشعور بالرضا، فكلما ارتفع مستوى الرضا الوظيفي ارتفع مستوى الأداء لدى العاملين، وزادت الإنتاجية، وزاد الإبداع وهذا يعود

بالنفع على الشركة وعلى العاملين على حد سواء، ويزيد من ولاء العاملين للشركة ويقوي تمسكهم بها ويقلل من دوران العمل.

- لا تتبع الفصل التعسفي مع العاملين لحفظ عليهم، وتهتم بزيادة الأمان الوظيفي، تؤمن الشركات بسياسة المساواة في فرص التوظيف، تحرص الشركات على زيادة أجور العاملين. تفسر الباحثة هذه النتيجة بأن الشركات المبحوثة هي شركات عائلية، ومعظم العاملين فيها يتم توظيفهم فيها على أساس علاقات أسرية أو قرابة أو معرفة، فهي لا تتبع الفصل التعسفي مع العاملين لأنهم إما أبناءهم أو أقرباؤهم من الدرجة الأولى، وهذا لا يمنع وجود رؤوس أموال أو عاملين لا يمدون بصلة لأصحاب الشركة، وبشكل عام: إن اهتمام الشركة بالعاملين وحرصها عليهم يسهل عليها إيجاد الحلول، وعدم إتباع الشركة لالفصل التعسفي لا يلحقها بخسائر أو زيادة نفقات تتسببها نتيجة توظيف عاملين جدد، ودفع مبالغ لتدريبهم، وتحملها بعض الخسائر في بداية عمل العاملين الجدد بسبب حادثة خبرتهم في الشركة.

- تقوم الشركات بتنظيم دورات تدريبية للعاملين لرفع قدراتهم وكفاءتهم بشكل دوري، وتحفزهم على حضور المؤتمرات، وورش العمل العلمية والمهنية، مع مراعاتها التفاوت في قدرات ومواهب العاملين عن طريق منح الحوافز المادية والمعنوية.

وقد فسرت الباحثة هذه النتيجة بأن الشركة عندما تلتزم بتطبيق المسؤولية الاجتماعية اتجاه العاملين لديها يعود بالنفع على العاملين وينعكس على أرباح الشركة في الوقت ذاته، فعندما تهتم الشركة بتدريب العاملين، لديها يعود عليها بالنفع، فهذا يزيد من قدراتهم، ويسهل مهاراتهم، ويساهم في تحسين معارف جديدة، مما يساعدهم على إنجاز العمل بأقل وقت وجهد ممكن، ويقلل من التكاليف، فالتدريب بحد ذاته يعتبر تحفيزاً للعاملين، وهذا

مؤشر للموظف باهتمام الشركة به، فيسعى لاكتساب معارف وخبرات جديدة، وتحصيل معلومات تتنفسه، على النقيض من ذلك فإن جهل العاملين وعدم معرفتهم بأساليب وطرق إدارة العمل قد يؤدي إلى عرقلة دولاب العمل، وهدر الأموال والجهود، وبالتالي يؤدي إلى تكبد خسائر مالية أو بشرية، ومن ثم انهيار الشركة، وبالتالي تفادى الشركة وقوع الكثير من الخسائر والأضرار.

ومن جهة أخرى فإن تشجيع العاملين على توظيف ما تعلموه من مهارات الإبداع بالإنتاج يؤدي إلى إيجاد الحلول والمقترحات، حيث أن أصحاب المهارات غالباً لديهم الحلول وبأقل الجهد، وهذا يقوي ميزة التنافسية، ويزيد الإنتاجية، ويخلق المشاعر الإيجابية لدى العاملين نحو العمل، وينعكس بشكل إيجابي على أداء الشركة، بالإضافة إلى الجودة العالمية في الإنتاج، وإن فاعلية برامج التدريب تزيد من الارتفاع بمستوى المهارات التي يملكونها العاملون لتطوير مهاراتهم و المعارف واتجاهاتهم وسلوكهم باستمرار، وتعزيز قدراتهم على التكيف مع المتغيرات الجديدة والطارئة في عالم الأعمال وثورة الاتصالات والمعلومات، وتطوير العملية التنموية برمتها.

والتدريب والتطوير ينمي الدافعية نحو الأداء، ويخلق فرصاً للنمو والتطور لدى العاملين، ويساعد في تقليل التوتر الناجم عن النقص في المعرفة أو المهارة، ويطور أساليب التفاعل الاجتماعي بين العاملين والمستهلكين والأطراف المعاملة مع الشركة، ومن أجل حث العاملين على العمل ورفع مستوى الأداء لديهم وتعزيز مفهوم العمل الجماعي بينهم تضع الشركة نظماً للحوافز سواءً (مادية أم معنوية) تكفل للعاملين رفع مستوى الأداء لديهم، وتحرص على مراعاة قدراتهم المهنية والتطورية والابتكارية، وتحقيق العدالة بينهم، والتأكيد

على نشر ثقافة المحبة والمودة، من خلال اللقاءات العامة بينهم وإحياء المناسبات لقوية الروابط الاجتماعية وهذا يؤدي في النهاية إلى زيادة رضا العاملين، وبالتالي زيادة الإنتاج.

وأتفقت هذه النتائج مع بعض نتائج الدراسات السابقة، حيث اتفقت مع دراسة (الفليت، 2011) إن للتدريب أثراً إيجابياً على أداء المشروعات الصغيرة و يؤدي إلى نجاحها، وأتفقت أيضاً مع دراسة (الزريرقات، 2012) من خلال وجود التعاون والانسجام بين العاملين والإدارة، وإتاحة الفرصة للنمو والتطور وتحقيق الطموحات الفردية، وتسهيل طرق وأساليب العمل، بما يكفل الاستفادة من الطاقات والقدرات الكامنة لدى الأفراد والعاملين بالمنظمة، من أجل تحقيق مصلحة المنظمة والفرد معاً، وأتفقت أيضاً مع دراسة (Jusciuse & Snieska, 2008) بأن دور المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات يسهم في تكوين الميزة التنافسية، ومن أجل تحقيقها يؤخذ بعين الاعتبار العوامل التي تؤثر على المسؤولية الاجتماعية، والتغيرات التي تحدث في البنية التحتية للشركة، ومراجعة أهداف الشركة باستمرار وكيفية تحقيقها، والعمل على تطوير الثقافة التنظيمية لدى الشركة بما يدعم مفهوم المسؤولية الاجتماعية لدى العاملين على المدى البعيد.

5.4.2.2 السؤال الثاني: ما مدى الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية اتجاه المستهلكين ؟

تمت الإجابة عن هذا السؤال من خلال الفقرات (11-18) في المحور الثاني في أداة الدراسة النوعية (الاستبانة) حيث تبين بأن مدى الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية اتجاه المستهلكين كان مرتفعاً، وتمثل ذلك على النحو الآتي:

- أن الشركات تقيم علاقات طيبة مع المستهلكين، وتهتم الشركات بشكاويهم ومقترناتهم ، وتحرص الشركات على الاهتمام بجودة المنتج مراعية رغبات المستهلكين، تقوم باعداد

برامج إعلامية تعرف المستهلكين بخصائص المنتج، وطرق و مجالات استخداماته.

وتفسر الباحثة هذه النتيجة بأن الشركة عندما تهتم بشكاوى و مقتراحات المستهلكين وتقوم بإنتاج منتجات تراعي رغباتهم واحتياجاتهم، وتحترم ثقافة المجتمع فهذا سيزيد من رضا المستهلكين عن أداء الشركة، والإقبال على شراء منتجاتها، مما ينعكس على أرباحها بسبب زيادة المبيعات، كما ترتفع من نظرة الاحترام لهذه الشركة، ويسهل صورتها في المجتمع، ويعزز الثقة بين الطرفين، وترى الباحثة بأن هذا يعزز الاعتقاد السائد بأن الشركات العائلية في الخليل هي عمود الاقتصاد الوطني، ولذلك فإن الشركة من خلال اهتمامها بالمستهلكين والاستجابة لاحتياجاتهم والتحسين المستمر فهي تهتم بالحصول على التغذية العكسية من خلال وجود شبكة اتصالات فعالة مع الأطراف لضمان التحسين المستمر، والارتقاء بمقاييس الجودة للوصول إلى مستوى الجودة العالمية.

- تقوم الشركات بتوفير السلع والخدمات المتنوعة ذات الجودة العالية، وتحرص على توفير معلومات ملصقة على المنتج مطابقة تماماً لمحتوياته، وتقوم بالأبحاث التسويقية لتلبية احتياجات المستهلكين، وتتفذ برامج إعلامية تعرف المستهلكين بخصائص المنتج وطرق و مجالات استخداماته. تفسر الباحثة هذه النتيجة أن الشركة - حتى وإن كانت عائلية- تعيش في الوقت الراهن تزامناً مع ثورة التكنولوجيا والاتصالات التي مكنت المستهلكين من المفاضلة بين المنتجات والخدمات حسب الرغبات والخيارات، وأصبح هناك وعي لدى المستهلكين في الحصول على سلعة أو خدمة مميزة، و في ظل هذه التحديات ليس هناك أمام الشركة إلا اتباع الأساليب الحديثة في الإدارة لمواجهة الظروف التي أصبحت أكثر تعقيداً وغموضاً، والقدرة على تحقيق رغبات المستهلك بالشكل الذي يتطابق مع توقعاته ويحقق رضاه التام عن السلعة أو الخدمة المقدمة له و بأعلى جودة،

خاصة وأن الجودة لا تتجسد في الخصائص والمميزات فقط، إنما في قدرة هذه الخصائص والمميزات على إشباع وإرضاء الحاجات المعلنة والضمنية للمستهلكين، حيث تستمد الشركة شهرتها من مستوى جودة منتجاتها، ومحاولة تقديم منتجات تلبي رغبات وحاجات المستهلكين وهذا يمكنها من التنافس مع الشركات المماثلة في نشاطها وفي نفس القطاع.

إن جودة الخدمة تعمل على تحقيق رضا المستهلك من أجل خلق ميزة تنافسية مستديمة، من أجل النمو والتطور في وقت أصبحت فيه إدارة الجودة وتحقيق رضا المستهلك هاجساً للشركات، وعندما يكون مستوى الجودة منخفضاً يؤدي ذلك إلى إحجام المستهلك عن شراء منتجات الشركة وعدم رضا المستهلك هو فشل المنتج من القيام بالوظيفة التي يتوقعها المستهلك منه.

إن إجراء البحوث التسويقية يرشد الشركة لطريقة التعامل مع المستهلكين الحاليين والمستقبلين المتوقعين، ويساعد على تحديد الفرص المتاحة في السوق والإشكاليات المتوقعة وتحديد أسبابها، وتقييم أداء الشركة ومدى نجاحها، ويكشف القوة الشرائية وعادات الشراء، ويكشف عن العوامل البيئية والظروف الاقتصادية وبهتم بالإعلان لخلق الرغبة لدى المستهلكين ويدركهم بما يرغبون به من خلال التأثير على مشاعرهم وأرائهم في تقديم سلعة جديدة ويعرف المستهلكين بالمزايا المبتكرة التي تقدمها، ويمدّ المستهلك الحالي والمرتقب بالمعلومات وخصوصاً عند تقديم سلع جيدة ويسعد من معرفة المستهلك لهذه السلعة ويشجعه على تجربتها، وكلما زاد الإعلان زاد الإنتاج الكلي، والذي يؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج، فيزيد هامش الربح لدى الشركة، مما يتيح الفرصة أمامها للتفكير في المساهمة في مشاريع تنمية المجتمع، تتوافق مع الرسالة الإعلانية.

- توافق الشركات على تدريب طلاب جامعة أو معاهد أو كليات أثناء وبعد الدراسة.

وتفسر الباحثة هذه النتيجة، أنه عندما توافق الشركة على تدريب الطلبة يزيد من نظرة الاحترام لهذه الشركة ويسعد صورتها في أذهان المجتمع، وتعتبر بمثابة دعاية ترويجية لها، وبناء سمعة طيبة، ويشجعهم لشراء منتجاتها ودعمها وتفضيلها على المنتجات المشابهة لها في نفس القطاع.

وأتفقنا النتائج مع بعض نتائج الدراسات السابقة، حيث اتفقت مع دراسة (يوسفات و بودي، 2012) حيث يوجد توافق كبير جداً بين أفراد العينة على أن الشركات تقدم للزيائن خدمات تراها متميزة حيث تهتم بشكاوى الزبائن، وتقدم خدمات في الوقت المحدد، وتهتم بإقامة علاقات طيبة مع الزبائن مما يعني أن الشركة مسؤولة اجتماعية تجاه زبائنها، وأتفقنا مع دراسة (حمودة، 2014) بأن إرضاء المستهلكين يعكس إيجابياً على زيادة أرباحها، وأن المنشآة الصناعية تعمل على إلغاء وتقليل نفاياتها، وذلك إيماناً منها بالمسؤولية الاجتماعية أمام جمهورها، وأتفقنا مع دراسة (Jusciuse & Snieska، 2008) أن العامل الأساسي في التوصل للميزة التنافسية من خلال المسؤولية الاجتماعية هو الاستجابة، وتحقيق توقعات أصحاب المصالح.

5.4.2.3 السؤال الثالث: ما مدى الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية اتجاه المجتمع ؟

تمت الإجابة عن هذا السؤال من خلال الفقرات (19-28) في المحور الثالث في أداة الدراسة النوعية (الاستبانة) وتبين بأن مدى الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية اتجاه المجتمع كان مرتفعاً ويتمثل ذلك على النحو الآتي:

- تساهمن الشركات في مشاريع تطوير المجتمع، وتدعم المشاريع المتعلقة بتشغيل الأيدي العاطلة عن العمل (لتقليل ظاهرة البطالة والفقر)، وإنشاء المدارس والمعاهد الصحية، وتشترك بإقامة مشاريع في المناطق الأقل تطوراً وتقدماً. فسرت الباحثة هذه النتيجة إلى أن اهتمام الشركة بالمجتمع يحسن من صورتها، ويدعم من ميزتها التنافسية، ويعود بالنفع عليها، ويزيد من أرباحها بسبب مكافأتها من قبل أفراد المجتمع، والإقبال على شراء منتجاتها، وزيادة رضا المستهلكين عنها، وزيادة ولاء العاملين للشركة.
- إن الشركات تهتم بشكاوى المستهلكين والعمل على حلها بصورة كاملة، وتعنى بإقامة علاقات طيبة مع مؤسسات المجتمع، وتهتم بتوظيف أفراد من ذوي الاحتياجات الخاصة، فسرت الباحثة هذه النتيجة بأن الشركة فرد من المجتمع، وتأثر به تبعاً لطبيعة الثقافة المحلية وقوة الترابط العائلي في مدينة الخليل، وسرعة انتشار الشائعات يجعل الشركة تحافظ باستمرار على صورتها أمام المجتمع، وتجعلها تسعى لكسب تأييد الجمهور، وتشكيل صورة جيدة تضمن لها الدعم المعنوي وبالتالي الاستمرارية. حيث لم يعد تقييم الشركات في القطاع الخاص يعتمد على الربحية فقط، ولم تعد تلك الشركات تعتمد في بناء سمعتها على مراكزها المالية فقط، بل أصبح دور الشركات محورياً في دفع عجلة التنمية، وإدراك أنها غير معزولة عن المجتمع، وتتجه إلى ضرورة توسيع

نشاطاتها لتشمل ما هو أكثر من النشاطات الإنتاجية، مثل الإهتمام بقضايا المجتمع والبيئة، والاهتمام بموضوع الصورة الذهنية، وأهميتها للمجتمع نظراً للتنمية الفعالة التي تؤديها في تشكيل الآراء وتكوين الانطباعات الذاتية وخلق السلوك الإيجابي للأفراد تجاه الشركة.

- تقدم الشركات المساعدات والمنح التعليمية لأفراد المجتمع، وتحرص على دعم البحث العلمي، وتدعم الجامعات وكليات المجتمع المحلية (تجهيز مختبرات، قاعات حاسوب....). وتفسر الباحثة هذه النتائج بأن دعم الشركة للبحث العلمي مهم لفتح مجالات الإبداع والتميز لدى الأفراد والشعوب في المجتمعات مهما تعددت واحتلت ثقافاتها، وتقليل الفجوة العلمية والثقافية بين العالم العربي والعالم المتقدم، وتكون بذلك قد ساهمت بتنمية المجتمع، وتحسين صورتها أمامه، لأن اهتمام الشركة بالعلم ومجالات التعليم مؤشر على ثقافة تنظيمية جيدة في الشركة، ومستوى تفكير مرتفع، فالبحوث العلمية دعائم أساسية لنمو وتطور المجتمع، وكلما زاد تطور المجتمع ازدادت رفاهيته، وارتفع مستوى تغلبه على بعض مشاكله، كالأمراض والأوبئة، أصبح قادراً على حل المشاكل الاقتصادية والعلمية، والتربوية والسياسية وغيرها، والإعلام أصبح له دور مؤثر وفاعل في حياة الناس عامة، ويمكن أن يغير القناعات أو يحرفها، ويقدر على خلق قناعات جديدة والاهتمام بإنشاء المشاريع المنتجة، وتوسيع وتطوير المشاريع القائمة.

اتفقت نتائج السؤال الرابع مع بعض نتائج الدراسات السابقة وختلفت مع بعضها الآخر، حيث اتفقت مع دراسة (Ioamon & Serafeim 2014) بوجود علاقة بين تطبيق الشركات للمسؤولية الاجتماعية، وتحسين المركز المالي لها، وزيادة إقبال المستثمرين على الاستثمار بها، بينما اختلفت مع نتائج دراسة (يوفسفات و بودي، 2012) التي توصلت إلى أن المسؤولية الاجتماعية للشركة تجاه المجتمع كانت منخفضة على عكس النتيجة التي توصلت لها الدراسة الحالية، وتراجح الباحثة عدم التوافق، إلى اختلاف الظروف بين البلدان، واختلاف الثقافات وطبيعة القطاع المبحوث، فالدراسة الحالية شملت قطاعات صناعية وتجارية تعمل في مجال صناعات متعددة، بينما دراسة (يوسفات، بودي، 2012) هي دراسة حالة أجريت في الجزائر، وكانت الشركة المبحوثة شركة لتكرير الغاز، و نتيجتها تناسب الحالة المدروسة للشركة وليس بالضروري تعديها.

5.4.2.4 السؤال الرابع: ما مدى الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية اتجاه البيئة؟

تمت الإجابة عن هذا السؤال من خلال الفقرات(29-37) في المحور الرابع في أداة الدراسة النوعية (الاستبانة) تبين بأن مدى الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية اتجاه البيئة كان مرتفعاً، وذلك على النحو الآتي:

إن الشركات تستخدم الآلات الأقل تسبباً في تلوث البيئة حتى وإن كانت تكاليفها مرتفعة، كما وتختر الطريقة المناسبة للتخلص من المخلفات الصناعية بحيث لا تؤذي البيئة المحيطة، وتقوم بإنتاج منتجات صديقة للبيئة، وتساهم في اكتشاف مصادر بديلة للطاقة اللازمة للعمل. وفسرت الباحثة هذه النتائج بأن الشركة عندما تهتم بالحفاظ على البيئة وعدم الإضرار بها تحسن صورتها أمام المجتمع، وتعطيها ميزة تنافسية مع الشركات العاملة في نفس القطاع، إن الشركات العائلية

العاملة في مدينة الخليل تفتقر إلى الصناعات الثقيلة التي تلحق أضرار كبيرة ، تكون المخلفات الناتجة عنها بالإمكان السيطرة عليها، وتكون أقل ضرراً من مخلفات الصناعات الكبيرة كما في الدول المتقدمة.

أضف إلى ذلك، إن الشركات تتبع أساليب حديثة في تصميم منتجات تقلل من مخلفاتها، وإمكانية إعادة تدويرها، وتعمل على تجميل وتشجير المناطق الطبيعية من خلال برامج حماية البيئة. وهذا يؤكد أن تطبيق المسؤولية الاجتماعية يساهم في إنجاح التسويق الأخضر. فسرت الباحثة هذه النتائج بأن اهتمام الشركة بالبيئة يعني اهتمام الشركة بصحة المجتمع ككل، وتقليل النفايات والملوثات باعتبار أن النظافة حضارة، وذلك يزيد من رضا المستهلكين عن الشركة، وبضاعف من إقبالهم على شراء منتجاتها، وبالتالي يزيد من ربحها ويعطيها فرصة للتفكير في المساهمة في مشاريع لتنمية المجتمع، وتكون بذلك قد طبقت المسؤولية الاجتماعية اتجاه البيئة. وبهذا تُفقد النظرة التقليدية بان الإنسان ينظر إلى مصلحته اليوم ولا ينظر إلى مستقبله غدا.

- تقييد المنشآة بالقوانين والأنظمة الخاصة بالحفظ على البيئة، علماً بأن الشركات لديها خطط طوارئ في حال حدوث كوارث. تفسر الباحثة هذه النتائج بأن تقييد الشركة بالقوانين والأنظمة الخاصة بالبيئة ليس اختيارياً أو طوعياً، إنما إلزامياً حسب قانون البيئة الفلسطيني، ووجود خطط طوارئ لديها يحميها ويحمي أصولها، ويبعد عنها الوقع في خسائر قد تؤدي إلى انهيار الشركة، ويحسن من صورتها أمام المتعاملين معها ويعندها ميزة تنافسية مستدامة.

اتفقت نتائج السؤال الخامس مع بعض نتائج الدراسات السابقة، حيث اتفقت مع دراسة (Chiou & others, 2011) بأن تخصير المورد يتم من خلال الابتكار الأخضر، والذي له فوائد كثيرة على الأداء البيئي، والميزة التنافسية للشركة، وإمكانية المحافظة على استمراريتها، وأن الشركات التايوانية بدأت بتخصير سلسلة التوريد لديها، وتخصير منتجاتها، وإيجاد منتجات صديقة للبيئة، والتعاون مع جهات فاعلة في المجتمع لدعم البيئة. واتفقت مع دراسة (حمودة ، 2014) بأن بعد السعر والتكلفة- كأحد أبعاد التسويق الأخضر - هو الأكثر ارتباطاً بالأداء التسويقي، وأن المنشآت الصناعية تسعى لزيادة أرباحها من خلال الأداء التسويقي الجيد لأنشطتها، وكذلك تؤمن المنشآت الصناعية بأن إرضاء المستهلكين يعكس إيجابياً على زيادة أرباحها، وأن الشركة العائلية تعمل على إلغاء وتقليل نفایاتها، وذلك إيماناً منها بالمسؤولية الاجتماعية أمام جمهورها، وأن الشركات العائلية تصمم أغلفة منتجاتها بحيث تكون آمنة في الاستخدام، وتتوافق مع دراسة (الفليت، 2011) بأن أصحاب المشروعات الصغيرة يواجهون صعوبات تمويلية، بسبب صغر حجم المشروعات، ونقص الضمانات، ونقص المشجعات الاستثمارية(الإعفاءات الضريبية، وزيادة الجمارك على الاستيراد) ووجود نقص في بعض مستلزمات الإنتاج وارتفاع أسعارها. وتتوافق أيضاً مع دراسة (يوسفات و بودي، 2012) حيث توصلت بأن المسؤولية الاجتماعية تجاه البيئة كانت مرتفعة، على أن الشركة لها مسؤولية كبيرة اتجاه البيئة، من خلال استخدام تقنيات حديثة غير ملوثة للماء والهواء والترية، أي وجود الحس البيئي لهذه الشركة.

5.4.2.5 السؤال الخامس: ما الإشكاليات التي تواجه الشركات العائلية في تطبيق

المسؤولية الاجتماعية؟

تمت الإجابة عن هذا السؤال من خلال الفقرات (43-38) في المحور الخامس في أداة الدراسة النوعية (الاستبانة) تبين بأن درجة الإشكاليات التي تواجه الشركات العائلية في تطبيق المسؤولية الاجتماعية كانت مرتفعة، وبأن الإشكاليات التي تواجه الشركات العائلية في تطبيق المسؤولية الاجتماعية كانت على النحو الآتي:

• إن قلة الوعي، وعدم إدراك الفرص المستقبلية للالتزام البيئي، وضعف ثقافة الاستدامة

معوق رئيس يحول دون تطبيق المسؤولية الاجتماعية. وقد فسرت الباحثة هذه النتائج

بقلة الوعي سواء على مستوى الشركة أم على مستوى المجتمع بأهمية المسؤولية

الاجتماعية والخلط بين مفهوم العمل الخيري و مفهوم المسؤولية الاجتماعية يحول

دون تطبيقها أو على الأقل لا يحقق المنفعة المرجوة، لأن عدم الوعي لا يمكن الفرد

العامل من إنجاز الأعمال بما تتطلبه المسؤولية الاجتماعية، وقلة وعي المجتمع بها

لا يجعله يقدّر ما تقوم به الشركة.

• إن الشركات نادراً ما تتحمل مسؤولياتها عن تبعات أنشطتها وأفعالها من مخلفات

وأبعاثات، ناهيك عن أن ارتفاع تكاليف البحث عن الطاقة البديلة يعتبر معيناً في

تطبيق المسؤولية الاجتماعية في الشركات، كذلك فإن ارتفاع تكاليف البحث عن

إنتاج منتجات صديقة للبيئة وقابلة للتدوير يمنع تطبيق الشركات لمسؤولية

الاجتماعية، علماً بأن نقص الموارد المالية يحول دون الإسهام في تطبيق المسؤولية

الاجتماعية لدى الشركات. وتفسر الباحثة هذه النتائج على أن ارتفاع تكاليف البحث

عن الطاقة البديلة وإنتاج منتجات صديقة للبيئة يجعل الشركة تتراجع بالتفكير في البحث عنها أو إنتاجها، لأن تكلفتها ستزيد من تكلفة السلعة، وبالتالي نقل الربح، ويقل إقبال المستهلكين على شراء هذه المنتجات، وبما أن البحث عن الطاقة البديلة والمنتجات صديقة البيئة يكون مكلفاً فهذا الأمر يتطلب موارد مالية ضخمة، وسيتقل كاهل الشركة فهي تعتبر ضمن المشاريع الفردية الصغيرة، وهذا يفسر إجماع المبحوثين على ضرورة توفير خصم تشجيعي للشركات الملزمة بالمسؤولية الاجتماعية تجاه البيئة، الأمر الذي سيزيد من موارد الشركة، ويساعدها في البحث عن مصادر طاقة بديلة تعود على جميع الأطراف بالنفع والفائدة.

اتفقت نتائج السؤال الخامس مع بعض نتائج الدراسات السابقة، حيث اتفقت مع دراسة (حمودة، 2014) انخفاض المستوى الاقتصادي، نتيجة الحصار المفروض على القطاع، والأوضاع السياسية القائمة، مما أثر على الحدّ من تطبيق إستراتيجية التسويق الأخضر في المنشآت الصناعية، واتفقت أيضاً مع دراسة (الفليت، 2011) عدم توفر نظام موحد ينظم آليات عمل القطاع الإنتاجي الصغير، وسياسات الإقراض والسياسات الضريبية التشجيعية، ونقص المشجعات الاستثمارية(الإعفاءات الضريبية، وزيادة الجمارك على الاستيراد) ووجود نقص في بعض مستلزمات الإنتاج وارتفاع أسعارها تكون عائقاً أمام تحسين أداء المشروعات الصغيرة في قطاع غزة.

5.4.2.6 السؤال السادس: ما المقترنات التي يمكن التوصل إليها؟

تم طرح آخر سؤال في الاستبانة الموزعة حول المقترنات من وجهة نظر رؤساء الأقسام في الشركات العائلية في مدينة الخليل، وكانت المقترنات موجهة للشركة وبعضها الآخر للحكومة والجهات الرسمية وكانت على النحو الآتي:

1. زيادة وعي المجتمع والعاملين بأهمية المسؤولية الاجتماعية من خلال عمل ندوات وورشات توعوية والتعاون مع وسائل الإعلام وصفحات التواصل الاجتماعي.
2. أن تخصص إدارة الشركة قسماً خاصاً بالمسؤولية الاجتماعية لديها.
3. أن تخصص الشركة بندًا أساسياً في الموازنة السنوية لدعم أنشطة المسؤولية الاجتماعية.
4. أن تتعاون الشركة مع الجهات الرسمية والحكومية بعمل حملات لدعم المنتج المحلي الفلسطيني والعمل على مقاطعة المنتجات الإسرائيلية.
5. أن تركز الشركة على إنتاج منتجات صديقة للبيئة.
6. أن توفر الحكومة خصماً تشجيعياً للشركات المطبقة للمسؤولية الاجتماعية وتأمين تسهيلات مالية وامتيازات للشركة المطبقة للمسؤولية الاجتماعية.
7. التعاون بين الحكومة والشركات في البحث عن الطاقة البديلة.
8. مراجعة اتفاقية باريس التي جعلت الاقتصاد الفلسطيني تابعاً للاقتصاد الإسرائيلي، فيما يتعلق الاستيراد.

إن المقترنات المذكورة آنفاً تتوافق بدرجة كبيرة مع المقترنات التي قدمها مدراء الشركات أثناء المقابلة.

5.4 مناقشة التوصيات

توصلت الباحثة إلى مجموعة من التوصيات التي قد تساهم في زيادة الوعي عند الإدارة في الشركات العائلية، وهذا من شأنه أن يساعد الشركات العائلية في إدارة خططها وبرامجها المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية، وقد راعت الباحثة في تصنيف التوصيات إلى ثلاثة محاور، وذلك على النحو الآتي:

5.5.1 توصيات للمؤسسات الحكومية والرسمية

1. إيجاد جهة تنظيمية تعنى بوضع التنظيمات والتشريعات والقوانين المنظمة لأعمال وتوجهات المسؤولية الاجتماعية، وأن تتألف من مجلس يتكون أعضاؤه من جهات حكومية (مثل وزارة الزراعة، الاقتصاد، الصحة، والإعلام، البيئة...) والتعاون مع الاتحادات والنقابات والجمعيات مثل (حماية المستهلك، والغرف التجارية والصناعية، والبلدية...) وأن تكون مهامها كالآتي :

أ. العمل على اقتراح قوانين تنظم المسؤولية الاجتماعية وإقرارها من الجهات المختصة، بحيث يتم إعداد تقرير بالخصوص ورفعه إلى المجلس التشريعي ورئيس الوزراء يوصى به سن قوانين وتشريعات تشجع الالتزام بالحفظ على البيئة، وتقليل النفايات وتدويرها والمساهمة في تقليل نسبة التلوث.

ب. متابعة تطوير المنتجات المحلية (إنتاج منتجات صديقة للبيئة).

ج. متابعة نسب التلوث ومحاولة تقليلها.

د. تسجيل المساهمات التي تقدمها الشركات للمجتمع والبيئة من حيث طبيعة هذه المساعدات والمبالغ المنفقة عليها.

هـ إيجاد سياسة حواجز للشركات المتميزة في مجالات تنفيذ المسؤولية الاجتماعية من خلال منح جوائز للتميز في أداء المسؤولية الاجتماعية لدعم المنافسة بين الشركات المحلية والتوسيع في نطاقات تطبيقها.

2. أن تعزز وزارة الاقتصاد قدرات الشركات العائلية المحلية، من خلال تنفيذ برامج تسهل على الشركات العائلية القيام بأعمالها، وتقديم الاستشارات وتبادل الخبرات الفنية والمهنية والإدارية، وتسهيل تزويدها بما تحتاجه من المواد الخام الصديقة للبيئة، لمواصلة عملها في ظل الظروف السياسية الصعبة، والإغلاقات المتكررة.

3. تشجيع الشركات العائلية المعتمدة في عملية الإنتاج على المواد الأولية صديقة البيئة وتعتمد على الطاقة البديلة، وحثها على الاستمرار بذلك.

4. أن تعمل الجهات الحكومية على إنشاء بنية تحتية جيدة للقطاع الخاص بشكل عام كي يكون قادرًا على العمل بكفاءة وفاعلية.

5. تشجيع الشركات العائلية على الحفاظ على البيئة.

6. أن تعمل وزارة البيئة على مراقبة تطبيق القانون رقم (7) لسنة 1999 والمتعلق بتنظيم المسؤولية الاجتماعية اتجاه البيئة، من خلال الرقابة والتفتيش الميداني على الشركات بشكل عام، وان تحمل المصانع أعباء الأضرار التي قد تلحق بالبيئة والمجتمع جراء عملياتها الإنتاجية.

7. التنسيق بين الجهات الحكومية وغير الحكومية والنقابات والاتحادات ووسائل الإعلام بعمل مؤتمرات وندوات تطبيقية وتوعوية بخصوص المسؤولية الاجتماعية.

8. ضرورة اهتمام وسائل الإعلام بنشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية ومبادئها الصحيحة ومجالات تطبيقها.

5.5.2 توصيات للباحث العلمي

1. البناء على النموذج المقترن، وإجراء دراسات توضح مدى قابلية النموذج المقترن للتطبيق.

2. دراسة مدى تطبيق المسؤولية الاجتماعية في الشركات العائلية، لكن من وجهة نظر مغايرة عن هذه الدراسة، حيث لاحظت الباحثة تحيز المبحوثين باعتبارهم مالكين أو من داخل الشركة.

5.5.3 توصيات للشركات العائلية

1. إيجاد قسم مختص بالمسؤولية الاجتماعية بالشركة، وتخصيص مبلغ أو نسبة من أرباح الشركة باستمرار لدعم أنشطة هذا القسم.

2. نشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية وجعلها جزءاً أساسياً في الثقافة التنظيمية للشركة بتضمينه في رؤية الشركة ورسالتها.

3. الاهتمام بالعاملين بالشركة وزيادة معرفتهم من خلال التدريب وتشجيعهم على المشاركة بمؤتمرات وندوات ذات الصلة، عمل ورشات وندوات وبرامج تدريبية.

4. العمل على إيجاد برامج للتحسين المستمر والتوعية في المنتجات، والاهتمام بتلبية رغبات الزبائن، والمحافظة على جودة المنتج باستمرار.

5. أن تحرص الشركة على استخدام أسلوب علمي حديث في التخلص من النفايات الناتجة عن عملياتها الإنتاجية، ومن جهة أخرى توصي بالبحث عن مواد أولية قابلة للتدوير بعد استخدامها.

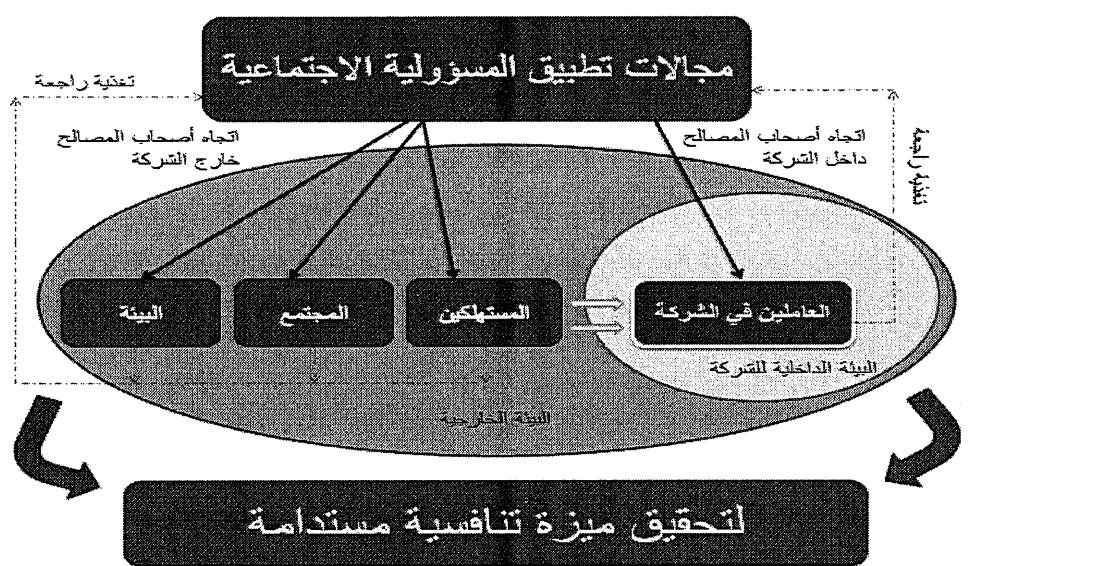
6. وضع إستراتيجية واضحة لاعتماد إنتاج منتجات صديقة للبيئة والعمل على تطوير الإجراءات والآليات المستخدمة في تتميم هذا الجانب.

7. تشجيع المستهلكين على تبني قيم وثقافة استهلاك سلع صديقة للبيئة من خلال حملات ترويجية، وإقامة المعارض والندوات لتعريف منتجاتها، وإصدار مطبوعات منشورة عن أدائها الاجتماعي، مما يساعد في خلق صورة إيجابية عن الشركة.

8. المراجعة المستمرة لاستراتيجيات الشركة لإعادة صياغة الأهداف بما يتلاءم مع تطبيق المسؤولية الاجتماعية، مع حرص الحصول على تغذية راجعة باستمرار من أصحاب المصالح داخل الشركة وخارجها.

9. لضمان الخروج من الإطار التقليدي في البحث وتطبيق المسؤولية الاجتماعية والجهات المعنية للتوصيات، تم اقتراح نموذج يسهل تطبيق المسؤولية الاجتماعية في الشركات العائلية، ويمكن أن يطبق النموذج المقترن في الشركات العائلية في فلسطين، الشكل(2) يوضح ذلك.

الشكل رقم (2) نموذج مقترن لتطبيق المسؤولية الاجتماعية



الشكل رقم (2) من تصميم الباحثة

الشكل رقم (3) المفتاح التوضيحي للنموذج المقترن

البيئة	المجتمع	المستهلكين	العاملين في الشركة
<ul style="list-style-type: none"> • استخدام الات اقل تلويناً للبيئة • البحث عن مصادر بديلة للطاقة • المشاركة في برامج حماية البيئة • تسجير المناطق الطبيعية • البحث عن طريقة مناسبة للتخلص من المخلفات • إنتاج منتجات صديقة للبيئة • تصميم منتجات ياسليب حديثة، وقابلة للتلوير 	<ul style="list-style-type: none"> • تقديم مساعدات ومنح • إنشاء المدارس والمراكم الصحفية • دعم الجامعات والكليات • المساهمة بمشاريع تقليل البطالة والفقر • دعم البحث العلمي • دعم مشاريع تنمية • إقامة علاقات طيبة • توظيف ذوي الاحتياجات الخاصة 	<ul style="list-style-type: none"> • تقويم السلع والخدمات • مراعاة الجودة في المنتجات والخدمات • الاحذر بالشكوى والمفترضات • مراعاة رغبات المستهلكين في الانتاج • متابعة ما بعد البيع من صيانة وتصليح • القيام بحملات لتحسين المنتج الوطني • إقامة علاقات طيبة معهم • تشجيعهم على شراء منتجات صديقة للبيئة 	<ul style="list-style-type: none"> • توفير ظروف عمل ملائمة • تنظيم دورات تربية • مراعاة التفاؤل في الفدرات • منح حوافز مادية ومعنوية • توفير المواصلات • توفير تأمين للعاملين • مراعاة السلامة العامة • رفع اجر العاملين • المساواة في فرص التوظيف

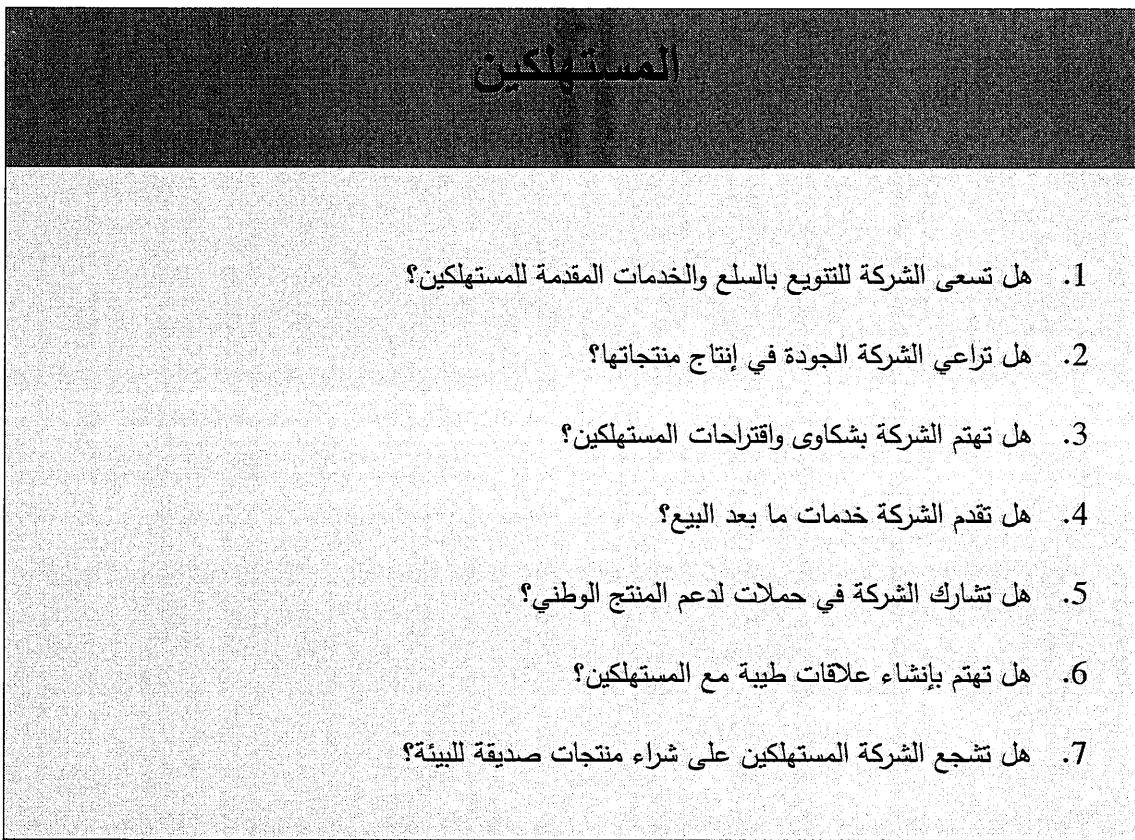
الشكل رقم (3) من تصميم الباحثة

الشكل رقم (4) الإجراء التفصيلي لتطبيق النموذج المقترن (اتجاه العاملين)

العاملين في الشركة
1. هل توفر الشركة للعاملين ظروف عمل ملائمة، و تراعي شروط السلامة العامة؟
2. هل تنظم الشركة دورات تربوية مراعية تفاوت قدرات ومستويات العاملين؟
3. هل تحرص الشركة على منح العاملين حوافز مادية ومعنوية؟
4. هل توفر الشركة للعاملين مواصلات من والى أماكن عملهم؟ وهل توفر لهم تأميناً صحياً؟
5. هل يوجد لدى الشركة نظام دوري لتقدير رواتب العاملين بشكل عادل؟
6. هل تراعي الشركة العدالة والمساواة في عملية التوظيف؟

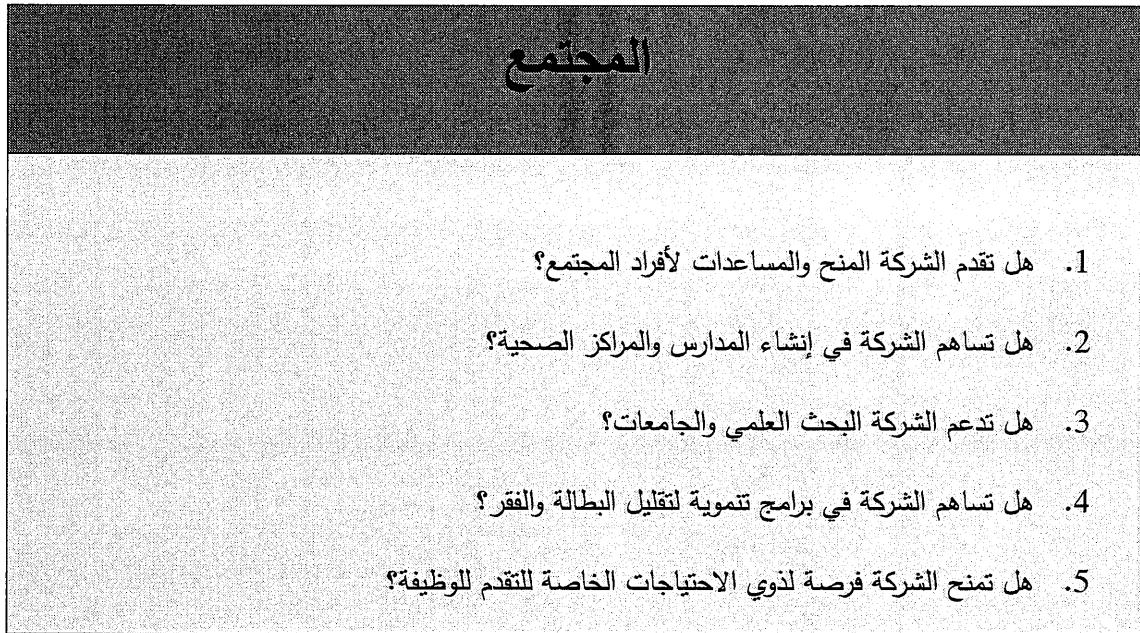
الشكل رقم (4) من تصميم الباحثة

الشكل رقم (5) الإجراء التفصيلي لتطبيق النموذج المقترن (اتجاه المستهلكين)



الشكل رقم (5) من تصميم الباحثة

الشكل رقم (6) الإجراء التفصيلي لتطبيق النموذج المقترن (اتجاه المجتمع)



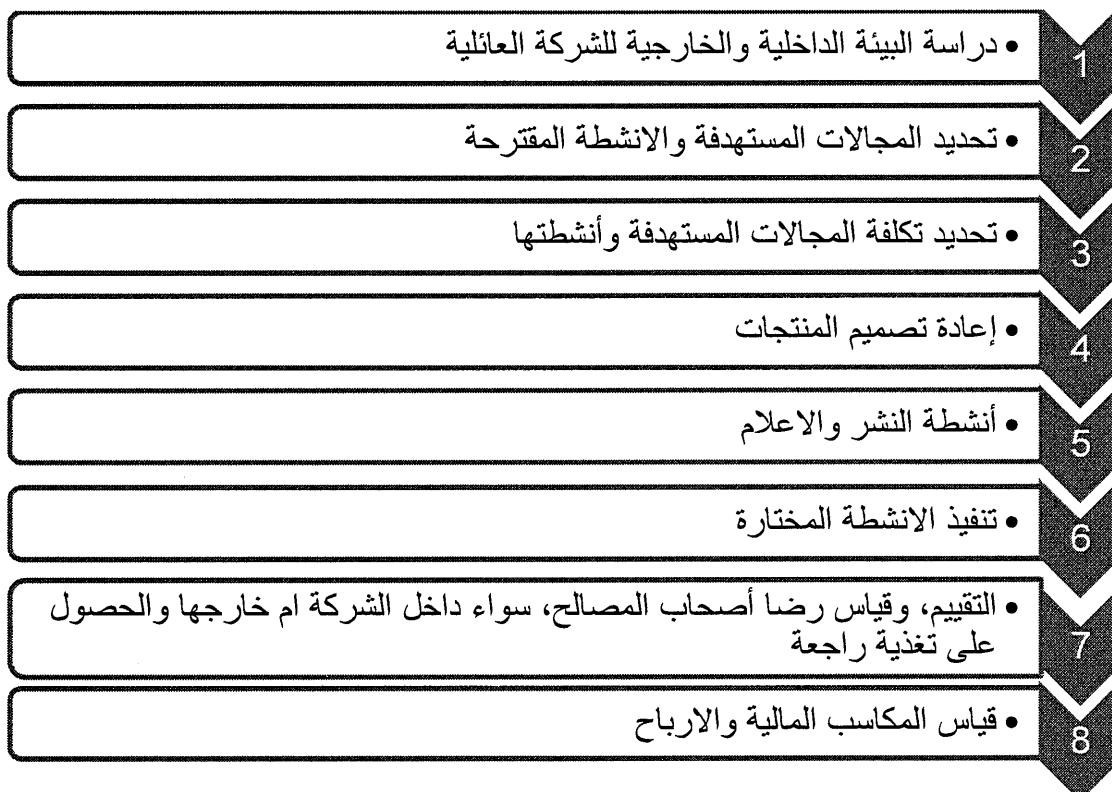
الشكل رقم (6) من تصميم الباحثة

الشكل رقم (7) الإجراء التفصيلي لتطبيق النموذج المقترن (اتجاه البيئة)

البيئة	
1.	هل تستخدم الشركة مواد خام صديقة للبيئة؟
2.	هل تبحث الشركة عن مصادر للطاقة البديلة؟
3.	هل تشارك الشركة في برامج لحماية البيئة وتشجير الأرضي؟
4.	هل تتبع الشركة أساليب علمية للتخلص من النفايات وإعادة تدويرها؟
5.	هل تهتم الشركة بإنتاج منتجات صديقة للبيئة؟

الشكل رقم (7) من تصميم الباحثة

الشكل رقم (8) خطوات لتطبيق النموذج المقترن



الشكل رقم (9) من تصميم الباحثة

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية

- 1-AFED-1 (2015, 12). المسؤولية الاجتماعية للشركات سبيل فعال للتنمية. مجلة البيئة والتنمية .
- 2-ابراهيم ابو حماد. (2015). الشركات العائلية استراتيجيات التعاون والصراع. ساسة.
- 3-ابراهيم أبو كامش. (2015). تحت رعاية ومشاركة محافظة سلطة النقد. الوزير زيادة تحفل بمرور 17 عاما على اطلاق نشاطها في فلسطين و تفتتح مقر ادارتها العامة الجديد في البيره . الحياة الجديدة .
- 4-أحمد الجميلة. (9 ديسمبر, 2014). حوكمة الشركات العائلية تحميها من «الانهيار» وخلافات الأحفاد. الرياض .
- 5-أحمد زغب. (2011). دور القطاع الخاص الفلسطيني في تعزيز مبادرات المسؤولية الاجتماعية.
- 6-قناة الجزيرة مباشر (المخرج)، و سالم المحروقي (المخرج). (2015). تغطية خاصة لاتفاق النهائي في مؤتمر المناخ في باريس [فيلم سينمائي].
- 7-الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2013). تعداد المنشآت 2102.
- 8-القرآن الكريم. سورة ابراهيم آية 7.
- 9-المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية والقانونية تجاه رعاية وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع الفلسطيني .
- 10-المسؤولية المجتمعية. (2014). جامعة القدس المفتوحة.
- 11-إيثار عبد الهادي الفيحان، و كلثوم البز. (2012). دور المنظمات الريادية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية.
- 12-تقرير الاستدامة شركة رویال الصناعية التجارية. (2011-2012). تقرير الاستدامة.
- 13-ثامر البكري. (2016). استراتيجيات التسويق الأخضر. جامعة القدس المفتوحة.
- 14-جريدة المستقبل. (14 اذار, 2016). اهتمام مصر في متزايد بالمسؤولية الاجتماعية وحماية المستهلكين: مبادرات «المركزي» والبنوك تتقدم رغم التأخير عن المتوسط العالمي. جريدة المستقبل ، 9.
- 15-حاتم القواسمي. (2016). الشركات العائلية وطريقها نحو النمو. صحيفة الغد .
- 16-حامد أحمد صالح ابو سمرة. (2009). معوقات الاصلاح عن المسؤولية الاجتماعية في تقارير الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، من وجهة نظر مدققي الحسابات وإدارة الشركات.
- 17-حسين عبد المطلب الاسرج. (2011). المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص ودورها في التنمية المستدامة للمملكة العربية السعودية.
- 18-حسين عبد المطلب الاسرج. (2015). تفعيل دور المسؤولية الاجتماعية للشركات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية .
- 19-خالد بن احمد مصطفى حجر. (2003). معايير شروط الموضوعية والصدق والثبات في البحث الكيفي. مجلة جامعة أم القرى للعلوم التربوية والاجتماعية والإنسانية .

- 20- خالد خلف سالم الزريقات. (2012). أثر التوجيه الاستراتيجي في تحقيق المسؤولية الاجتماعية، دراسة تطبيقية في المصادر التجارية الأردنية.
- 21- خالد عبد الرحمن الشابع. (2012). المسؤولية الاجتماعية للبنوك والشركات.
- 22- دليل الصناعات والحرف. (2012). 93. غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل.
- 23- رابح عربة، وهيبة داودية. (2011). المسؤولية الاجتماعية للشركات ودورها في التنمية. عرض تجارب بعض الشركات العالمية.
- 24- رشيد ناجي الحسن. (مايو, 2012). تجارب دولية ومحالية ناجحة في معالجة الفقر. مجلة الوعي الإسلامي .
- 25- زكية مفري. (2014). علاقة سياسات المزيج التسويقي الأخضر بتبني استراتيجيات التسويق الأخضر دراسة ميدانية بشركة الاسمنت باتنة. مجلة دراسات اقتصادية (1).
- 26- زياد الدباس. (26 ابريل, 2014). كيف تتجنب الشركات العائلية الاختفاء؟ الحياة .
- 27- سامي صمادي. (2006). التسويق الأخضر. المعتقدات في المنظمة العربية . المنظمة العربية للتنمية الادارية .
- 28- سعيد بن علي العضاشي. (20 نояمبر, 2014). الشركات العائلية .. الفرص والتحديات. الاقتصادية السعودية .
- 29- سلطان بن محمد المالك. (2012). التسويق الأخضر. مؤسسة الجزيرة.
- 30- سناء عبد الرحيم سعيد، و عبد الرضا ناصر الباوي. (2010). الدور الاستراتيجي للمسؤولية الاجتماعية الشاملة في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة(دراسة حالة في الشركة العامة لصناعة الاسمنت الجنوبية). مجلة الادارة والاقتصاد .
- 31- سوق فلسطين للأوراق المالية. (2007). الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية. دليل الشركات المساهمة العامة، نابلس-فلسطين.
- 32- شادية مخلوف. (2011). ضمان جودة المسؤولية المسوؤلية المجتمعية .
- 33- شعيب الارنؤوط. الآداب الشرعية.
- 34- صالح السحيبياني. (2009). المسؤولية الاجتماعية ودورها في مشاركة القطاع الخاص في التنمية، حالة تطبيقية على المملكة العربية السعودية.
- 35- صالح العقدة، و عبد الحكيم جودة. (2014). الحكومة المؤسسية في الاردن، واقع وطموحات. عمان: جامعة العلوم التطبيقية.
- 36- طاهر الغاليبي، و صالح العامری. (2005). الادارة والاعمال (المجلد الاولى). عمان، الاردن: دار وائل للنشر والتوزيع.
- 37- طيب داوي. (2007). اثر تحليل البيئة الخارجية والداخلية في صياغة الاستراتيجية . مجلة الباحث (5).
- 38- عاصم عبد النبي البندى. (2011). المشروعات الصغيرة وأثرها في التنمية الاقتصادية، مصر أنموذجاً.
- 39- عبد السلام مخلوفي، و سفيان بن عبد العزيز. (2012). تأثير معايير المسؤولية الاجتماعية على نشاط الشركات متعددة الجنسيات.
- 40- عبد الله علي البراهيم. (24 , 6, 2013). المسؤولية الاجتماعية لدى أرامكو السعودية.
- 41- علي يوسفات، و عبد الصمد بودي. (2012). مدى تبني عناصر المسؤولية الاجتماعية في شركة سونلغاز (ولاية أدرار) من وجهة نظر المستخدمين.

- 42-عودة جميل الفليت. (2011). المشاريع الصغيرة في قطاع غزة ودورها في التنمية الاقتصادية .
- 43-خسان خالد، و سامح العطاوط. (ايار, 2014). الدليل الاسترشادي لحكمة الشركات العائلية في فلسطين.
- 44-فالح عبد القادر الحوري، ممدوح الزيدات، و هايل عباينة. (2010). إدارة الصورة الذهنية للمنظمات الأردنية في إطار واقع المسؤولية الاجتماعية، دراسة ميدانية في شركات الاتصالات الخلوية الأردنية.
- 45-قانون الشركات الاردني رقم 12 للعام 1964. مادة رقم 9 ومادة رقم 39. الاردن.
- 46-قانون العمل الفلسطيني 2000
- 47-قانون رقم "7" لسنة 1999 بشأن البيئة. (1999). قانون رقم "7" لسنة 1999 بشأن البيئة . تأليف قانون البيئة ومجموعة الانظمة والتعليمات.
- 48-قرار مجلس الوزراء رقم (25) لعام 2010. تأليف الشروط البيئية لمنشير الحجر والرخام ومصانع البلاط والباطون الجاهز. قانون رقم "7" لسنة 1999 بشأن البيئة.
- 49-ماجد محمد الفرا. (2005). تقييم الممارسات الادارية لدى المنشآت العائلية في قطاع غزة. مجلة التجارة والتمويل .(1)
- 50-ماهر حسن المحروق، و ايهاب مقابلة. (2013). مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
- 51-محمد الحسن بوبيكر. (2014). دور المسؤولية الاجتماعية في تحسين أداء المنظمة - دراسة حالة لمؤسسة نفطال .جامعة محمد خيضر - بسكرة.
- 52-محمد سالم اللولو. (2009). مدى إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات المساهمة العامة، دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية.
- 53-محمد سعدو أحمد حمودة. (2014). العلاقة بين تبني مفهوم التسويق الأخضر والأداء التسويقي.
- 54-محمد علي سعدي الحاليك. (يونيو, 2014). المنشآت العائلية في قطاع غزة، دراسة ميدانية لسماتها الادارية ومستقبلها. مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية ، الصفحات 101-131.
- 55-محمد عماوي. (2015). الشركات العائلية. تم الاسترداد من مدونة المحامي محمد عماوي القانونية.
- 56-محمد فوزي. (2014). تحديات ادراج الشركات الخاصة والعائلية في البورصة.
- 57-مقدم وهيبة. (2012). تحسين الأداء البيئي والاجتماعي للمؤسسات الصناعية من خلال تبني المعايير الدولية أيزو 26000 للمسؤولية الاجتماعية.
- 58-مقدم وهيبة. (2011). سياسات وبرامج المسؤولية الاجتماعية تجاه الموارد البشرية في منظمات الأعمال، دراسة حالة ثلاثة شركات عربية.
- 59-(2014). من رؤيا إلى واقع. دبي: دبى باركس آند ريزورتس.
- 60-خايف بن محسن. (2013). المسؤولية الاجتماعية ايزو 26000. نشرة تعريفية ، صفحة 2.
- 61-نور الدين السميري. (2014). الاقتصاد الفلسطيني قائم على المشاريع الصغيرة جداً لعدم اهتمام القطاع المصرفي بتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة .
- 62-يوسف عواد، ايمن يوسف، محمد شاهين، مروان درويش، عماد اشتية، موفق زيادات، وأخرون. (2014). المسؤولية المجتمعية، جامعة القدس المفتوحة.

ثانياً: المراجع الأجنبية

- 1- Abuznaid, S. (2014). Managing a family business in a complex environment: The case of Palestine. *International Journal of Business and Social Science* .
- 2-Arab British Academy for Higher Education .2015 ,1 .(2015) .
<http://www.abuhe.co.uk/total-quality-management-enc/63927-iso-certificate.html>.
- 3-Bradley Agle & 'others) .June, 2009 .(Business Ethics Quarterly: Stakeholder Theory, Ethics, Corporate Social Responsibility & Family Enterprise .Business Ethics Quarterly.
- 4-<http://islamselect.net/mat/982992015> ,6 .(2011) .
- 5-<http://sqarra.wordpress.com/acct1>.(2014 ,3 11) ./
- 6-<http://www.investopedia.com/terms/m/marketshare.asp> .2015 .investopedia.
- 7-International Chamber of Commerce .2016 ,1 .(2015) .<http://www.iccwbo.org/>
- 8-Ioannis Ioannou & George Serafeim 10) .feb., 2014 .(The Impact of Corporate Social Responsibility on Investments.
- 9-Lu Tang & Christine Gallagher & Bijie Bie .(2014) .Corporate Social Responsibility Communication Through Corporate Websites: A Comparison of Leading Corporations in the United States And China .International Journal of Business Communication.
- 10-Lukman Raimi) .April, 2015 .(Entrepreneurship Development through Corporate Social Responsibility-A study of the Nigerian Telecommunication Industry.
- 11-Michael Baker & Susan J. Hart .(2008) .The Marketing Book .
- 12-Michael Porter .(2007) .Competitive Advantage .
- 13-Neha Puri & Shruti Ashok 4) .Oct., 2013 .(Corpotate Social Responsibility : Social Initiatives Taken By Indian Companies .IJMRBS.(4)
- 14-Nicole Fallon .(2015) .What is Corporate Social Responsibility?
- 15-Tzu-Yun Chiou & Hing Kai Chan & Fiona Lettice & Sai Ho Chung .(2011) .The influence of greening the suppliers & green innovation of environmental performance & competitive advantage in Taiwan.
- 16-Vytautas Juščius & Vytautas Snieška .(2008) .Influence of Corporate Social Responsibilities on Competitive abilities of Corporation.
- 17-Wendy C. Handler .(2004) .Methodological Issues and Considerations in Studying Family Businesses .journal of the family firm institute.

ثالثاً: المواقع الالكترونية

- 1-Arab British Academy for Higher Education ،2015 ،1 .(2015) .
<http://www.abuhe.co.uk/total-quality-management-enc/63927-iso-certificate.html>.
- 2-[http://islamselect.net/mat/982992015 ,6 .\(2011\) .](http://islamselect.net/mat/982992015 ,6 .(2011) .)
- 3-[http://sqarra.wordpress.com/acct1.\(2014 ,3 11\) ./](http://sqarra.wordpress.com/acct1.(2014 ,3 11) ./)
- 4-<http://www.investopedia.com/terms/m/marketshare.asp ،2015 investopedia.>
- 5-International Chamber of Commerce ،2016 ،1 .(2015) .<http://www.iccwbo.org./>
- 6-Walmart ،2015 ،12 9 .(2012) .http://c46b2bcc0db5865f5a76-91c2ff8eba65983a1c33d367b8503d02.r78.cf2.rackcdn.com/d3/35/66be9cc44c2b8d096565166e79f4/2012-global-responsibility-report_129823695403288526.pdf.
- 7-World Business Council for Sustainable Development ،2016 ،1 12 .(2015) .
<http://www.wbcsd.org/home.aspx>.
- 8 -. (2013 ،6 5) .<http://www.slideshare.net/hemamamdouh/ss-22510721>.
- 9 .(2015) .<http://www.seo-ar.net>.
- 10 . هالة عوض عبدالرحمن. (2015)
<http://www.arabinternalauditors.com/vb/showthread.php?t=1106> .
- 11- Walmart ،2015 ،12 9 .(2012) .http://c46b2bcc0db5865f5a76-91c2ff8eba65983a1c33d367b8503d02.r78.cf2.rackcdn.com/d3/35/66be9cc44c2b8d096565166e79f4/2012-global-responsibility-report_129823695403288526.pdf.
- 12- World Business Council for Sustainable Development ،2016 ،1 12 .(2015) .
<http://www.wbcsd.org/home.aspx>.

الملاحق

ملحق رقم (1)

نموذج أسئلة المقابلة

نموذج المقابلة

التاريخ: / /

اليوم:

الوقت ____:

اسم الشركة:

اسم المقابل:

أسئلة المقابلة:

1) هل يوجد قسم في الشركة مختص بالمسؤولية الاجتماعية؟ إذا كان هناك قسم، ما هي مهامه؟

2) برأيك ما الإشكاليات والمعيقات التي تواجه الشركة في تطبيق المسؤولية الاجتماعية؟ وما أسبابها؟

3) مادا تقترح لحل تلك الإشكاليات والتغلب عليها؟

ملحق رقم (2)

ترميز المقابلات

الرقم	المقابلة
1	المقابلة الأولى مع مدير ومالك شركة حرباوي الصناعية التجارية
2	المقابلة الثانية مع المدير الإداري لشركة رویال الصناعية التجارية
3	المقابلة الثالثة مع مدير ومالك شركة أبو خرشيق التجارية
4	المقابلة الرابعة مع مدير ومالك شركة نيوتوسيتي لتجارة وصناعة الأحذية
5	المقابلة الخامسة مع المدير الإداري لشركة زنم للصناعات البلاستيكية م.خ.م
6	القابلة السادسة مع مدير ومالك شركة القصراوي التجارية الصناعية
7	المقابلة السابعة مع المدير الإداري لشركة الجندي لتصنيع الألبان والمواد الغذائية



ملحق رقم (3)

الاستبانة

جامعة الخليل

كلية الدراسات العليا والبحث العلمي

قسم إدارة الأعمال

الأخ الكريم / الأخت الكريمة،،،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

نقوم الباحثة بإعداد دراسة بعنوان "المسؤولية الاجتماعية للشركات العائلية: الإشكاليات والمفتوحات"، من وجهة نظر رؤساء الأقسام في الشركات العائلية في مدينة الخليل والعاملين فيها، وقد تم تصميم هذه الاستبانة من أجل تحقيق أهداف الدراسة، وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال في جامعة الخليل.

أرجو من حضرتكم التعاون بالإجابة عن الفقرات المرفقة بكل موضوعية ودقة، علمًاً بأن البيانات ستحاط بالسرية التامة، وستستخدم لأغراض البحث العلمي فقط .

مع جزيل الشكر والاحترام

الباحثة

نهى ظمي الجعبري

بإشراف الدكتور

محمد عمرو

أولاً : معلومات عامة

أرجو الإجابة بوضع إشارة داخل المربع المناسب لكم:

الجنس : ذكر أنثى

العمر : أقل من 30 30-41 40-51 51 فأكثر

المؤهل العلمي : الثانوية العامة فما دون دبلوم

بكالوريوس ماجستير دكتوراه

صفة العمل في الشركة: رئيس قسم رئيس شعبة موظف

عدد العاملين في الشركة: 100-50 100-150 150-101 200-151

250-201 250-301 300-251 301 فأكثر

سنوات الخبرة : أقل من 5 5-10 أكثر من 10 سنوات

عمر الشركة: أقل من 20 20-31 31-40 40 فأكثر

مجال عمل الشركة: تجاري صناعي خدماتي

ثانياً: مجالات تطبيق المسؤولية الاجتماعية

المسؤولية الاجتماعية اتجاه العاملين

إن اهتمام الشركة بالموارد البشرية من شأنه أن يعزز من أدائها الاجتماعي اتجاه باقي أصحاب المصلحة وغرس ثقافة المسؤولية الاجتماعية لدى الشركة.

الفقرة	النقطة	تقويم	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
1	تقوم الشركة بتنظيم دورات تدريبية للعاملين لرفع قدراتهم وكفاءتهم بشكل دوري.						
2	تراعي الشركة التفاوت في قدرات ومواهب العاملين عن طريق منح الحافز المادية والمعنوية.						
3	تقوم الشركة بتوفير مواصلات للعاملين.						
4	تساهم الشركة في برامج اجتماعية للعاملين خارج نطاق العمل مثل مراكز الترفيه والأندية.						
5	تقوم الشركة بتوفير نظام للتأمين والمعاشات للعاملين.						
6	توفر الشركة للعاملين ظروف عمل ملائمة (تهوية ، إضاءة).						
7	تحفز الشركة العاملين على حضور المؤتمرات، وورش العمل العلمية والمهنية.						
8	لا تتبع الشركة الفصل التعسفي مع العاملين للحفاظ عليهم، وزيادة الأمان الوظيفي.						
9	تحرص الشركة على زيادة أجور العاملين.						
10	برأيك، تؤمن الشركة بسياسة المساواة في فرص التوظيف.						

المسؤولية الاجتماعية اتجاه المستهلكين

من خلال هذا الجانب تلعب الشركة دوراً مهماً اتجاه جميع الأطراف المتعاملة معها، وتقوم بتقديم منتجات بأسعار مناسبة، وذات جودة عالية، وتلتزم بمعالجة الأضرار التي تحدث بعد البيع، وتعمل على التطوير المتستمر للمنتجات بما يتناسب مع رغبات المستهلكين.

النوع:	الفقرة	النوع:	النوع:	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض مُعتدلة	معارض بشدة	معارض
	11				تقوم الشركة بتوفير السلع والخدمات المتنوعة ذات الجودة العالية.				
	12				تقوم الشركة بالأبحاث التسويقية لتلبية احتياجات المستهلكين.				
	13				تحرص الشركة على توفير معلومات ملصقة على المنتج مطابقة تماماً لمحتوياته.				
	14				تهتم الشركة بشكاوى ومقترنات المستهلكين.				
	15				تقوم الشركة ببرامج إعلامية تعرف المستهلكين بخصائص المنتج وطرق ومجالات استخداماته.				
	16				تحرص الشركة على الاهتمام بجودة المنتج مراعية رغبات المستهلكين.				
	17				تقيل الشركة تدريب طلاب جامعة أو معاهد أو كليات أثناء وبعد الدراسة.				
	18				على حد علمك تقيم الشركة علاقات طيبة مع العملاء.				

المسؤولية الاجتماعية اتجاه المجتمع

يتمثل هذا الجانب في اهتمام الشركة اتجاه أفراد ومؤسسات المجتمع، وبناء علاقات طيبة معه، والحفاظ على ثقافة أخلاقية مرتبطة باسم الشركة، وغرس ثقافة المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة فيه.

النقطة	الفقرة	البيان	الرقم			
النوع	العنوان	البيان	النقطة			
معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	نقوم الشركة بتقديم المساعدات والمنح التعليمية لأفراد المجتمع.	19
معارض	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	تساهم الشركة بإنشاء المدارس والمراكز الصحية.	20
معارض	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	تقوم الشركة بدعم الجامعات وكليات المجتمع المحلية (تجهيز مختبرات، قاعات حاسوب....)	21
معارض	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	تساهم الشركة بالمشاريع المتعلقة بتشغيل الأيدي العاملة العاطلة عن العمل(لتقليل ظاهرة البطالة والفقر).	22
معارض	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	تحرص الشركة على دعم البحث العلمي.	23
معارض	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	تهتم الشركة بشكاوى المستهلكين والعمل على حلها بصورة كاملة.	24
معارض	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	تهتم الشركة بإقامة علاقات طيبة مع مؤسسات المجتمع.	25
معارض	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	تساهم الشركة في مشاريع تنمية المجتمع.	26
معارض	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	تساهم الشركة بإقامة مشاريع في المناطق الأقل تطوراً وتقدماً.	27
معارض	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	توظف الشركة أفراداً من ذوي الاحتياجات الخاصة.	28

المسؤولية الاجتماعية اتجاه البيئة

المحافظة على الموارد البيئية والطبيعية من خلال التزام الشركة بالمسؤولية الاجتماعية حيث تهتم بحماية البيئة من الأضرار الناتجة عن أنشطة الشركة، والمساهمة في حملات حماية البيئة، والحفاظ على الموارد الطبيعية، وتبني سياسة بيئية رشيدة.

النقطة	الفقرة						
النقطة	النقطة	النقطة	النقطة	النقطة	النقطة	النقطة	النقطة
29	تستخدم الشركة الآلات الأقل تسبباً في تلوث البيئة حتى وإن كانت تكاليفها مرتفعة.						
30	تساهم الشركة في اكتشاف مصادر بديلة للطاقة اللازمة للعمل.						
31	تعمل الشركة على تجميل وتشجير المناطق الطبيعية من خلال برامج حماية البيئة.						
32	تحتار الشركة الطريقة المناسبة للتخلص من المخلفات الصناعية بحيث لا تؤدي البيئة المحيطة.						
33	تقوم الشركة بإنتاج منتجات صديقة للبيئة.						
34	تبعد الشركة أساليب حديثة في تصميم منتجات تقلل من مخلفاتها، وإمكانية إعادة تدويرها.						
35	يساهم تطبيق المسؤولية الاجتماعية في إنجاح التسويق الأخضر.						
36	الشركة لديها خطط طوارئ في حال حدوث كوارث.						
37	تنقىد المنشآت بالقوانين والأنظمة الخاصة بالحفاظ على البيئة.						

رابعاً:

إشكاليات تطبيق المسؤولية الاجتماعية في الشركات العائلية

النقطة:	الفقرة		موافق بشدة	موافق	محايد	معارض بشدة	معارض	معارض بشدة
38		نادرًا ما تحمل الشركات مسؤولياتها عن تبعات أنشطتها وأفعالها من مخلفات وانبعاثات.						
39		نقص الموارد المالية يحول دون الإسهام في تطبيق المسؤولية الاجتماعية لدى الشركة.						
40		ارتفاع تكاليف البحث عن الطاقة البديلة يعتبر معيناً في تطبيق المسؤولية الاجتماعية في الشركة						
41		ارتفاع تكاليف البحث عن إنتاج منتجات صديقة للبيئة وقابلة للتدوير يمنع تطبيق الشركة لمسؤوليتها الاجتماعية.						
42		قلة الوعي، وعدم إدراك الفرص المستقبلية للالتزام البيئي هي معوق رئيس يحول دون تطبيق المسؤولية الاجتماعية.						
43		ضعف ثقافة الاستدامة معوق رئيس يحول دون تطبيق المسؤولية الاجتماعية.						

• مقتراحات للتغلب على معوقات تطبيق المسؤولية الاجتماعية في الشركات العائلية

- 1
- 2

• هل يوجد قسم خاص بالمسؤولية الاجتماعية في الشركة؟

لا نعم

إذا كانت إجابة السؤال السابق نعم، أرجو كتابة مهام، وصلاحيات، ومسؤوليات،
القسم و عدد العاملين فيه إن وجد

.....
.....

شاكرا لكم حسن تعاونكم

ملحق رقم (4)

قائمة أسماء محكمي الاستبانة

مكان العمل	أسماء محكمي الاستبانة	الرقم
جامعة بوليتكنك فلسطين	د.إسلام حسونة	1
جامعة الخليل	د.سمير أبو زيد	2
جامعة الخليل	د.محمد الجعبري	3
اتحاد لجان العمل الزراعي	د.محمد عوض	4
جامعة القدس المفتوحة	د.يوسف أبو فارة	5
جامعة الخليل	أ.نائل سيد أحمد	6
جامعة القدس	أ.أحمد الزعارير	7

ملحق رقم (5)

كتاب من جامعة الخليل إلى وزارة الاقتصاد لتسهيل مهمة الباحثة في جمع البيانات

HEBRON
UNIVERSITY



جامعة الخليل

Ref.

الرقم:

Date

2015/12/09

التاريخ:

السادة / وزارة الاقتصاد المحترمون

الموضوع / بحث دراسات عليا

تحية طيبة وبعد،،

يقدّم برنامج الماجستير في إدارة الاعمال في جامعة الخليل بأن الطالبة نهى نظمي عبد الله الجعري ورقمها الجامعي (21219048) هي أحد طلاب برنامج الماجستير في إدارة الاعمال (MBA)، وهي في طور جمع المعلومات ليحثّها بعنوان (المسؤولية الاجتماعية للشركات العالمية: الإشكاليات والمقترنات)، يرجى مساعدتها في تسهيل مهمتها لإعداد الرسالة.

مع الاحترام و التقدير،،

د. سمير ابو زينه
د. سمير ابو زينه
عميد كلية التمويل والإدارة
رئيس لجنة الدراسات العليا



ملحق رقم (6)

كتاب من جامعة الخليل إلى وزارة البيئة لتسهيل مهمة الباحثة في جمع البيانات

HEBRON
UNIVERSITY



جامعة الخليل

Ref.

الرقم:

Date

2015/12/09

التاريخ:

السادة / سلطة البيئة المحترمون

الموضوع / بحث دراسات عليا

تحية طيبة وبعد،،،

يفيد برنامج الماجستير في إدارة الاعمال في جامعة الخليل بأن الطالبة نهى ظممي عبد الله الجبعري ورقمها الجامعي (21219048) هي احد طلاب برنامج الماجستير في إدارة الاعمال (MBA) وهي في طور جمع المعلومات لبحثها بعنوان (المسؤولية الاجتماعية للشركات العائلية: الاشكاليات والمقترنات)، يرجى مساعدتها في تسهيل مهمتها لإعداد الرسالة.

مع الاحترام والتقدير،،،

د. سمير ابو زنيد
د. سمير ابو زنيد
عبد كلية التسويق والإدارة
رئيس لجنة الدراسات العليا



ملحق رقم (7)

كتاب صادر من جامعة الخليل إلى غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل لتسهيل مهمة الباحثة في جمع البيانات

HEBRON
UNIVERSITY



جامعة الخليل

Ref.

ش.ج.الخليل.الجامعة

الرقم :

Date

2015/12/09 التاريخ:

السيد / م. محمد غازي الحريباوي المحترم
رئيس غرفة تجارة وصناعة الخليل

الموضوع / بحث دراسات عليا

تحية طيبة وبعد،،،

يفيد برنامج الماجستير في ادارة الاعمال في جامعة الخليل بأن الطالبة نهى ظفيري عبد الله الجبعري ورقمها الجامعي (21219048) هي احد طلاب برنامج الماجستير في ادارة الاعمال (MBA)، وهي في طور جمع المعلومات لبحثها بعنوان (المسؤولية الاجتماعية للشركات العائلية: الاشكاليات والمقترنات)، يرجى مساعدتها في تسهيل مهمتها الإعداد الرسالة.

مع الاحترام و التقدير،،،

د. سمير ابو زيد
د. سمير ابو زيد
عميد كلية التمويل والإدارة
رئيس لجنة الدراسات العليا



ملحق رقم (8)

كتاب من جامعة الخليل إلى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لتسهيل مهمة الباحثة في جمع البيانات



Ref. رقم الارشيف : الرقم :
Date 2015/12/09 التاريخ:

السادة / مركز الاحصاء الفلسطيني المحترمون

الموضوع / بحث دراسات عليا

تحية طيبة وبعد،،،

يفيد برنامج الماجستير في ادارة الاعمال في جامعة الخليل بأن الطالبة نهى ظلمي عبد الله الجعبري ورقمها الجامعي (21219048) هي احد طلاب برنامج الماجستير في ادارة الاعمال (MBA)، وهي في طور جمع المعلومات لبحثها بعنوان (المسؤولية الاجتماعية للشركات العالمية: الاشكاليات والمقترحات)، يرجى مساعدتها في تسهيل مهمتها لإعداد الرسالة.

مع الاحترام والتقدير،،،

د. سمير ابو زنيد
د. سمير ابو زنيد
عميد كلية التمويل والإدارة
رئيس لجنة الدراسات العليا



تابع/ملحق رقم (٩)

نجلاء عبد العليم رضوان لبر سعر	0	مشير مولى لابن سارط للطريق وأونلاين بيت الدين 5
مجدى محمد محمود زغبزغة	1	مشير مولى لابن سارط للطريق وأونلاين بيت الدين 10
فريسيه هشام عبد الرحمن أبو بيضة	0	مشير مولى لابن سارط للطريق وأونلاين بيت الدين 15
عمر عبد الله كمال الدين 2	0	مشير مولى لابن سارط للطريق وأونلاين بيت الدين 20
محمد عبد العليم الشافعي 2	0	مشير مولى لابن سارط للطريق وأونلاين بيت الدين 25
محمد عبد العليم الشافعي 1	0	مشير مولى لابن سارط للطريق وأونلاين بيت الدين 30
محمد عبد العليم الشافعي 0	0	مشير مولى لابن سارط للطريق وأونلاين بيت الدين 35
الإسم:	0	الإسم:
العنوان:	0	العنوان:
البلد:	0	البلد:
الرقم:	0	الرقم:
الفاكس:	0	الفاكس:
الجوال:	0	الجوال:
البريد الإلكتروني:	0	البريد الإلكتروني:
الإيميل:	0	الإيميل:

ملحق رقم (10)

دليل إرشادي لتطبيق نموذج المسؤلية الاجتماعية المقترن

النظام	الهدف	الجهود المطلوبة	جهة التنفيذ
(1) دراسة البيئة الداخلية	حصر المجالات التي يمكن أن تخدمها الشركة، وجمع بيانات خارجية، وذلك من خلال: 1- مسح ودراسة الظروف الداخلية للشركة من حيث: - ظروف العمل: التهوية، التدفئة، الإضاءة، وسائل الأمان والسلامة العامة، أماكن الراحة، ملابس خاصة بالعمال، المكاتب ومقاعد الاداريين...إلخ - التعرف على طبيعة العمل والعاملين من حيث طبيعة الانتاج والمهارات والمهارات، والاطلاع على المبيعات - تقارير الأداء السنوية. 2- مسح ودراسة الظروف الخارجية للشركة من حيث: - التعرف على احتياجات ورغبات الزبائن، ودراستها بشكل جدي.	إجراء مسح ميداني للمجالات الاجتماعية كافة، سواء كانت ذات علاقة باليمن الداخلية أم بالبيئة الخارجية، وذلك من خلال: 1- مسح ودراسة الظروف الداخلية للشركة من حيث: - ظروف العمل: التهوية، التدفئة، الإضاءة، وسائل الأمان والسلامة العامة، أماكن الراحة، ملابس خاصة بالعمال، المكاتب ومقاعد الاداريين...إلخ - التعرف على طبيعة العمل والعاملين من حيث طبيعة الانتاج والمهارات والمهارات، والاطلاع على المبيعات - تقارير الأداء السنوية.	الادارة العلاقات العامة الموارد البشرية

<p>التعرف على احتياجات المجتمع ومتطلباته، وذلك بالتعاون مع الجهات ذات الصلاة ل لتحقيق لبيته، ولذلك من منفعة أكبر.</p> <p>- التعرف على طبيعة مخلفات الشركة، العمل على تقليلها ولدرلية إمكانية إزاء تدويرها</p> <p>- التعرف على الموارد المستخدمة في الإنتاج، وهل هي موارد متتجدة؟ وهل يمكن ترشيدها؟ وهل يمكن استهلاكها.</p>															

جهة التنفيذ	الجهود المطلوبة	الهدف	النشاط
الادارة المالية العلاقات العامة التسويق	<p>تحديد تكاليف البنود كافة التي تم تحديدها مع مراعاة الآتي:</p> <ul style="list-style-type: none"> - تحديد الفوائد الازمة لتنفيذ أنشطة المسؤولية الاجتماعية. - تحديد مصادر التمويل الازمة لتلك الأنشطة. - اختصار الأنشطة التي يمكن من تنفيذها الشركة ضمن قدراتها التمويلية. - استبعاد او تأجيل بعض الأنشطة التي تكاليفها تكون خارج الإمكانيات المالية للشركة 	<p>تحديد تكاليف المشاريع المقترنة، وهل هي ضمن إمكانيات الشركة المالية والتمويلية، وهل الشركة مستعدة وانشطتها</p> <p>بحاجة لجزاء دورات تدريبية او ابعاث بعض العاملين لتنفيذ المشروع بكفاءة وفاعلية.</p>	(3) المحالات المستهدفة
المالية والعمليات والمخاطر	<p>التعرف على حاجات ورغبات الرئائين من خلال التواصل المستمر بوسائل الاتصال الحديثة والاهتمام بشكاوهم والأخذ بمقترناتهم</p> <p>زيادة عمليات البحث والتلورير لتحسين المنتجات وتقديمها في السوق للرئائين دون اضرار بيئية وضمن المعايير والجودة العالمية.</p> <p>تصميم منتجات تتاسب مع رغبات الرئائين الحاليين والمتعاقدين، من خلال انتاج منتج آمن وصديق للبيئة.</p>	<p>(4) إعادة تصميم المنتجات</p> <p>لتصسيم منتجات تتاسب مع المعايير والجودة العالمية.</p>	
العمليات والتسويق	<p>تصميم منتجات صديقة للبيئة بما يتلاءم مع اتفاق وحاجات ورغبات المستهلكين، والإهتمام بوضع علامات تمييزها عن غيرها من المنتجات كنشاط ترويجي للشركة.</p>		

<p>- المحافظة على استخدام مواد خام صديقة للبيئة</p> <p>- عمل دراسات وأبحاث سرقة عن دخل المستهلكين وقرارتهم الشرائية وتحديد مدى إمكانية تقبل المستهلكين لهذه المنتجات</p>	<p>التسويق</p> <p>المؤشرات العامة</p>
<p>ـ تنفيذ بعض البرامج التدريبية للادارة ورؤساء الاقسام في إطار توضيح مفهوم المسؤولية الاجتماعية، من خلال برامج تدريب داخلية وخارجية.</p> <p>ـ تعزيز ثقافة تنظيمية في الشركة تدعم مفهوم المسؤولية الاجتماعية وأن تطبيقه يعتمد على تضافر جهود جميع العاملين.</p>	<p>ـ إقامة الأطراف ذات العلاقة باهتمامها (أنشطة الشراكة) الإجتماعية، مفهوم المسؤولية الإجتماعية، والإعلام</p>
<p>ـ عقد اجتماعات مع المؤسسات الحكومية والشعبية لتوسيع أهمية المسؤولية الاجتماعية اتجاه البيئة والمستهلك والمجتمع ككل.</p> <p>ـ إصدار نشرات تهدف إلى توعية المستهلكين حول موضوع المنتجات صديقة البيئة</p> <p>ـ نشر نتائج موحدة للمستهلكين مدى مساهمة الشركة اتجاه المحافظة على البيئة وأهمية دعمهم للمنتج المحلي.</p>	

جهة التنفيذ	الهدف المطلوب	الهدف	النشاط
جميع الأقسام داخل الشركة (المالية ، الادارة ، المالية ، القانونية ، التدقيق ، المبيعات)	بعد ان تقوم الادارة بتحديد جدول زمني لتنفيذ النشاط الذي تمت المراقبة عليه، وتحديد مهام كل قسم، يقوم كل قسم بتنفيذ المهام الموكلة من خلال وضع اجراءات للتنفيذ ومعايير الرقابة وتحديد الافراد المسؤولين عن التنفيذ والرقابة.	العمل على ترجمة المقتربات والبنود في المواردة إلى حيز التطبيق	(6) تنفيذ الأنشطة المختارة
الادارة - العلاقات العامة - التسويق - المبيعات	تصميم وتوزيع قوائم استقصاء على أصحاب المصالح الخارجية لقياس مدى رضائهم عن الأنشطة التي قامت بها الشركة، فتح باب الاقتراحات (من خلال صندوق الاقتراحات والشكوى)، او من خلال صفحات التواصل الاجتماعي...إلخ	التعرف على رضا أصحاب المصالح والمعلم على تحسين صورة الشركة	(7) التقديم، وقياس رضا أصحاب المصالح
المؤسسات ذات العلاقة	استطلاع اراء مندوبي المبيعات، وتجار الجملة والوكالء، ونقط البيع	سواء داخل الشركة او خارجها باستمرار، والحصول على تعذرية راجعة	الادارة
المبيعات	أجل تنفيذ النشاط	الادارة	(8) إقىاس الأرباح والمكافآت المالية

<p>الاعتبار في السنوات القادمة</p> <p>التقديرية في الموزنة ليتم أخذها بعين</p> <p>مقاييس التكاليف الفعلية مع التكاليف المقيدية في الموزنة</p> <p>المالية</p>
<p>على الشركة من خلال تنفيذ برامج المسؤولية الاجتماعية لدى الشركة.</p> <p>على الشركة من خلال تحديد الجدو والمكاسب المادية التي يرادت</p> <p>المشترات</p>

ملحق رقم (11) نموذج لتقدير المسئولية الاجتماعية في الشركات العاملية

العلامة العاملية للجدل الواحد	النتيجة	مغایر تقديم تقييم المسئولية الاجتماعية في الشركات العاملية				
		المؤشرات المطلوبة وللحديقة المعنية بالمسؤولية الاجتماعية				
25	1	نعم الشركة تدرب العاملين ورفع كفاءتهم	1	نعم الشركة تدرب العاملين ورفع كفاءتهم	1	نعم الشركة تدرب العاملين ورفع كفاءتهم
	2	تعهدت الشركة بدور اثباتية ووراثات عمل بالبشرار	2	تعهدت الشركة بدور اثباتية ووراثات عمل بالبشرار	2	تعهدت الشركة بدور اثباتية ووراثات عمل بالبشرار
	3	تنسخ الشركة حفاف ملدية ومحورية للعاملين	3	تنسخ الشركة حفاف ملدية ومحورية للعاملين	3	تنسخ الشركة حفاف ملدية ومحورية للعاملين
	4	توفر ظروف عمل ملائمة مع مراعاة السلاسل العامة	4	توفر ظروف عمل ملائمة مع مراعاة السلاسل العامة	4	توفر ظروف عمل ملائمة مع مراعاة السلاسل العامة
	5	توفر أجور عادلة، وتأمين صحي، ووصولات العاملين	5	توفر أجور عادلة، وتأمين صحي، ووصولات العاملين	5	توفر أجور عادلة، وتأمين صحي، ووصولات العاملين
25	0	تدفع في إنتاج السلع والخدمات مراعية الجودة	1	تدفع في إنتاج السلع والخدمات مراعية الجودة	1	تدفع في إنتاج السلع والخدمات مراعية الجودة
	0	تهتم بشيكلي وتقى راحات المستهلكين، وخدمات ما بعد البيع	2	تهتم بشيكلي وتقى راحات المستهلكين، وخدمات ما بعد البيع	2	تهتم بشيكلي وتقى راحات المستهلكين، وخدمات ما بعد البيع
	0	تشمل في حلقات الدعم المنتج الوطني	3	تشمل في حلقات الدعم المنتج الوطني	3	تشمل في حلقات الدعم المنتج الوطني
	0	تهتم بإنشاء علاقات قوية مع المستهلكين	4	تهتم بإنشاء علاقات قوية مع المستهلكين	4	تهتم بإنشاء علاقات قوية مع المستهلكين
	0	تنسج المستهلكين على شراكة	5	تنسج المستهلكين على شراكة	5	تنسج المستهلكين على شراكة
25	0	تقدم المنتج والمساعدات للمجتمع	1	تقدم المنتج والمساعدات للمجتمع	1	تقدم المنتج والمساعدات للمجتمع
	0	تساهم في إنشاء مدارس ووراكر صحفية	2	تساهم في إنشاء مدارس ووراcker صحفية	2	تساهم في إنشاء مدارس ووراcker صحفية
	0	تدعم البحث العلمي، الجامعات، الكليةات	3	تدعم البحث العلمي، الجامعات، الكليةات	3	تدعم البحث العلمي، الجامعات، الكليةات
	0	تساهم في برامج تقوية تقاليد الطفولة والفتور	4	تساهم في برامج تقوية تقاليد الطفولة والفتور	4	تساهم في برامج تقوية تقاليد الطفولة والفتور
	0	تنسح فرقها توظيف ذوي الاحتياجات الخاصة	5	تنسح فرقها توظيف ذوي الاحتياجات الخاصة	5	تنسح فرقها توظيف ذوي الاحتياجات الخاصة
25	0	تستخدم الشركة مواد صديقة للبيئة	1	تستخدم الشركة مواد صديقة للبيئة	1	تستخدم الشركة مواد صديقة للبيئة
	0	تبعد الشركة عن مصادر بدببة المدافة	2	تبعد الشركة عن مصادر بدببة المدافة	2	تبعد الشركة عن مصادر بدببة المدافة
	0	تشترك الشركة في برامج لحماية البيئة	3	تشترك الشركة في برامج لحماية البيئة	3	تشترك الشركة في برامج لحماية البيئة
	0	تبني أساليب عملية للنخل من تقاليق إنتاجها	4	تبني أساليب عملية للنخل من تقاليق إنتاجها	4	تبني أساليب عملية للنخل من تقاليق إنتاجها
	0	تنتج منتجات صديقة للبيئة	5	تنتج منتجات صديقة للبيئة	5	تنتج منتجات صديقة للبيئة
المجموع النهائي		0	0	0	0	100